



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله  
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المرجع: ...../2015

القسم: علوم التسيير

الميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم التسيير

التخصص: مالية و بنوك

مذكرة بعنوان:

## دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الإقتصادي

دراسة حالة: الجزائر خلال الفترة (2001-2013)

مذكرة مكمله لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص مالية و بنوك

إشراف الأستاذ(ة):

إعداد الطالب (ة):

حسيني إبتسام

بن لشهب حمزة

لجنة المناقشة:

| الرقم | اسم و لقب الأستاذ | الجامعة                                  | الصفة        |
|-------|-------------------|------------------------------------------|--------------|
| 1     |                   | المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف - ميله | رئيسا        |
| 2     |                   | المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف - ميله | مناقشا       |
| 3     | حسيني إبتسام      | المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف - ميله | مشرفا و مقرا |

السنة الجامعية: 2015/2014



## شكر وتقدير

قال الله تعالى

" رب اوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين "

الآية "19" سورة الزمل

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

" من لم يشكر الناس لم يشكر الله "

أول ما أبدء به الحمد والشكر لله عزوجل الذي أنار دربي ويسر لي السبيل لإنجاز هذا العمل المتواضع، وأكرمني بالصحة والإرادة في إتمام مشواري الدراسي الجامعي بخير ربي ما أعظمك محسنا وما أضعفني شاكرا.

وبعد

لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذتي "حسيني إبتسام" التي أنارت دربي بنصائحها وتوجيهاتها القيمة التي منحتها لي ولجميع صبرها وحسن معاملتها معي، كما لم تبخلني بوقتها الثمين في تتبع بنيات هذا العمل من بدايته إلى نهايته فجزاها عنا كل خير، والشكر والعرفان لأعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم قبول مراجعة هذه المذكرة ومناقشتها.

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الذين قدموا لي يد المساعدة وأخص بالذكر الأساتذة الأفاضل: "كنيدة زليخة"، "مشري فريد"، "عاشوري نعيم"، "مصباح حراق".

كما يطيب لي أن أتقدم باحترامي وتقديري وعرفاني لكل أساتذة معهد العلوم الإقتصادية بالمركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف -ميلة لما أبدوه لنا من تشجيع ومساندة فبارك الله فيهم جميعا.

## الإهداء

" الحمد لله لا يحمد على النعمة سواه والصلاة والسلام على من عظمه وأصفاه

رحمة للعالمين محمد صلى الله عليه وسلم".

أهدي ثمرة هذا الجهد إلى:

التي رفع الله مقامها...وجعل الجنة تحت أقدامها...إلى معنى الحب

والحنان...إلى التي سهرت الليالي وتعبت السنين لأرتاح...إلى التي كان

دعائها سر نجاحي

إلى أمي الغالية أ طال الله في عمرها.

إلى تاج رأسي وقرّة عيني...إلى أحن وأكبر قلب...إلى صاحب الفضل الجزيل

والدعم المتواصل...إلى من خطى لي مبادئ الخلق على صفحة بيضاء

إلى أبي العزيز أ طال الله في عمره.

إلى من هم عزوتي وكل ثروتي إليكم إخوتي

" لمين، عبد الهادي، أنيس "

إلى أحلى كتكوت " بهاء الدين "

إلى كل أفراد العائلة صغيرا وكبيراً.

إلى جميع أصدقائي من أيام الطفولة إلى الجامعة.

إلى من جمعني بهم مشعل العلم والمعرفة في مشواري الدراسي، إلى كل طلبة

الماستر في علوم التسيير دفعة "2014-2015".

حمزة

# فهرس المحتويات

| الصفحة                                                        | العنوان                                                         |
|---------------------------------------------------------------|-----------------------------------------------------------------|
| I                                                             | الشكر والعرفان                                                  |
| II                                                            | الإهداء                                                         |
| III                                                           | فهرس المحتويات                                                  |
| VI                                                            | قائمة الأشكال                                                   |
| VII                                                           | قائمة الجداول                                                   |
| المقدمة                                                       |                                                                 |
| ب                                                             | إشكالية البحث                                                   |
| ب                                                             | فرضيات البحث                                                    |
| ب                                                             | حدود البحث                                                      |
| ت                                                             | أهداف البحث                                                     |
| ت                                                             | أهمية البحث                                                     |
| ت                                                             | دوافع إختيار الموضوع                                            |
| ث                                                             | منهج البحث                                                      |
| ث                                                             | الدراسات السابقة                                                |
| ح                                                             | صعوبات البحث                                                    |
| ح                                                             | هيكل البحث                                                      |
| الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية والتوازن الإقتصادي |                                                                 |
| 2                                                             | تمهيد                                                           |
| 3                                                             | المبحث الأول: ماهية السياسة المالية                             |
| 3                                                             | المطلب الأول: تعريف السياسة المالية                             |
| 4                                                             | المطلب الثاني: العوامل المحددة لفعالية السياسة المالية          |
| 5                                                             | المطلب الثالث: السياسة المالية في الدول المتقدمة والنامية       |
| 7                                                             | المطلب الرابع: مزايا وعيوب السياسة المالية                      |
| 9                                                             | المبحث الثاني: عرض السياسة المالية حسب منظور المدارس الإقتصادية |
| 9                                                             | المطلب الأول: السياسة المالية في المجتمعات القديمة              |
| 10                                                            | المطلب الثاني: السياسة المالية من منظور التحليل الكلاسيكي       |
| 12                                                            | المطلب الثالث: السياسة المالية من منظور التحليل الكينزي         |
| 13                                                            | المطلب الرابع: السياسة المالية في النظام الإشتراكي              |

|    |                                                                         |
|----|-------------------------------------------------------------------------|
| 15 | المبحث الثالث: أهداف السياسة المالية                                    |
| 15 | المطلب الأول: تحقيق الإستقرار الإقتصادي                                 |
| 16 | المطلب الثاني: تحقيق التنمية الإقتصادية                                 |
| 17 | المطلب الثالث: التوزيع العادل للدخل                                     |
| 19 | المبحث الرابع: التوازن الإقتصادي                                        |
| 19 | المطلب الأول: تعريف التوازن الإقتصادي وأنواعه                           |
| 21 | المطلب الثاني: التوازن الإقتصادي في مدارس الفكر الإقتصادي               |
| 23 | المطلب الثالث: التوازن في سوق السلع والخدمات                            |
| 26 | المطلب الرابع: التوازن في سوق النقود                                    |
| 28 | المطلب الخامس: التوازن الكلي في سوق السلع والخدمات وسوق النقود          |
| 30 | خلاصة الفصل الأول                                                       |
|    | الفصل الثاني: أدوات السياسة المالية المعتمدة في تحقيق التوازن الإقتصادي |
| 32 | تمهيد                                                                   |
| 33 | المبحث الأول: النفقات العامة                                            |
| 33 | المطلب الأول: تعريف النفقات العامة وقواعدها                             |
| 35 | المطلب الثاني: تقسيم النفقات العامة                                     |
| 38 | المطلب الثالث: ظاهرة نمو النفقات العامة وأسبابها                        |
| 40 | المطلب الرابع: الآثار الإقتصادية للنفقات العامة                         |
| 42 | المبحث الثاني: الإيرادات العامة                                         |
| 42 | المطلب الأول: تعريف الإيرادات العامة وتقسيماتها                         |
| 43 | المطلب الثاني: الإيرادات الإقتصادية والإئتمانية                         |
| 44 | المطلب الثالث: الإيرادات السيادية                                       |
| 48 | المطلب الرابع: الآثار الإقتصادية للإيرادات العامة                       |
| 50 | المبحث الثالث: الموازنة العامة                                          |
| 50 | المطلب الأول: تعريف الموازنة العامة وخصائصها                            |
| 51 | المطلب الثاني: قواعد الموازنة العامة                                    |
| 53 | المطلب الثالث: مراحل الموازنة العامة                                    |
| 55 | المبحث الرابع: السياسة المالية كآلية لتحقيق التوازن الإقتصادي           |
| 55 | المطلب الأول: السياسة المالية ومواجهة الإنكماش والتضخم                  |

|     |                                                                                                          |
|-----|----------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| 57  | المطلب الثاني: أثر السياسة المالية على نموذج التوازن الإقتصادي الكلي (IS/LM)                             |
| 59  | المطلب الثالث: دور الموازنة العامة في تحقيق التوازن الإقتصادي الكلي                                      |
| 61  | خلاصة الفصل الثاني                                                                                       |
|     | <b>الفصل الثالث: السياسة المالية والتوازن الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2013</b>                 |
| 63  | تمهيد                                                                                                    |
| 64  | المبحث الأول: لمحة عامة عن وضع الإقتصاد الجزائري                                                         |
| 64  | المطلب الأول: الإقتصاد الجزائري غداة الإستقلال إلى 1966                                                  |
| 65  | المطلب الثاني: الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 1967-1979                                                   |
| 67  | المطلب الثالث: الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 1980-1989                                                   |
| 68  | المطلب الرابع: مرحلة الإصلاحات الإقتصادية والتحول لإقتصاد السوق                                          |
| 72  | <b>المبحث الثاني: واقع السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2001-2013</b>                              |
| 72  | المطلب الأول: البرامج التنموية التي إعتمدتها الجزائر خلال الفترة 2001-2013                               |
| 73  | المطلب الثاني: النفقات العامة في الجزائر وتطورها                                                         |
| 78  | المطلب الثالث: الإيرادات العامة في الجزائر وتطورها                                                       |
| 84  | المطلب الرابع: الموازنة العامة في الجزائر وتطورها                                                        |
| 88  | <b>المبحث الثالث: السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2013</b> |
| 88  | المطلب الأول: مدى مساهمة السياسة المالية في تحقيق التوازن الداخلي                                        |
| 96  | المطلب الثاني: مدى مساهمة السياسة المالية في تحقيق التوازن الخارجي                                       |
| 101 | خلاصة الفصل الثالث                                                                                       |
| 103 | الخاتمة                                                                                                  |
| 107 | قائمة المراجع                                                                                            |
| -   | قائمة الملاحق                                                                                            |

| الرقم | العنوان                                                                           | الصفحة |
|-------|-----------------------------------------------------------------------------------|--------|
| 01    | التوازن في سوق السلع والخدمات                                                     | 25     |
| 02    | التوازن في سوق النقود                                                             | 27     |
| 03    | منحنى التوازن الإقتصادي الكلي                                                     | 29     |
| 04    | أقسام النفقات العامة                                                              | 37     |
| 05    | مصادر الإيرادات العامة                                                            | 47     |
| 06    | فعالية السياسة المالية في مواجهة الفجوة الركودية                                  | 56     |
| 07    | فعالية السياسة المالية في مواجهة الفجوة التضخمية                                  | 57     |
| 08    | أثر السياسة المالية التوسعية والإنكماشية في نموذج التوازن الإقتصادي الكلي (IS/LM) | 58     |
| 09    | فعالية السياسة المالية في تحقيق التوازن الإقتصادي الكلي                           | 59     |
| 10    | تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2013                              | 77     |
| 11    | تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2013                            | 81     |
| 12    | تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2013                        | 86     |
| 13    | تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2013                                | 93     |
| 14    | تطور أرصدة ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2001-2013                       | 97     |
| 15    | تطور المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة 2001-2013                             | 99     |
| 16    | تطور إحتياطي الصرف للجزائر خلال الفترة 2001-2013                                  | 100    |

| الرقم | العنوان                                                                       | الصفحة |
|-------|-------------------------------------------------------------------------------|--------|
| 01    | حجم الإنفاق الإستثماري للمخطط الثلاثي 1967-1969                               | 65     |
| 02    | توزيع الإعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2013 حسب كل دائرة وزارية         | 74     |
| 03    | توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2013 حسب القطاعات                       | 75     |
| 04    | تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2013                          | 76     |
| 05    | الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة سنة 2013                        | 80     |
| 06    | تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2013                        | 81     |
| 07    | تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2013                    | 86     |
| 08    | تطور معدل النمو الإقتصادي والنمو خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2001-2013    | 88     |
| 09    | تطور القيم المضافة للقطاعات في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2001-2013   | 90     |
| 10    | تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2001-2013                             | 91     |
| 11    | تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2013                            | 93     |
| 12    | عدد ونسبة مساهمة القطاعات الإقتصادية في خلق مناصب الشغل خلال الفترة 2001-2013 | 95     |
| 13    | تطور أرصدة ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2001-2013                   | 96     |
| 14    | تطور المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة 2001-2013                         | 98     |
| 15    | تطور إحتياطي الصرف للجزائر خلال الفترة 2001-2013                              | 99     |
| 16    | تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 2001-2013    | 100    |

المقدمة

يعتبر تحسين الأداء الإقتصادي هدف أي سياسة إقتصادية كانت، ويقصد بالأداء الإقتصادي هنا المؤشرات الإقتصادية الرئيسية التي تعتبر التركيبة التي من خلالها يمكن الحكم على الوضعية الإقتصادية السائدة.

وتبرز في هذا الإطار السياسة المالية كأهم أدوات السياسة الإقتصادية التي تمتلكها الحكومة لأنها تستطيع أن تقوم بالدور المثالي في تحقيق الأهداف المتعددة التي ينشدها الإقتصاد الوطني، لذا أعتبرت السياسة المالية جزءا أساسيا ومهما من أجزاء السياسة الإقتصادية العامة للدولة.

هذا وشهدت السياسة المالية تطورات عدة، فكانت المدرسة الكلاسيكية تنادي بتخلي الدولة عن أي دور في النشاط الإقتصادي وذلك من أجل الحفاظ على التوازنات العامة للإقتصاد ككل، مع ترك قوى السوق تعمل لوحدها من أجل تحقيق ذلك الهدف، وبالتالي فإن دور الدولة وفقا لهذا الفكر ينحصر على توفير الأمن، العدالة، الدفاع والمرافق العامة. لكن هذه الأفكار سرعان ما إنهارت على وقع أزمة الكساد العظيم الذي أصاب الإقتصاد العالمي سنة 1929، فالمشاكل التي أفرزتها هذه الأزمة (بطالة- كساد- ركود) مهدت الطريق لظهور أفكار "جون مينارد كينز" من خلال كتابه الشهير "النظرية العامة للإستخدام والفائدة والنقود" سنة 1936، والذي نادى بضرورة تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية، وذلك بتنشيطها للطلب الفعال بإستعمال أدوات السياسة المالية من نفقات عامة وإيرادات عامة.

هذا التطور في دور الدولة والسياسة المالية صاحبه تطور متزامن في مفهوم التوازن، فقد تعدى إطار التوازن في موازنة الدولة التي كانت تقتصر على إقامة التعادل بين النفقات العامة اللازمة لتسيير مصالح الدولة وبين الإيرادات العامة ليشمل التوازن الإقتصادي الكلي، والذي يتحقق عندما يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي وكل ميل يظهر من عدم هذا التعادل بين قوى العرض وقوى الطلب سيدفع بالإقتصاد إلى الإختلالات والتشوهات يصعب حلها في الأمد القصير، فعند زيادة الطلب عن العرض ستحدث الضغوط التضخمية، وعند نقص الطلب عن العرض ستتشى البطالة وتظهر طاقات عاطلة وكساد، وأزمة في تصريف الإنتاج فتتجه الأرباح والأسعار نحو الإنخفاض. وبالتالي فإن السياسة المالية أصبحت تسعى من خلال أدواتها للتأثير على هذه المتغيرات ومن ثم الوصول إلى تحقيق التوازن الإقتصادي.

والجزائر وفي سبيل تحقيق التوازن الإقتصادي، قامت بالتوسع في إستخدام أدوات السياسة المالية. حيث عرفت مرحلة جديدة مع بداية الألفية الثالثة أين إعتمدت الحكومة على سياسة مالية توسعية تماشيا مع البرامج التنموية التي إعتمدتها الجزائر ( برنامج الإنعاش الإقتصادي، البرنامج التكميلي لدعم النمو، برنامج توطيد النمو) والتي إستهدفت في مجملها زيادة معدلات النمو والحد من الضغوط التضخمية، تخفيض معدلات البطالة وتحسين في مستوى ميزان المدفوعات ومن ثم تحقيق التوازن الإقتصادي الكلي.

**1- إشكالية البحث:**

مما سبق تظهر أهمية دراسة السياسة المالية المطبقة في الجزائر ومعرفة مدى مساهمتها في تصحيح الاختلالات واستعادة التوازنات الإقتصادية الكلية على المستويين الداخلي والخارجي خلال الفترة 2001-2013، ومن هذا المنطلق يمكننا تحديد إشكالية الموضوع التي تقوم هذه الدراسة بالإجابة عنها من خلال الإشكالية الرئيسية التالية:

**ما هو دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2013؟**

- وتتدرج ضمن هذه الإشكالية الرئيسية، أسئلة فرعية نوردتها كما يلي:
- ما هو جوهر إختلاف السياسة المالية بين الدول المتقدمة والنامية؟
- أي دور تؤديه السياسة المالية في تحقيق التوازن الإقتصادي؟
- ما هي السياسة المالية المعتمدة من طرف الحكومة الجزائرية خلال فترة الدراسة؟
- ماهي الصعوبات التي تواجه الإقتصاد الوطني وتحول دون تحقيق التوازنات الداخلية والخارجية؟

**2- فرضيات البحث:**

- من أجل الإلمام بالموضوع، ومحاولة الإجابة على الإشكالية الرئيسية، وعلى التساؤلات الفرعية، قمنا بوضع مجموعة من الفرضيات والتي تعتبر كإجابات مبدئية نعمل على إختبارها من خلال دراستنا وتتمثل هذه الفرضيات في الآتي:
- تماثل السياسة المالية في كل من الدول المتقدمة والنامية.
- تؤدي السياسة المالية دورا هاما في تحقيق التوازن الإقتصادي من خلال التأثير على مختلف المتغيرات الإقتصادية الكلية.
- إن السياسة المالية المتبعة خلال فترة الدراسة هي سياسة توسعية.
- تشكل التبعية إتجاه تغيرات أسعار المحروقات عائقا أمام تحقيق التوازن الداخلي والخارجي للإقتصاد الجزائري.

**3- حدود البحث:**

فيما يخص الإطار المكاني، إرتكزت دراستنا على الإقتصاد الجزائري ودراسة مؤشرات الكلية لمعرفة دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الإقتصادي. أما فيما يخص الإطار الزمني، فتمتد فترة الدراسة من 2001 إلى 2013، لما تميزت به هذه الفترة من الوفرة المالية مقارنة بالفترات السابقة وتضمنها برامج الإنعاش الإقتصادي.

## 4- أهداف البحث:

- يمكن حصر أهم أهداف معالجة هذه الدراسة فيما يلي:
- إبراز وتأكيد دور السياسة المالية باعتبارها إحدى أدوات السياسة الاقتصادية في تحقيق التوازن الاقتصادي.
- معرفة مختلف التطورات التي عرفتتها السياسة المالية والتوازن الاقتصادي عبر مختلف المدارس الاقتصادية.
- معرفة أدوات السياسة المالية المعتمدة في تحقيق التوازن الاقتصادي.
- محاولة إظهار كيفية تأثير السياسة المالية على المتغيرات الاقتصادية الكلية وعلى التوازن الاقتصادي.
- معرفة مسار السياسة المالية في الجزائر، ومدى مساهمتها في تحقيق التوازن الاقتصادي خلال الفترة 2001-2013.

## 5- أهمية البحث:

- تنبع الأهمية العلمية لهذا البحث من خلال المكانة التي تحتلها السياسة المالية في إقتصاديات الدول النامية، والجزائر من بين تلك الدول التي إهتمت بالسياسة المالية لمعالجة الاختلالات الداخلية والخارجية للإقتصاد الوطني.

## 6- دوافع اختيار الموضوع:

هناك مبررات ذاتية وأخرى موضوعية دفعتنا للبحث في هذا الموضوع وهي كالآتي:

## ✓ الأسباب الذاتية:

- الميل الشخصية والرغبة في دراسة المواضيع المتعلقة بالمالية العامة والإقتصاد الكلي.
- تنمية المعارف الشخصية في موضوع السياسة المالية.
- محاولة إثراء الموضوع بدراسة حديثة.
- كون موضوع السياسة المالية يتماشى مع تخصص "مالية وبنوك".

## ✓ الأسباب الموضوعية:

- كون موضوع السياسة المالية والتوازن الاقتصادي من المواضيع الهامة بالنسبة للدول لما لها من أثر على أحوال الشعوب الاقتصادية، الإجتماعية والسياسية.
- دور السياسة المالية في خدمة التحولات الاقتصادية، والمكانة التي حظيت بها في الجزائر من خلال إستعمالاتها.
- مكانة الإختلال الاقتصادي بين المشكلات الاقتصادية، والذي ثار حوله الجدل والنقاش، وتعددت السياسات والإجراءات لمعالجته، وعانت منه الدول على إختلاف أنظمتها.

## 7- منهج البحث:

إعتمدت هذه الدراسة على أكثر من منهج، وذلك حسب إحتياجات البحث وإنسجاما مع ما تقتضيه طبيعة الدراسة:

- **المنهج الوصفي:** للإلمام بالإطار النظري لكل من السياسة المالية والتوازن الإقتصادي.
  - **المنهج التاريخي:** يظهر من خلال التطرق إلى التطورات التي شهدتها السياسة المالية والتوازن الإقتصادي عبر المدارس الإقتصادية المختلفة.
  - **المنهج التحليلي:** ويتجلى في الجانب التطبيقي (دراسة حالة)، بتحليل الأشكال والجداول والمعطيات الإحصائية.
- 8- الدراسات السابقة:

من الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع أو التي تقترب من موضوعنا واطلعنا عليها نذكر ما يلي:

- بلوافي محمد، "أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الإقتصادي"، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان-الجزائر، 2012-2013.
- قام الباحث بدراسة الموضوع من خلال التعرف على العلاقة بين السياسة النقدية والمالية وآثارها على كل من التضخم والكساد، كما تطرق الباحث لموضوع التنمية والنمو الإقتصادي وفي الأخير بين الباحث أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الإقتصادي في الجزائر بإستعمال الدراسة القياسية، ومن بين النتائج التي توصل إليها الباحث أنه من خلال تطرقه للعلاقة والتأثير المتبادل بين السياسة النقدية والسياسة المالية تبين له أن هناك تكاملا بين السياستين لتحقيق الأهداف الإقتصادية بشكل عام والإستقرار الإقتصادي بشكل خاص.
- من خلال الدراسة القياسية التي قام بها الباحث للتعرف على مدى تأثير السياسة النقدية والمالية على النشاط الإقتصادي في الجزائر، تم التوصل إلى أن قدرة السياسة المالية على التنبؤ بالتغيرات في النشاط الإقتصادي أكبر وأقوى من السياسة النقدية.

- أريا الله محمد، "السياسة المالية ودورها في تفعيل الإستثمار"، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص: التحليل الإقتصادي، جامعة الجزائر3-الجزائر، 2010-2011.
- قام الباحث بمحاولة إبراز الدور الذي تلعبه السياسة المالية في تحفيز وجذب الإستثمار بإستخدام مكوناتها المتمثلة في السياسة الإنفاقية والسياسة الضريبية، من خلال أهمية الإنفاق على الجوانب والمجالات التي توفر وتهيئ مناخا إستثماريا ملائما ومساعدة على الإستثمار، ويظهر دور السياسة الضريبية من خلال التحفيزات الجبائية لجعلهم يفضلون إستثمار رؤوس أموالهم وقد قام الباحث بأخذ حالة

الجزائر كدراسة تطبيقية، ومن أهم النتائج التي خلص إليها في الأخير أن السياسة المالية لا تستطيع لوحدها القيام بتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية ما لم تتناسق مع السياسات الاقتصادية الأخرى. كما توصل إلى أن الإمتيازات الممنوحة في إطار قانون الإستثمار رقم 93-12 والأمر رقم 01-03 لم تؤدي إلى زيادة تدفق الإستثمارات الأجنبية ولا إلى ترقية الإستثمار المحلي والخاص.

- معيزي قويدر، "فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الإقتصادي"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3-الجزائر -، 2007-2008.

جاءت هذه الدراسة لتبين مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق الإستقرار والتوازن الإقتصادي، وإبراز مكانتها في معالجة الإختلالات الداخلية والخارجية للإقتصاد الجزائري. ومن بين النتائج التي توصل إليها الباحث، أن السياسة النقدية تعتبر كإحدى السياسات الاقتصادية المهمة التي تؤثر على متغيرات النشاط الإقتصادي من إنتاج وإستثمار ودخل، وتتطلب دراية واسعة بأدواتها وإجراءاتها، وإذا أحسنت السلطة النقدية تطبيق أدواتها شريطة توفر البيئة الاقتصادية المناسبة، فإن فعاليتها ستكون معتبرة في نقل الإقتصاد من حالة الركود والإختلال إلى حالة التوازن والإستقرار.

كما توصل إلى أن الإقتصاد الجزائري يعاني من خلل هيكلي، كون ضعف الأداء الإقتصادي لكل الأنشطة الاقتصادية بإستثناء المحروقات إنعكس سلبا على تحقيق نمو مستقر ودائم، ومنه يتأكد أنه في الفترات التي تتحسن فيها أسعار المحروقات يتوازن الإقتصاد الجزائري ويستقر، ويختل الإقتصاد في الفترات التي تتجه فيها أسعار المحروقات نحو الأسفل.

- درواسي مسعود، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر -الجزائر -، 2005-2006.

وقد تناول الباحث في هذه الدراسة السياسة المالية ودورها في تخصيص الموارد وتحقيق الإستقرار الإقتصادي، والسيطرة على الإختلالات الهيكلية وتحقيق التوازن الإقتصادي، وإهتم الباحث بدراسة الجزائر كحالة تطبيقية، وتوصل إلى أن التوازن الإقتصادي الكلي يعاني من مشكلات جوهرية تعكس في واقع الأمر حقيقة إنعدام التوازن البنوي بصورة عامة، وبعبارة أخرى، إن الخلل يعتبر هيكليا في الأساس، إذ تمثلت الإختلالات في نمو الإستهلاك بمعدل أعلى من نمو الإنتاج، وزيادة الإنفاق العام على الإيرادات العامة المتاحة. وقد عزى هذه الإختلالات إلى عاملين رئيسيين هما: الصدمات الخارجية التي تتألف أساسا من الإضطرابات التي تصيب أسعار النفط خاصة، بالإضافة إلى أسعار الصرف التي تم إتخاذها في السنوات الماضية، والتي تمخض عنها عجز لازم الموازنة وكان سببا في إختلال التوازن الإقتصادي العام.

**9- صعوبات البحث:**

- لا يخلو أي بحث علمي من الصعوبات والعراقيل، وتمثلت صعوبات هذا البحث في:
- التضارب في الإحصائيات باختلاف مصادرها.
- إتساع الدراسة، بالإضافة إلى عمق التفاعلات التي تتضمنها.

**10- هيكل البحث:**

من أجل إثراء الدراسة وتحليل الإشكالية المحددة، إعتدنا في هذه الدراسة على المنهجية التالية، والتي تضمنت في طياتها مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة على النحو التالي:

**الفصل الأول:** معنون بـ"الإطار النظري للسياسة المالية والتوازن الإقتصادي"، حيث تم تقسيمه إلى أربعة مباحث، المبحث الأول تعرفنا فيه على ماهية السياسة المالية، أما المبحث الثاني فكان عبارة عن عرض للسياسة المالية حسب منظور المدارس الإقتصادية، والمبحث الثالث تناولنا فيه أهداف السياسة المالية، بينما تطرقنا في المبحث الرابع للتوازن الإقتصادي.

**الفصل الثاني:** تحت عنوان "أدوات السياسة المالية المعتمدة في تحقيق التوازن الإقتصادي"، تم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث كذلك، إذ تناول المبحث الأول النفقات العامة، والمبحث الثاني تناول الإيرادات العامة، أما المبحث الثالث فقد إحتوى على الموازنة العامة. بينما في المبحث الرابع تم التطرق للسياسة المالية كآلية لتحقيق التوازن الإقتصادي.

**الفصل الثالث:** وعنوانه "السياسة المالية والتوازن الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2013"، تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، في المبحث الأول أعطينا لمحة عن وضع الإقتصاد الجزائري، والمبحث الثاني إستعرضنا فيه واقع السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2001-2013، أما المبحث الثالث فخصصناه للسياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2013.

# الفصل الأول

الإطار النظري للسياسة  
المالية والتوازن الإقتصادي

**تمهيد :**

تعتبر السياسة المالية من الأدوات الإقتصادية التي تمتلكها الحكومة، فبواسطة السياسة المالية تستطيع الحكومة التصرف بمواردها الضريبية وتنفذ خططها ومشاريعها عن طريق إعتداد النفقات اللازمة لذلك، لتحقيق الأهداف الإقتصادية، الإجتماعية والسياسية.

إن المتتبع لتطور السياسة المالية عبر المدارس الإقتصادية المختلفة يرى ذلك الإختلاف الشاسع الذي عرفه موقع هذه السياسة من مدرسة لأخرى، فالفكر الكلاسيكي الذي ساد إلى غاية نهاية العشرينات من القرن الماضي كان يتبنى حياد الدولة، تاركا القطاع الخاص ينشط بحرية تامة معتمدا قانون اليد الخفية لآدم سميث والمنافسة التامة... إلخ، لكن الأزمات المتوالية التي عرفها الإقتصاد الرأسمالي، خاصة أزمة الكساد العالمية في سنة 1929، أظهرت قصور وعيوب الفكر الكلاسيكي، فظهرت أفكار تنادي بتدخل الدولة في الحياة الإقتصادية من خلال السياسة المالية.

لقد تعدى إطار التوازن في موازنة الدولة التي كانت تقتصر على إقامة التعادل بين النفقات الإدارية لتسيير مصالح الدولة من جهة وبين الإيرادات من جهة أخرى ليشمل التوازن العام على المستوى الكلي الذي تمثل في تحقيق التعادل بين الطلب الكلي والعرض الكلي، حيث أن التوازن الإقتصادي تتعدد أوجهه، وتزداد أنواعه كلما إتجهنا من النظرية الكلاسيكية للتوازن إلى النظرية الكينزية.

وعليه، لتوضيح النقاط السابقة قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث على النحو التالي:

✓ **المبحث الأول:** ماهية السياسة المالية؛

✓ **المبحث الثاني:** عرض السياسة المالية حسب منظور المدارس الإقتصادية؛

✓ **المبحث الثالث:** أهداف السياسة المالية؛

✓ **المبحث الرابع:** التوازن الإقتصادي.

## المبحث الأول: ماهية السياسة المالية

لعل من الملاحظ أن دور الدولة في النشاط الإقتصادي وتطوره في إطار علاقته بعلم المالية العامة أدى إلى إرتباط الأخير بما يسمى السياسة المالية.

ولذلك يبدو من الملائم إيضاح المقصود بالسياسة المالية، وعليه سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى تعريف السياسة المالية والعوامل المحددة لفعاليتها ، وكذا السياسة المالية في الدول المتقدمة والنامية، بالإضافة إلى مزاياها وعيوبها.

### المطلب الأول: تعريف السياسة المالية

تعددت تعاريف السياسة المالية مع التطورات التي لحقت بها، وإختلفت باختلاف المفكرين والكتاب الإقتصاديين، كما عرفت تباينا في المفهوم حسب دور الدولة ومدى تدخلها في النشاط الإقتصادي. ففي ظل النظرية التقليدية فإن السياسة المالية يمكن تعريفها تبعا " لغاستون " وغيره من الكلاسيك بأنها: "مجموعة القواعد التي يجب على الحكومات والهيئات العامة أن تطبقها في تحديد النفقات العامة وتأمين الموارد اللازمة لسد هذه النفقات من خلال توزيع أعباءها بين الأفراد"<sup>1</sup>.

ولكن في الإستخدام الحديث فإن السياسة المالية لها معنى أوسع ومختلف مرتبط بجهود الحكومة لتحقيق إستقرار أو تشجيع مستويات النشاط الإقتصادي، إذ تعرف السياسة المالية كما يلي:

**التعريف الأول:** تعرف السياسة المالية بأنها: "مجموعة الأهداف والتوجهات والإجراءات والنشاطات التي تتبناها الدولة للتأثير في الإقتصاد الوطني والمجتمع بهدف المحافظة على إستقراره العام وتنمية ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف المتغيرة"<sup>2</sup>.

**التعريف الثاني:** يقصد بالسياسة المالية: "تلك الجهود والمحاولات الحكومية المعتمد عليها لتحديد المصادر المختلفة للإيرادات العامة وتحديد الأهمية النسبية لكل منها، و تحديد الكيفية التي تستخدم بها هذه الإيرادات العامة لتمويل الإنفاق العام بأشكاله المختلفة لتحقيق الأهداف الاقتصادية وفي مقدمتها الإستقرار الاقتصادي"<sup>3</sup>.

**التعريف الثالث:** تعرف أيضا بـ: "هي جزء من السياسات الإقتصادية والتي تستخدم فيها الدولة، الإيرادات العامة، النفقات العامة والموازنة العامة لمواجهة وعلاج المشاكل الإقتصادية، ولتحقيق الأهداف الإقتصادية، الإجتماعية والسياسية، في ضوء الفلسفة التي تتبناها الدولة"<sup>4</sup>.

1- عباس كاظم الدعيمي، "السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن-، 2010، ص:48.

2- محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، "مبادئ المالية العامة"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن-، 2007، ص: 212.

3- نصر حمود مزنان فهد، "أثر السياسات الإقتصادية في أداء المصارف التجارية"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن-، 2009، ص: 85.

4- محمود مروان السمان وآخرون، "مبادئ التحليل الإقتصادي-الجزئي والكلّي"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن-، 2009، ص ص: 309-310.

**التعريف الرابع:** وحسب تعريف آخر، السياسة المالية هي: "دراسة تحليلية للنشاط المالي للقطاع العام وما يستتبع هذا النشاط من آثار بالنسبة لمختلف قطاعات الإقتصاد الوطني متضمنة تكييفاً كمياً لحجم الإنفاق العام والإيرادات العامة وكذا تكييفاً نوعياً لأوجه هذا الإنفاق ومصادر هذه الإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة في طليعتها النهوض بالإقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية وإشاعة الإستقرار به"<sup>1</sup>.

من جملة هذه التعاريف يمكن بيان العناصر المشتركة للسياسة المالية وهي:

- السياسة المالية هي جزء من مكونات السياسة الإقتصادية.
  - تستخدم السياسة المالية برامج الإنفاق والإيرادات العامة لتحقيق الأهداف العامة.
  - تؤثر السياسة المالية على مختلف المتغيرات الإقتصادية، الإجتماعية والسياسية.
- من خلال قراءتنا للتعاريف السابقة، يمكننا أن نستنتج بأن السياسة المالية تُعنى بدراسة النشاط المالي للإقتصاد العام، وذلك بإستخدام أدواتها المختلفة من إيرادات ونفقات حيث توجهها الدولة من أجل التأثير على الحياة الإقتصادية والإجتماعية، بغية تحقيق أهداف التنمية الإقتصادية والإستقرار الإقتصادي والعدالة الإجتماعية.

### المطلب الثاني: العوامل المحددة لفعالية السياسة المالية

تتوقف فعالية السياسة المالية في الدولة على عدة عوامل أهمها:<sup>2</sup>

#### أولاً: مستوى الوعي الضريبي في البلد ووجود جهاز إداري كفؤ

والمقصود بالوعي الضريبي أن يكون لدى المكلف حس وطني وشعور بالإنتماء يحفزه على عدم إخفاء دخله أو بعضه، وعدم إتباع أساليب تؤدي إلى تملصه من دفع ما يترتب عليه ولا شك أن العدالة وإخلاص المسؤولين في أدائهم وحسن توزيع النفقات العامة بحيث يلمس المواطن ثمن التضحية بالضريبة على شكل خدمات تقدمها حكومته تؤدي إلى زيادة الوعي الضريبي عنده.

وأما كفاءة الجهاز الإداري الذي تتاط به الضرائب فإن المقصود بها أن يتولى شؤون الضرائب أشخاص أكفاء، إبتداء من التشريع مروراً باللوائح التنظيمية التي تترجم تلك القوانين إلى إجراءات وانتهاء بالربط والتحصيل، ولا شك أن لكفاءة الجهاز الإداري دوراً كبيراً في الحد من التهرب الضريبي من جهة وزيادة الوعي الضريبي من جهة أخرى.

كل هذا يسهم إسهاماً كبيراً في توسيع المجال أمام مخططي السياسة المالية لتحقيق الأهداف العامة المنشودة.

1- ونادي رشيد، "آلية تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي عبر سياستها المالية"، مجلة أبحاث إدارية وإقتصادية، العدد 09، جامعة محمد خيضر، بسكرة-الجزائر-، 2011، ص: 111.

2- إسماعيل عبد الرحمن، حربي عريقات، "مفاهيم ونظم إقتصادية-التحليل الإقتصادي الكلي والجزئي"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، -الأردن- 2004، ص: 185.

### ثانياً: مدى تقدم المؤسسات العامة وكفاءتها

تتولى المؤسسات العامة مسؤولية النفقات كل في مجال إختصاصها كما يرسم لها في الميزانية على اختلاف تصنيفاتها وتقسيماتها، وبالتالي فإن لمستوى كفاءة الإدارة في المؤسسات العامة دوراً هاماً في ترجمة مفردات الميزانية إلى ما تهدف إليه، وعندما يخطط واضعو السياسة المالية فإنهم يراعون كفاءة هذه المستويات في اختيار السياسات الملائمة، فإذا كانت النفقة التي تحدد لمؤسسة معينة يحسن استغلالها وتُنفق في المجال الذي خصصت له دون تبذير أو خطأ فهذا يدل على كفاءة إدارة المؤسسة ونزاهتها وأهليتها.

### ثالثاً: وجود جهاز مصرفي قادر على جعل السياسة النقدية\* في خدمة السياسة المالية

إن معظم السياسات النقدية والمالية تمر من خلال الجهاز المصرفي الفعال الذي يقع في قمته البنك المركزي ويشمل جميع المؤسسات المالية والبنوك بأنواعها، وبالتالي فإن الصيغة التي توضع السياسة المالية في قالبها تعتمد على الجهاز المصرفي لأنها تنفذ عبر هذا الجهاز وبالتالي فإن الإطار الذي توضع فيه هذه السياسة يتحدد بقدرة الجهاز المصرفي وكفاءته<sup>1</sup>.

### رابعاً: وجود سوق مالي

فوجود سوق مالي بدرجة عالية من التنظيم يزيد من فعالية السياسات المالية والنقدية، فهو يمثل إحدى المجالات التي يعتمد عليها في تطبيق سياسة السوق المفتوحة من خلال قيام البنك المركزي بعرض أوراق مالية حكومية لبيعها للبنوك لتقليل عرض النقود أو ما يعرف بالسياسة الإنكماشية ويحدث العكس في حالة الحاجة إلى ضخ النقود حيث يقوم بشراء الأوراق المالية وتعرف بالسياسة التوسعية<sup>2</sup>.

### المطلب الثالث: السياسة المالية في الدول المتقدمة والنامية

تختلف السياسة المالية في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية، وهذا الإختلاف راجع للأهداف التي تسعى كل منها إلى تحقيقها، ومدى قدرتها على تسجيل تقدم عن طريق السياسة المالية.

#### أولاً: السياسة المالية في الدول المتقدمة

تتميز اقتصاديات الدول المتقدمة بإكتمال جهازها الإنتاجي وبنيتها الأساسية وتنظيماتها المؤسسية ومقومات نموها الإقتصادي، ومنه تكون أهم وظيفة للسياسة المالية في هذه الدول هو البحث عن وسائل العلاج والإصلاح لما يتعرض له هذا الكيان الناضج من مشاكل وإختلالات، حيث نلاحظ في هذه الدول بشكل عام إرتفاع معدل النمو الإقتصادي، وجود جهاز إنتاجي قوي ومرن ذو إنتاجية عالية مما يجعل

\* السياسة النقدية: هي مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة من خلال السلطة النقدية للسيطرة على عرض النقود من أجل تحقيق أهداف معينة تحقق مصلحة اقتصادية لأفرادها.

ينظر: حسين محمد سمحان، إسماعيل يونس يامن، "إقتصاديات النقود والمصارف"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، -الأردن-، 2011، ص: 263.

1- حسام داود وآخرون، "مبادئ الإقتصاد الكلي"، ط3، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، -الأردن-، 2005، ص: 294.

2- المرجع السابق: 295.

الطلب الكلي الفعال قاصرا عن عرض السلع والخدمات، كما أن الإذخار أكبر من الإستثمار في حالات الكساد تنتشر في هذه الدول البطالة ويتراجع الإنتاج رغم وجود موارد إنتاجية متعطلة وذلك نتيجة نقص الطلب الكلي عن مستوى التشغيل الكامل، في حين نجد في حالة الحروب والإنتعاش أن الطلب الكلي يزداد ليفوق قدرة الإقتصاد الوطني على الإنتاج عند مستوى التشغيل الكامل فتظهر الإندفاعات التضخمية<sup>1</sup>.

تهدف السياسة المالية في هذه الدول إلى تحقيق التوازن والإستقرار الإقتصاديين عند مستوى التشغيل الكامل للموارد الإنتاجية المتاحة للمجتمع لتخليصه من البطالة والتضخم، فتقوم بتعويض تقلبات الإنفاق الخاص بزيادة أو خفض الإنفاق العام، أو زيادة أو خفض الضرائب لكبح الفجوة بين الإذخار والإستثمار، أي السماح لموازنة الدولة بالنقلب تبعا لأوجه الدورة الإقتصادية المختلفة<sup>2</sup>.

### ثانيا: السياسة المالية في الدول النامية

تستخدم السياسة المالية في الدول النامية كجزء مكمل لخطط التنمية مع هدف القيام بالتعديلات التركيبية المناسبة في الإقتصاد. ومادام جل إقتصاديات هذه الدول لم تصل إلى مستوى العمالة الكاملة ولم يكتمل نموها الإقتصادي بعد، فإن السياسة المالية تركز على تمويل برامج التنمية الإقتصادية ويتم في غالب الأحيان تغطية النفقات باللجوء إلى التمويل بالعجز الذي يتم عن طريق الإصدار النقدي، لكن هذه الأولوية لا تمنع السياسة المالية في هذه الدول بأن تسعى لتحقيق الإستقرار الإقتصادي، ذلك أن جانبا من النجاح في معركة بناء المجتمع إقتصاديا إنما يرجع أولا وأخيرا إلى مدى مساهمة السياسة المالية مساهمة فعالة في التغلب على أية موجة تضخمية حال ظهورها<sup>3</sup>.

تعتمد الدول النامية على السياسة المالية أكثر من إعتماها على السياسة النقدية، وذلك بسبب إفتقارها لأسواق رأسمالية حقيقية مما يجعل من السياسة النقدية غير قادرة على تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية، في حين أن إتصال أدوات السياسة المالية بأمر الحياة اليومية لشعوب الدول النامية يجعل من أدواتها أكثر تحريكا وتأثيرا في مستوى الإنفاق العام والخاص وكذلك الإستثمار، فزيادة أو فرض ضرائب جديدة سيؤثر في المجتمع ككل وفي ميولاته الإنفاقية، في حين أن تغيير أسعار الفائدة أو الإحتياطات لن يكون له ذلك الأثر<sup>4</sup>.

1- وليد عبد الحميد عايب، "الآثار الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي"، مكتبة حسين العصرية للنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، 2010، ص: 95.  
2- درواسي مسعود، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي- حالة الجزائر 1990-2004"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص: علوم التسيير، جامعة الجزائر-الجزائر 2005-2006، ص: 95.  
3- فوزي عبد المنعم، "المالية العامة والسياسة المالية"، دار النهضة العربية، بيروت- لبنان، دس، ص: 26-27.  
4- خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، "مبادئ الإقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق"، ط11، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2014، ص: 330.

**المطلب الرابع: مزايا وعيوب السياسة المالية**

للسياسة المالية مجموعة من المزايا والعيوب أو الصعوبات نلخصها في النقاط التالية:

**أولاً: مزايا السياسة المالية**

يمكن عن طريق السياسة المالية التأثير على:<sup>1</sup>

- حجم الإستثمار بصورة عامة والإستثمار في السلع الرأسمالية بصورة خاصة، وذلك عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي والإعفاءات أو الإمتيازات الضريبية التي تُمنح لإستثمارات في مجالات معينة دون غيرها.

- مدى وفرة وكفاءة المؤسسات الخدمية التي تزود المواطنين بما يحتاجونه من خدمات مختلفة، وبالتالي فإنها تلعب دوراً هاماً في تحديد مستوى الرفاه الإقتصادي والإجتماعي في الدولة.

- مدى وفرة فرص العمل للمواطنين وتأمين حصولهم على حد أدنى للدخل يحقق لهم مستوى معيشي مناسب.

- التأثير على تنوع مصادر الدخل الوطني، بتنوع مجالات إستثمار الفوائض المالية المحققة وعدم الإعتماد على مصدر واحد كأساس للدخل الوطني كما هو الحال في البلدان العربية.

**ثانياً: عيوب السياسة المالية**

هناك مجموعة من العيوب أو الصعوبات والقيود التي تقلل نسبياً من كفاءة السياسة المالية وتحول

دون تحقيق الفائدة القصوى منها، ومن أهم هذه الصعوبات والقيود ما يلي:

**1- الفعالية المحدودة للسياسة المالية في ظل إقتصاد مفتوح:** تعتبر فعالية السياسة المالية محدودة في ظل إقتصاد مفتوح، ذلك أن هذه السياسة تصطدم برد فعل صادر من سعر الصرف، يعاكس الأثر الذي كان مرجو منها، فالسياسة المالية التوسعية تؤدي إلى تسريبات نحو الخارج، لأنها تؤدي إلى ارتفاع حقيقي في سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية مما يؤدي بدوره إلى انخفاض الحساب الجاري وإنخفاض الطلب، أما السياسة المالية الإنكماشية فتؤدي إلى انخفاض حقيقي في سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب، لهذا فإن السياسة المالية لا تستطيع على المدى البعيد تحريك الطلب الكلي.<sup>2</sup>

**2- مشكل التأخرات "الفجوات الزمنية":** نميز ثلاث فجوات زمنية للسياسة المالية وهي:<sup>3</sup>

أ- فجوة الإدراك: وهي الفترة بين الوقت الذي تظهر عنده الحاجة إلى العمل والوقت الذي تدرك عنده الحاجة إلى العمل.

1- محمد طاقة وآخرون، "أساسيات علم الإقتصاد الجزئي والكلّي"، ط2، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2009، ص: 375.

2- أحمد الأشقر، "الإقتصاد الكلي"، ط11، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2014، ص: 330.

3- نجاة سمش، "فعالية السياسة النقدية والمالية في معالجة التضخم- حالة الجزائر 1986-2004"، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص: نقود وتمويل، كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة-الجزائر، 2004-2005، ص: 111.

ب- فجوة الإنجاز "الإبطاء الإداري": هي الفترة بين الوقت الذي عنده تدرك الحاجة إلى العمل ووقت التغيير الفعلي في السياسة.

ج- فجوة الإستجابة "الإبطاء الخارجي": هي الفترة بين التغيير الفعلي في السياسة والوقت الذي تؤثر عنده السياسة الجديدة على الإقتصاد تأثيراً فعلياً.

فتعدد المراحل والخطوات الحكومية الرسمية اللازمة لإتخاذ القرار وتنفيذه، يؤدي إلى الطول النسبي للفترة الزمنية بين التعرف على الإجراء المناسب وإقراره ثم وضعه موضع التنفيذ، وعندما يتحقق ذلك الفعل، ربما يكون قد حدث تغيير في الظروف التي اتخذ القرار من أجلها بحيث يصبح غير مناسب للظروف الجديدة، الأمر الذي يقلل نسبياً من كفاءة السياسة المالية ويحول دون تحقيق الفائدة القصوى منها<sup>1</sup>.

بالإضافة إلى ذلك فإن إجراءات السياسة المالية تكون مرتبطة بسنة مالية كاملة، كما أن مجموع الإجراءات تكون متكاملة مع بعضها البعض مما قد يتطلب تعديل بعضها بإعادة النظر في بقية الإجراءات الأخرى المتعلقة بالأبواب المختلفة للموازنة، وهذه الصعوبة تمثل قيداً كبيراً يحول دون توفر المرونة الكافية لتعديل بعض أبواب الموازنة العامة وفقاً لظروف أو معطيات إقتصادية جديدة طارئة<sup>2</sup>.

1- إسماعيل عبد الرحمن، حربي عريقات، مرجع سبق ذكره، ص: 193.

2- المرجع السابق، ص: 194.

## المبحث الثاني: عرض السياسة المالية حسب منظور المدارس الإقتصادية

لقد مر الفكر المالي في تطوره بحثاً في موضوع السياسة المالية بمراحل عديدة تبعا لتطور دور الدولة في النشاط الإقتصادي، من الدولة الحارسة إلى الدولة المنتجة، وقد كانت السياسة المالية في البداية، سياسة محايدة، ثم إنتقلت إلى سياسة مالية لها دور في النشاط الإقتصادي بمجئ جون مينارد كينز. وكل هذا سنتطرق له من خلال مبحثنا هذا.

### المطلب الأول: السياسة المالية في المجتمعات القديمة

تميزت السياسة المالية في المجتمعات القديمة بتعقدها وعدم وجود أسس ومعالم واضحة تبين أطرها العامة، إذ كانت مالية الدولة آنذاك مرتبطة بمالية الحاكم وله فيها حق التصرف المطلق، ومن ثم لا توجد عليه أية رقابة من أحد، ويمكن إرجاع تأخر تطور الأفكار المالية وعدم وجود سياسة مالية واضحة المعالم في تلك العصور إلى أسباب عديدة نذكر منها: عدم اهتمام المفكرين القدماء ونظرهم بدون احترام لماديات الحياة بصفة عامة، سيطرة الدولة المطلقة، بساطة الحياة الإقتصادية<sup>1</sup>.

لذلك فقد اختلف مفهومها من مفكر لآخر، حيث أوضح أفلاطون على ضرورة التدخل المباشر للدولة في مراقبة الأسعار والتجارة ونوعية السلع ومنع الإحتكار وتحقيق العدالة بين أفراد المجتمع وحسن توزيع الدخل الوطني، فضلا عن الإشارة إلى مجالات الإنفاق العام (الحروب، التعليم، العدالة)، وحارب الملكية الخاصة-ليس على وجه الإطلاق- وقدم الملكية الجماعية عنها بإعتبارها الأساس الذي يقوم عليه الإنتاج والإستهلاك الجماعي وعدالة التوزيع بين أفراد المجتمع. ولم يختلف الفكر المالي لدى أرسطو في إطاره العام عن الفكر الذي ذهب إليه أستاذه أفلاطون، لكن تميز عنه في بعض الجوانب الخاصة لاسيما فيما يتعلق بالملكية الفردية التي دافع عنها أرسطو ومفهوم التكافل الإجتماعي الذي أصبح يتحقق بدوافع الحب والإخاء والصدقة دون حاجة لتدخل السلطات، ولم يتطرق أفلاطون لموضوع الضرائب والرسوم<sup>2</sup>.

أما السياسة المالية في العصور الوسطى-ما يعرف على هذه الحقبة من الزمن بأنها مرحلة ركود فكري وإقتصادي- فقد تميزت بظهور فلاسفة عكفوا على دراسة الفلسفة اليونانية القديمة والتعليق على كتابات أرسطو وأفلاطون وإضافة آرائهم الخاصة. و أهم ما جاء به هؤلاء الفلاسفة<sup>3</sup>:

- أهمية التدخل الحكومي لتنظيم استخدام الأفراد لممتلكاتهم الخاصة بحيث لا تتعارض مع الصالح العام.

1- هشام مصطفى الجمل، "دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الإجتماعية-دراسة مقارنة بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية-مصر-، 2006، ص: 39.

2- حمدي عبد العظيم، "السياسات المالية والنقدية-دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي"، الدار الجامعية، الإسكندرية-مصر-، 2007، ص ص: 182-184.

3- المرجع السابق، ص: 190.

- ضرورة إشراك المالكين للثروة للأفراد الذين لا يمتلكون شيئاً في استخدام ما لديهم من ثروة.
- حق الدولة في مراقبة الأسعار ووضع حدود دنيا وقصى لها.
- وجوب إتصاف الضريبة بالعدالة، اليقين، السهولة والإقتصاد.
- بعد أن تصدع النظام الإقطاعي الذي كان سائداً في العصور الوسطى (550م-1450م)، ظهر مذهب التجاربيين الذي نادى بتعظيم دور الدولة في إدارة الشؤون التجارية والإقتصادية، وأما عن مظاهر تدخل الدولة فتمثلت في:<sup>1</sup>
- فرض الرسوم الجمركية الكبيرة على الواردات وذلك بهدف حماية المنتج المحلي.
- تخفيض الرسوم على المواد الأولية.
- إعانة الصادرات، ومنح الإمتيازات لإنتاج أو تصدير سلع معينة.
- إنشاء الأساطيل الضخمة لإمكان نقل منتجاتها إلى الأسواق الخارجية وتحقيق بذلك فائض في ميزانها التجاري.

غير أن الإهتمام الكبير للتجاربيين وتعظيمهم لدور التجارة الخارجية وتحقيق فائض في الميزان التجاري، أدى إلى ظهور مساوئ عديدة كالإستعمار بأشكاله المختلفة، وقيام الحروب بين مختلف الدول وذلك بحثاً عن فتح أسواق جديدة لتصريف منتجاتها وأهملت بذلك الزراعة. وأمام هذه المساوئ ظهر مذهب إقتصادي جديد يقوم على مبدأ الحرية الفردية أصطلح عليه الفيزيوقرط، حيث نادى بوجوب تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي إلا في بعض الحالات (الأمن، حماية حرية الأفراد وحقوقهم)، إذ يرى فرنسوا كيني (Phrancoi Quesnay) ضرورة أن تقتصر الضرائب المختلفة على الدخل الصافي الذي يخرج من الزراعة فقط، وذلك على ملاك الأراضي شريطة أن لا تكون كبيرة حتى لا تؤثر على زراع الأرض.<sup>2</sup>

### المطلب الثاني: السياسة المالية من منظور التحليل الكلاسيكي

في الفترة التي كانت تسود فيها النظرية التقليدية، كانت تقوم الفلسفة الإقتصادية على سيادة النظام الإقتصادي الحر الذي يعتمد على حرية الفرد في تحقيق مصلحته الخاصة، في ظل سوق المنافسة الكاملة، وتعمل قوى هذه السوق، العرض والطلب، على تحقيق التوازن الإقتصادي والإجتماعي بشكل تلقائي، وعند مستوى التشغيل الكامل.<sup>3</sup>

وبالتالي فُهمت النظرية الكلاسيكية على أنها تتنادي بعدم تدخل الدولة على وجه الإطلاق في الحياة الإقتصادية لأن نشاط الأفراد أفضل بكثير من نشاط الدولة كما يعتقدون، فتدخلها في غير المجالات المعهودة إليها كالدفاع والأمن الداخلي والقضاء تبديد وضياح لجزء من الموارد الإقتصادية، لهذه الأسباب

1- هشام مصطفى الجمل، مرجع سبق ذكره، ص: 51.

2- المرجع السابق، ص: 52.

3- محمد مروان السمان وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 308.

أمنت النظرية الكلاسيكية بمبدأ الحياد المالي في ظل مفهوم الدولة الحارسة<sup>1</sup>. ومن الطبيعي كي يضمن الإقتصاديون الكلاسيكيون تحقيق مبدأ الحياد المالي لا بد أن يقتصر دور الدولة على الوظائف التقليدية التي حددتها النظرية في الحصول على الإيرادات العامة لتغطية النفقات التقليدية للدولة الحارسة، فضلاً على ذلك أكدوا ضرورة المحافظة على توازن الموازنة، وهذا يعني أن السياسة المالية لا يمكنها أن تحدث أي تغيير في الأوضاع الإقتصادية القائمة، فلم يكن للضرائب مثلاً أن تستخدم في تحقيق أية أهداف إقتصادية وإجتماعية، وفي الوقت ذاته يرفضون مسألة وجود العجز في الموازنة العامة وبشكل أشد من الفائض فيها، ذلك لأن وجود العجز في الموازنة العامة يتطلب المزيد من الضرائب لسد العجز الأمر الذي يتنافى مع مبادئ الكلاسيك، إذ أن المزيد من الضرائب يكون على حساب مدخرات الأفراد، ومن ثم على الاستثمار الخاص الذي يعدونه الممول الرئيس للأنشطة الإقتصادية، كذلك وجود الفائض يعني أن الدولة تمادت في فرض الضرائب ويؤدي هذا إلى نفس الآثار السابقة<sup>2</sup>.

لهذا لم يكن للموازنة العامة دور يذكر في تحقيق أهداف إقتصادية أو إجتماعية أو سياسية<sup>3</sup>، فلم تكن إلا وثيقة للموازنة الحسابية السنوية، إذ كان للتساوي الحسابي الدقيق بين النفقات العامة والإيرادات العامة قاعدة مهمة في المالية التقليدية والتي تعرف بقاعدة توازن الموازنة<sup>4</sup>.

ويمكن القول أن أسس السياسات المالية في الفكر الكلاسيكي تنحصر في نقاط ثلاثة<sup>5</sup>:

- تحديد أوجه الإنفاق العام على سبيل الحصر.

- ضرورة تحقيق مبدأ حياد المالية في كافة النشاطات الإقتصادية للدولة.

- الإلتزام التام بمبدأ توازن الموازنة العامة سنوياً.

وقد أثبتت الحرب العالمية الأولى وما صاحبها من أزمات إقتصادية عدم مقدرة هذه السياسة المالية وفشلها في معالجة التقلبات الإقتصادية الحادة، حيث كانت السياسة النقدية هي الأداة السائدة والوحيدة لتحقيق الإستقرار الإقتصادي في الدول المتقدمة، غير أن الكساد العظيم الذي وقع في الثلاثينات قلل من أهمية السياسة النقدية، وقد إستتبع هذه التطورات إعتبار السياسة المالية الحالية الأداة الإقتصادية الرئيسية لمواجهة التضخم في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وفي ذلك الوقت ظهر مبدأ المالية الوظيفية إلى الوجود، ومنح السياسة المالية دفعة قوية إلى الأمام<sup>6</sup>.

1- عباس كاظم الدعيمي، مرجع سبق ذكره، ص: 50.

2- علي خليل، سليمان اللوزي، "المالية العامة"، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان-الأردن-، 2013، ص: 254.

3- إسماعيل عبد الرحمن، حربي عريقات، مرجع سبق ذكره، ص: 184.

4- علي خليل، سليمان اللوزي، مرجع سبق ذكره، ص: 254.

5- أريا الله محمد، "السياسة المالية ودورها في تفعيل الإستثمار-حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص: التحليل الإقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3-الجزائر-، 2010-2011، ص: 10.

6- سليمان مجدي عبد الفتاح، "علاج التضخم والركود الإقتصادي في الإسلام"، دار غريب، القاهرة-مصر-، 2002، ص: 113.

### المطلب الثالث: السياسة المالية من منظور التحليل الكينزي

نتيجة لأزمة الكساد التي حدثت في ثلاثينات القرن الماضي وما إقترن بها من زيادة في معدلات البطالة وإنخفاض في مستوى الناتج الوطني ومعدل النمو، بدأ الإقتصاديون يشككون في تحقيق الإفتراضات الكلاسيكية وتحقيق التوازن في الإقتصاد بصورة تلقائية عند مستوى التوظيف الكامل. فقد كان من غير المتصور أمام هذه النتائج السيئة أن تقف السياسة الإقتصادية ومنها المالية موقفها الحيادي التقليدي، فكان عليها أن تتدخل لإعادة التوازن الإقتصادي، وأفسحت المجال لوجهة نظر أخرى تتطلب قيام الدولة بإستخدام السياسة المالية بشكل أكثر فعالية ودقة متمثلة بالتوسع في الإنفاق العام لمحاربة البطالة ولإعادة الإنتعاش الإقتصادي، الأمر الذي إقتضى خروج السياسة المالية من حيادها لتتولى مسؤولية تحقيق هذه الأهداف، بمعنى أنه يمكن أن يُسمح بوجود عجز أو فائض في الموازنة العامة، إذا كان هذا علاجاً للكساد والتضخم الذي يصيب الإقتصاد الوطني<sup>1</sup>.

تلك الفكرة التي نادى بها الإقتصادي الإنجليزي "جون مينارد كينز" متصدياً للتحليل الكلاسيكي بالنقد، إذ أشار إلى أن السياسة المالية هي أكثر الأسلحة أهمية في مكافحة البطالة والكساد وأن السياسة المالية ترجع إلى المالية العامة التي تغطي كل من الإنفاق الحكومي والضرائب والإقتراض العام<sup>2</sup>.

كما انتقد قانون ساي للأسواق لتجاهله دور الطلب في تحديد حجم الإنتاج والدخل، وأثبت إمكانية حدوث التوازن الإقتصادي عند أي مستوى من مستويات التشغيل، وأكد على وجود الكثير من التناقضات بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع، كما أنه وصف السلوك الفردي بأقل رشداً من السلوك الجماعي، مما يقتضي على الدولة التدخل أكثر في النشاط الإقتصادي بكل ما يتاح لها من أدوات السياسات الإقتصادية بصفة عامة والسياسات المالية بصفة خاصة لتحقيق أهداف المجتمع الإقتصادية، والإجتماعية<sup>3</sup>. وفي ظل هذا الفكر الجديد أصبحت الدولة تستعمل أدوات السياسة المالية لمعالجة الإختلالات الإقتصادية. ففي حالة الكساد تلجأ الدولة إلى إستخدام أدوات السياسة المالية لرفع مستوى الطلب الفعال، وذلك بتخفيض معدلات الضرائب على الأفراد والشركات، وبالتالي يزيد الدخل تحت التصرف فيزداد الطلب الكلي مما يحث المنتجين على زيادة إنتاجهم وزيادة العمالة، كما قد تزيد الحكومة من إنفاقها وخصوصاً عن طريق التمويل بالعجز مما يؤدي إلى زيادة حجم الطلب الفعال، وعند التضخم يمكن زيادة معدلات الضرائب وخفض الإنفاق الحكومي مع تكوين فائض في الموازنة العامة لإمتصاص جانب من القوة الشرائية لغرض التقليل من حدة الضغوط التضخمية<sup>4</sup>.

1- سليمان مجدي عبد الفتاح، مرجع سبق ذكره، ص: 119.

2- عباس كاظم الدعيمي، مرجع سبق ذكره، ص: 52-53.

3- حامد عبد المجيد دراز، "السياسات المالية"، الدار الجامعية، الإسكندرية-مصر-، 2003، ص: 29-30.

4- نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، "السياسات الإقتصادية الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الإقتصاد الكلي"، ط2، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان-الأردن-، 2015، ص: 54-55.

ويمكن تمثيل إنعكاس التحليل الكينزي على النظرية المالية بصفة أساسية فيما يلي:<sup>1</sup>

- حلول التوازن الإقتصادي محل التوازن المالي غاية السياسة المالية.
  - ضرورة تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي.
  - الأدوات المالية تعد بصفة أساسية أدوات إقتصادية.
- إن السياسة المالية في الفكر الكينزي لم تعد تسعى إلى تحقيق المساواة بين النفقات العامة والإيرادات العامة، بل أصبحت تستعمل هاتين الأداتين للتأثير على النشاط الإقتصادي ومعالجة الهزات والأزمات الإقتصادية.

### المطلب الرابع: السياسة المالية في النظام الاشتراكي

مع إزدياد حجم تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي، وقيام الثورة البلشفية في روسيا سنة 1917، وتطور مفاهيم الاشتراكية المشجعة للملكية العامة لوسائل الإنتاج، أصبح تدخل الدولة ضروري لتحقيق ما قد يعجز الأفراد على القيام به والحد من التراكم الرأسمالي وخلق فرص عمل أكبر وتحقيق الاستقرار الإقتصادي. فالدولة لم تعد مسؤولة فقط عن التوازن الإقتصادي والاجتماعي كما هو الحال في الدول المتدخلة، بل أصبحت تقوم أساسا بالإنتاج والتوزيع كما تحددها الخطة الوطنية العامة الإقتصادية والاجتماعية. كما أصبحت الموازنة العامة جزءا من الخطة الوطنية وبالتالي صارت الإيرادات العامة والنفقات العامة تتخذ حسب ما تقره الخطة المالية العامة للدولة.<sup>2</sup>

إن العامل الرئيس لموازنة الإقتصاد الوطني في المجتمعات الاشتراكية هو الإستثمار العام وليس الإستثمار الخاص كما هو عليه الحال في المجتمعات الرأسمالية، إذ تبرز أهمية ومكانة إنفاق القطاع العام وكذا إيرادات هذا القطاع في الإرتقاء بمستوى النشاط الإقتصادي للمجتمع وفي الحيلولة دون تذبذب هذا المستوى تذبذبا قد يؤثر على ما تسعى السياسة المالية إلى تحقيقه من غايات إقتصادية واجتماعية خالصة.<sup>3</sup>

ويتلخص الفكر المالي في النظام الاشتراكي فيما يلي:<sup>4</sup>

- موازنة الدولة الاشتراكية ما هي إلا إنعكاس للتخطيط الإقتصادي.
- تدخل الدولة من خلال نفقاتها في النشاط الإنتاجي وغير الإنتاجي، إذ يشمل الأول الإستثمارات الرأسمالية لبناء الأصول الثابتة الجديدة وتوزيعها وفقا للخطة المنتهجة، كما يشمل أيضا الأصول الموجهة لمد المشروعات برأسمال العامل، إذا كانت تهدف إلى التوسع في نشاطها أو لسد عجز أو خسارة ضاقت

1- عباس كاظم الدعيمي، مرجع سبق ذكره، ص: 54.

2- فريد بن طالبي، "السياسات النقدية والمالية وعوامل نجاحهما في ظل التغيرات الدولية"، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص: التحليل الإقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3-الجزائر، 2001-2002، ص: 84.

3- فوزي عبد المنعم، مرجع سبق ذكره، ص: 28.

4- محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مرجع سبق ذكره، ص: 26-27.

بها. أما النشاط غير الإنتاجي، فيشمل الإنفاق على الصحة والتعليم والضمان الاجتماعي والدفاع والتأمين...إلخ.

- فقدت الضريبة أهميتها كوسيلة للتمويل، وأصبح القرض العام يستخدم كأداة للتمويل فقط، مما أدى إلى إحداث عجز في الموازنة من أجل تحقيق التوازن على مستوى المجتمع.

- إيرادات الدولة في ممارسة النشاطات الاقتصادية (أرباح المشروعات العامة) أصبحت تمثل مصدر مهم للإيرادات.

في الواقع أن أهمية السياسة المالية في الدول الاشتراكية أصبحت تضعف تدريجيا في الوقت الحالي، بل يمكن القول أن الإقتصاد الاشتراكي الذي يقوم على سيطرة الدولة لعناصر الإنتاج وعدم الاعتراف بالملكية الخاصة، بدأ يغير هذه النظرة نظرا للفشل والإفلاس الذي أصابه، وطبيعي أن تفشل السياسة المالية في معالجة الإنهيار الإقتصادي الذي أصابه في الآونة الأخيرة والذي يتجه الآن إلى نظام السوق<sup>1</sup>.

1- درواسي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص: 72.

### المبحث الثالث: أهداف السياسة المالية

تعد السياسة المالية أحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية التي يمكن من خلالها التأثير على حركة المتغيرات الاقتصادية، والتأثير على الطبقات والشرائح الاجتماعية، ويمكن في هذا الصدد إستعراض الأهداف التي تسعى هذه السياسة إلى تحقيقها من خلال ما يأتي بيانه.

#### المطلب الأول: تحقيق الإستقرار الاقتصادي

تهدف السياسة المالية إلى تحقيق الإستقرار الاقتصادي ومقاومة مختلف التقلبات التي قد يتعرض لها الإقتصاد الوطني، فإذا كانت الحكومة ترغب في الوصول إلى مستوى مرغوب من الدخل الوطني الحقيقي فإنها تستخدم في هذه الحالة أدوات السياسة المالية لتحقيق ذلك الهدف. وفي حالة الوصول إلى ذلك المستوى المرغوب من الدخل الوطني الحقيقي، فإن دور السياسة المالية في هذه الحالة يتلخص في المحافظة على إستقرار هذا المستوى المرغوب ومنع التقلبات التي قد يتعرض له والإستقرار الإقتصادي يمثل تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وذلك من خلال ضبط معدلات التضخم من جهة، والبطالة من جهة أخرى وبالتالي تنطوي وظيفة الإستقرار الإقتصادي على تحسين وتوازن الإقتصاد داخليا وخارجيا، من خلال أدوات السياسة المالية المتمثلة في السياسة الضريبية والسياسة الإنفاقية وسياسة القرض العام<sup>1</sup>.

و فيما يلي عرض مختصر لمساهمة هذه الأدوات في تحقيق الإستقرار الإقتصادي والتي سنفصل ونتوسع فيها في فصلنا القادم.

#### أولا: السياسة الضريبية وضبط التضخم

تعتبر فكرة زيادة الضرائب جزء من السياسات المالية التي تساهم في ضبط التضخم وذلك بالتأثير على عوامل الإنفاق، ففي حالة وجود جموح في الإنفاق الخاص تقتضي سياسة زيادة الضرائب، فرض ضرائب جديدة أو زيادة معدلات الضرائب القديمة وذلك لسحب جزء من القوة الشرائية فيقع الأفراد في ظل معدلات أعلى من الضريبة، فيجتمون عن الإنفاق إلى الإدخار لإنخفاض مستويات مداخلهم، لهذا تلجأ الدولة في حالة التضخم إلى زيادة الضرائب وهذا ما يؤدي إلى إنخفاض الطلب الكلي وهذا بدوره يقلل من الأسعار<sup>2</sup>.

#### ثانيا: السياسة الإنفاقية ودورها في إستقرار الأسعار

تستطيع الحكومة من خلال أداة الإنفاق العام التأثير على الأسعار، ذلك أن الأسعار تستخدم لتخصيص الموارد الاقتصادية، فقيام الدولة بتأمين بعض الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم يؤدي إلى تخفيض أسعارها، كما أن دعم بعض المنتجات يؤدي إلى خفضها.

1- حمدي عبد العظيم، مرجع سبق ذكره، ص: 203.

2- بلعزوز بن علي، "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية"، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص: 160.

كما تعمل النفقات العامة على تغيير هيكل الأسعار تبعاً للوضع الإقتصادي القائم، فزيادة الإنفاق العام في فترة سيادة البطالة تكون لها آثار ضعيفة على الأسعار ويحدث العكس في حالة الإستخدام الكامل، ولهذا نجد الدول تعتمد سياسة زيادة الإنفاق العام في فترات الكساد والقيام بتخفيضه في فترات الراج<sup>1</sup>.

### ثالثاً: دور القرض العام

يمثل القرض العام أداة جيدة للتحكم في السيولة النقدية المتداولة، ففي حالة التضخم تلجأ الدولة إلى الإقتراض من الجمهور لإمتصاص الفائض المتداول من الكتلة النقدية، وذلك عن طريق إصدار سندات حكومية ذات آجال متوسطة وطويلة، بينما في حالة الكساد، تقوم بشراء السندات من الجمهور أو سداد قيمتها وذلك لتوفير السيولة في الإقتصاد وإعطائه دفعة نحو النشاط وبالتالي التخفيف من البطالة<sup>2</sup>.

### المطلب الثاني: تحقيق التنمية الإقتصادية

عرف نيكولاس كالدور (Nikolas Kaldor) التنمية الإقتصادية على أنها: "مجموعة من إجراءات وسياسات وتدابير متعددة وموجهة لتغيير بنية وهيكل الإقتصاد الوطني، وتهدف في النهاية إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي من فترة ممتدة من الزمن حيث تستفيد منها الغالبية العظمى من أفراد المجتمع"<sup>3</sup>.

كما تعرف بأنها: "سياسة إقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الإقتصادي، فهي عملية يزداد بواسطتها الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة زمنية طويلة، وإذا كان معدل التنمية أكبر من معدل نمو السكان فإن متوسط دخل الفرد الحقيقي سيرتفع ومن ثم يرتفع مستوى معيشته ويتحسن مستوى الرفاهية الإقتصادية المادية للسكان"<sup>4</sup>.

فإذا ما عجز نظام السوق على أن يحقق الإستخدام الأمثل لموارد المجتمع، فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض الإنتاج الوطني عن المستوى الذي يمكن تحقيقه، وبالتالي إلى انخفاض نصيب الفرد من الدخل الوطني وانخفاض معدلات التنمية الإقتصادية، ومن هنا يبدو واضحاً ضرورة تدخل الدولة لتحقيق المعدلات المثلى، وذلك من خلال توفير مصادر التمويل المحلية والأجنبية لعملية التنمية، والتي تتحقق بالتأثير على بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية بإستعمال أدوات السياسة المالية، فالنفقات

1- عبد المجيد قدي، "المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية-دراسة تحليلية تقييمية"، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص: 45.

2- السيد عطية عبد الواحد، "الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة المالية والنقدية"، دار النهضة العربية، القاهرة-مصر، 2004، ص: 12.

3- محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف، "الإقتصاد الكلي"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2009، ص: 302.

4- محمد خالد المهاني، "دور الضريبة في عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية مع حالات تطبيقية في التشريع الضريبي المقارن"، مجلة جامعة دمشق، المجلد 19، العدد 02، سوريا، 2003، ص: 258.

العامة تقوم بدور هام في تمويل التنمية الإقتصادية، حيث تستطيع الدولة بفضل الإعانات من زيادة حجم الإستهلاك العائلي الذي يدفع بالطلب الفعال نحو الأعلى، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج والدخل، ومن ثم زيادة معدل النمو. ومن جهة أخرى تساهم الموازنة العامة في تشجيع الإستثمار من خلال تأثيرها على مستوى الطلب الكلي، فقد ترفع الدولة من نفقاتها أو تخفض معدلات الضرائب إذا ما أرادت زيادة الطلب، والعكس بالعكس إذا ما أرادت تقليصه<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث: التوزيع العادل للدخل

يمكننا القول إجمالاً أن التوزيع الأمثل للدخل هو ذلك الذي يهيئ لكل فرد درجة إشباع متساوية من السلع والخدمات التي تشتريها وحدات الدخل الحدية، فإذا لم يتحقق هذا فإن زيادة الإشباع الكلي تقتضي نقل أو تحويل جانب من الدخل من هؤلاء الذين تعتبر المنافع الحدية لمشترياتهم منخفضة نسبياً إلى أولئك الذين تعتبر المنافع الحدية لمشترياتهم مرتفعة نسبياً. فمن الواضح أن الحد من التفاوت في توزيع المداخل بين الأفراد يؤدي وبلا شك إلى مضاعفة الإشباع الجماعي، ويساهم هكذا مساهمة فعالة نحو الوصول إلى الهدف المرجو<sup>2</sup>.

يعتبر توزيع الدخل من أهم أهداف السياسة المالية حيث يسمح التوزيع العادل للدخل بالتقليل من التفاوت بين مستويات الدخل المختلفة، الذي ينتج عن توزيع عوائد ومكافآت عناصر الإنتاج على أبناء المجتمع، إن التفاوت الكبير في المداخل ينتج عنه العديد من المشكلات الإجتماعية والسياسية التي قد تؤدي إلى زعزعة الإستقرار الإقتصادي، لهذا تهدف السياسة المالية نحو إزالة هذا التفاوت<sup>3</sup>.

ويمكن إستخدام أدوات السياسة المالية لإعادة توزيع الدخل، وذلك عن طريق:

#### أولاً: التكيف المباشر لحجم الدخل

قد تقوم الحكومة بتعديل المداخل الشخصية وذلك عن طريق الضرائب على المداخل الشخصية، أو بخلق قوة شرائية هذا من جهة وبالإنفاق العام من جهة أخرى. تؤدي الضرائب التصاعدية\* إلى التخفيف من حدة إنعدام التساوي في توزيع الدخل لأنها تتضمن إقتطاع جزء أكبر نسبياً من المداخل المرتفعة، كما أن قيام الدولة بمنح إعانات مباشرة لذوي الدخل المحدود أو تقديم خدمات إجتماعية بالمجان تعمل على زيادة المداخل الحقيقية لهؤلاء<sup>4</sup>.

1- السيد عطية عبد الواحد، مرجع سبق ذكره، ص: 18.

2- فوزي عبد المنعم، مرجع سبق ذكره، ص: 404.

3- محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مرجع سبق ذكره، ص: 213.

\* الضريبة التصاعدية: هي تلك الضريبة التي تفرض بمعدلات تصاعدية تبعا لإرتفاع حجم الوعاء الضريبي.

ينظر: سوزي عدلي ناشد، "أساسيات المالية العامة"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت-لبنان، 2009، ص: 171.

4- فوزي عبد المنعم، مرجع سبق ذكره، ص: 407.

**ثانيا: التأثير على استعمالات المداخل**

من المعروف أن الفرد متى حصل على دخل صافي فإنه يسعى إلى استعمال هذا الدخل المتاح في الإنفاق منه على نواحي الإستهلاك والإدخار، وعلى هذا المستوى تحاول السياسات المالية أن تعيد توزيع المداخل الحقيقية عن طريق التغيير في حجم السلع والخدمات الإستهلاكية التي يحصل عليها الفرد من الطبقات المختلفة<sup>1</sup>.

فإذا كانت هذه السلع والخدمات الإستهلاكية من منتجات القطاع العام، وكان من الممكن تطبيق نظام الأسعار التمييزية على هذه المنتجات بنجاح، فإن توفيرها للطبقات التي نرغب في الرفع من مداخلها بأسعار أقل من تلك الأسعار التي تتقاضاه من الطبقات التي نرغب في تخفيض مداخلها الحقيقية سيساهم كثيرا في تحقيق ما نهدف إليه. أما بالنسبة للسلع والخدمات التي ينتجها القطاع الخاص، فإن السياسات المالية تستطيع أن تصل إلى نفس النتائج التي وصلت إليها بالتمييز السعري لمنتجات القطاع العام، وذلك بفرض الضرائب المرتفعة على السلع الكمالية وإعفاء أو خفض الضرائب على السلع الضرورية<sup>2</sup>.

**ثالثا: تكيف نمط الدخل**

وذلك من خلال قيام الحكومة بتغيير نمط ملكية الموارد بفرض الضرائب التصاعدية على التركات والهبات وعلى ملكية رأس المال<sup>3</sup>.

فضلا عن الأهداف السالفة الذكر، فإن السياسة المالية تسعى إلى استغلال جميع الموارد المتاحة للإنتاج المحلي، حيث تستطيع الدولة بأدواتها المالية أن تحقق تخصيص الموارد المتاحة<sup>4</sup>. ويتم ذلك من خلال تحديد أولويات المشروعات التي يمكن أن تحقق قيم مضافة للإقتصاد الوطني، وتنتج نحو زيادة الإنفاق عليها فيزيد حجم الإستثمار ويزيد معه معدل الدخل الوطني، أو تتجه السياسة المالية بواسطة سياسة الضرائب نحو تخفيض المعدلات الضريبية على تلك المشروعات، أو إعفائها من تلك الضرائب فيزيد الدخل بفعل مضاعف الضريبة، كما تقوم الدولة أيضا بفرض معدلات مرتفعة على المشروعات التي لا ترغب في تشجيعها وتوجيه الموارد نحو المشروعات المنتجة التي تحقق زيادة في الدخل الوطني<sup>5</sup>.

1- حامد عبد المجيد دراز، مرجع سبق ذكره، ص: 352.

2- المرجع السابق، ص: 353.

3- محمد ولد محمد الزين، "دور السياسة النقدية والمالية في معالجة التضخم - حالة موريتانيا 2006-2009"، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص: التحليل الإقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3-الجزائر، 2011-2012، ص: 84.

4- أحمد عبد السميع علام، "المالية العامة-المفاهيم والتحليل الإقتصادي والتطبيق"، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية-مصر، 2012، ص: 308.

5- المرجع السابق، ص: 309.

## المبحث الرابع: التوازن الإقتصادي

يتمثل التوازن بالنسبة للإقتصاد الوطني في تحقيق تعادل بين الطلب الكلي والعرض الكلي، حيث أثار موضوع التوازن الإقتصادي جدلا كبيرا في الفكر الإقتصادي، لا سيما بين المدرستين الكلاسيكية والكينزية. ويذهب الاقتصاديون إلى أنه يمكن تقسيم النشاط الاقتصادي إلى أربعة أسواق: سوق السلع والخدمات، السوق النقدية، سوق العمل وسوق الأوراق المالية، ويتحقق التوازن الإقتصادي العام من خلال تحقق التوازنات في هذه الأسواق وفي نفس الوقت. ونظرا لأهمية سوق السلع والخدمات وسوق النقود سنقوم بدراساتهم من خلال نموذج التوازن الإقتصادي العام.

### المطلب الأول: تعريف التوازن الإقتصادي وأنواعه

نتناول في هذا المطلب تعريف التوازن الإقتصادي وكذا أنواعه المختلفة.

#### أولاً: تعريف التوازن الإقتصادي

لقد زخر الأدب الإقتصادي قديما وحديثا بمفاهيم عديدة تتناول التوازن الإقتصادي والذي لم يكن محل إجماع، لأن كل إقتصادي ينظر إليه من وجهة نظر معينة، وفيما يلي عرض لأهم هذه التعاريف:

**التعريف الأول:** يعرف التوازن وفق المفهوم التقليدي كما يلي: "التوازن بوصفه حالة موازنة قوى، وفي الغالب هو المفهوم السكوني للتوازن، المساواة بين العرض والطلب في سوق ما، المساواة بين الإستثمار والإدخار إلى غير ذلك"<sup>1</sup>.

**التعريف الثاني:** يقصد بالتوازن: "وضع مستقر يتحقق نتيجة تكافؤ القوى المتعارضة، ويُقال أن الدخل الوطني في حالة توازن عندما لا توجد أية اتجاهات تعمل على زيادته أو أية اتجاهات تعمل على تخفيضه"<sup>2</sup>.

**التعريف الثالث:** أما التعريف الأكثر شمولية للتوازن الإقتصادي هو: "الحالة الإقتصادية والمالية التي تتفاعل فيها قوى جزئية وكلية أو كلاهما معا إذا ما توفرت شروط وظروف محددة، ويمكن أن يؤدي عدم استمرار أحد هذه الشروط أو نقصها أو زيادتها، مع ثبات غيرها، إلى خلل من خلال العلاقات أو التأثيرات المترابطة بين الوحدات الإقتصادية في الإقتصاد الوطني، وقد يطول هذا الخلل أو يقصر إلى أن تحدث أو تُستحدث عوامل مضادة تعمل في عكس الإتجاه المخل، فيعود التوازن الإقتصادي إلى سيرته الأولى"<sup>3</sup>.

مما سبق يتضح لنا أن التوازن بشكل عام يعني التوازن بين العرض والطلب، حيث يمثل العرض الكلي النشاط الإقتصادي خلال فترة ما، أما الطلب الكلي فهو مجموع الطلب على السلع المختلفة.

1- معيزي قويدر، 'فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الإقتصادي - حالة الجزائر 1990-2006'، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه

في العلوم الإقتصادية، تخصص: تحليل إقتصادي، جامعة الجزائر 3-الجزائر -، 2007-2008، ص: 05.

2- حسام داود وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 171.

3- معيزي قويدر، مرجع سبق ذكره، ص: 06.

**ثانياً: أنواع التوازنات الإقتصادية**

للتوازن الإقتصادي أشكال وأنواع ومن أهمها:

**1- التوازن الجزئي والتوازن الكلي:** يتعلق التوازن الجزئي بتحديد التوازن في سوق واحدة فقط بمعزل عن الأسواق الأخرى مع إفتراض ثبات العوامل الأخرى، ويمكن أن يشمل هذا النوع من التوازن نطاق مستهلك واحد أو منتج واحد أو سوق معينة، وإذا تغيرت ظروف السوق قيد الدراسة عندها يتحدد وضع توازني جديد مع إفتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة، ولذلك يتم التركيز في التوازن الجزئي على عدد قليل من المتغيرات والعلاقات خصوصاً تلك التي تتعلق بسلعة واحدة فيما يتم تجاهل المتغيرات والعلاقات الأخرى في الإقتصاد<sup>1</sup>.

أما التوازن الكلي فيهتم بدراسة التوازن الإقتصادي العام أي التساوي بين العرض الكلي والطلب الكلي. ومن خلال ذلك يتم تحديد مستوى الدخل التوازني ومستوى التوظيف، فضلاً على أن تحقيق التوازن على المستوى الكلي لا يعني بالضرورة تحقيق التوازن على المستوى الجزئي، ويلاحظ كذلك أن قرارات المستهلكين وطلباتهم على المستوى الكلي تكون متصلة بقرارات المنتجين وعروضهم، وذلك عن طريق الدخل الوطني، لذلك فإن الطلب والعرض قوتان متصلتان على مستوى النظرية الكلية حيث يؤثر كل منهما في الآخر ويتأثر به<sup>2</sup>.

**2- التوازن الداخلي والتوازن الخارجي:** لكل الدول بإختلاف أنظمتها هدفان أساسيان هما التوازن الداخلي الذي يضم التوظيف الكامل وإستقرار الأسعار. والتوازن الخارجي أو التوازن في ميزان المدفوعات. إذا فالمقصود بالتوازن الداخلي تحقيق مستوى من الدخل الوطني تختفي أو تنقلص عنده البطالة والتضخم. أما التوازن الخارجي، فغالبية المراجع والدراسات تعتبره بأنه ذلك المستوى من توازن ميزان المدفوعات بحيث لا يكون في حالة عجز تصل إلى عدم مقدرة الدولة على تسديد ديونها أو أن يكون فائض يضع بقية العالم في نفس وضعية العجز اتجاهه<sup>3</sup>.

وينبغي في هذا الصدد التفرقة بين مفهوم التعادل المحاسبي ومفهوم التوازن الإقتصادي لميزان المدفوعات. إن المفهوم المحاسبي هو تعادل أصول وخصوم كل بنود الميزان بعد إضافة السهو والخطأ، أما المفهوم الإقتصادي للتوازن فهو عبارة عن الرصيد السالب أو الموجب لفقرات محددة من بنود الميزان، وهي التي تتخذ كمعيار لقياس التوازن الإقتصادي، فإذا كان مجموع هذه البنود موجباً فمن الناحية الإقتصادية هناك فائض في ميزان المدفوعات، أما إذا كان المجموع سالباً فيعني وجود عجز. وفي حالة أن المجموع مساوياً للصفر فيعتبر ميزان المدفوعات متوازن من الناحية الإقتصادية<sup>4</sup>.

1- عامر يوسف العنوم، "التوازن الكلي في الإقتصاد الإسلامي"، عالم الكتب الحديثة، عمان-الأردن-، 2012، ص: 28.

2- السريتي السيد محمد، نجا علي عبد الوهاب، "النظرية الإقتصادية الكلية"، الدار الجامعية، الإسكندرية -مصر-، 2008، ص: 13.

3- Krugman et Obstfeld, " **Economie Internationale** ", 3<sup>eme</sup> Edition , Paris -France-, 2003, P : 601.

4- دريد كامل آل شبيب، "المالية الدولية"، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان-الأردن-، 2013، ص: 79.

**المطلب الثاني: التوازن الإقتصادي في مدارس الفكر الإقتصادي**

تعددت واختلفت وجهات نظر المدارس الإقتصادية لموضوع التوازن الإقتصادي، وهذا راجع للأسس التي تبنى عليها تصورات كل مدرسة، ويمكن إجمال ذلك في آراء المدرستين الكلاسيكية والكينزية.

**أولاً: التوازن الإقتصادي في المدرسة الكلاسيكية**

يقوم الفكر الكلاسيكي على فلسفة عامة تتمحور حول الحرية الإقتصادية ومكانة الفرد في المجتمع. ويستندون لقانون ساي للأسواق عند تفسيرهم للتوازن الإقتصادي، مؤكدين على أن العرض يخلق الطلب الكلي والكافي لإستيعابه وأنه إذا تم إنتاج السلع فسوف يوجد وبصورة تلقائية سوق يجري تصريفها فيه<sup>1</sup>. ويعتبرون أن كل زيادة في الإنتاج سوف تؤدي إلى زيادة مماثلة في الدخل والإنفاق، لذا يمكن أن يكون كل من الدخل والناتج دائماً عند مستوى التوظيف الكامل، وأما إذا حدث وكانا عند مستوى أقل من هذا المستوى مع وجود بعض الموارد المعطلة، فإن أي إضافة في الإنتاج ستولد إضافة مساوية في الدخل الذي سيتم إنفاقه على شراء الناتج الإضافي، وهكذا ستضمن النظرية الكلاسيكية دائماً تحقيق التوازن بين العرض الكلي من السلع والخدمات المنتجة والطلب الكلي عليه<sup>2</sup>.

ويتم تحويل الإدخار إلى إستثمار عن طريق سعر الفائدة الذي هو حجر الزاوية في النظرية الكلاسيكية، حيث يمثل الإستثمار طلب على الموارد المالية، ويمثل الإدخار عرضاً لها<sup>3</sup>. وهو السعر الذي يحقق التوازن بين عرض المدخرات والطلب عليها للإستثمار، وبالتالي فإن سعر الفائدة هو عائد للمدخرين وتكلفة للمستثمرين فهو مرتبط بعلاقة طردية مع عرض المدخرات وعلاقة عكسية مع الطلب على المدخرات للإستثمار، وقد افترض الكلاسيك أن المساواة بين الإدخار والإستثمار شرط للتوازن الإقتصادي<sup>4</sup>.

كما اعتبروا أن النقود مجرد وسيط للمبادلة ولها دور ثانوي في الحياة الإقتصادية وأداة لقياس القيم، ولم يعطوا أهمية لوظيفتها كمخزن وأداة لحفظ المدخرات. أما بخصوص تقلبات المستوى العام للأسعار ففسروها من خلال نظرية كمية النقود، أي أن التغيرات في كمية النقود هي وحدها التي تؤدي إلى حدوث تقلبات في المستوى العام للأسعار في المدى القصير، فيرتفع هذا المستوى عند زيادة كمية النقود وينخفض عند نقصانها<sup>5</sup>.

1- سلام سميسم، "التوازن الإقتصادي العام في النظام الإقتصادي الوضعي والنظام الإقتصادي الإسلامي"، دار مجدلوي للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2011، ص: 85.

2- المرجع السابق، ص: 86.

3- محمد العربي ساكر، "محاضرات في الإقتصاد الكلي"، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة-مصر، 2006، ص: 8.

4- عامر يوسف العتوم، مرجع سبق ذكره، ص: 32.

5- علي عبد الفتاح أبو شرار، "الإقتصاد الدولي-نظريات وسياسات"، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2010، ص: 34.

أما على مستوى التوازن الخارجي في ميزان المدفوعات، فإنه وطبقا لحرية التجارة التي نادى بها الكلاسيكيون، فإن تفسيرهم لأساس التجارة الدولية يقوم على مبدأ الميزة التنافسية الذي صاغه الإقتصادي الإنجليزي دافيد ريكاردو سنة 1817. وطبقا لذلك وفي ظل التجارة الحرة، فإن كل دولة تتخصص في إنتاج السلع التي تنتجها بنفقات نسبية أقل من الأخرى، وتقوم بتصديرها لكي تستورد السلع التي تتمتع دول أخرى في الخارج بإنتاجها بنفقات نسبية أقل، وتتلخص هذه النظرية في أن التوازن في ميزان المدفوعات لدولة ما يتم نتيجة لتغيرات الأثمان في الداخل والخارج، الأمر الذي يؤثر على حجم التصدير والإستيراد، فكل إختلال يخلق الظروف الكفيلة لعلاجها، والقضاء عليه من قوى السوق نفسها دون تدخل مباشر للسلطات العامة<sup>1</sup>.

### ثانيا: التوازن الإقتصادي في المدرسة الكينزية

لقد أثبتت أزمة الكساد العالمي لسنة 1929 إنهيار جميع الأركان التي إستندت عليها النظرية الكلاسيكية وكانت بمثابة الدليل الواضح على عدم صحة قانون ساي، كما أن إعتقاد الكلاسيك بالقوى التلقائية التي يتضمنها الجهاز الإنتاجي هو قول غير صحيح، حيث يلاحظ أن معظم الإقتصاديات الرأسمالية ظلت تعاني من إرتفاع معدلات البطالة حتى فترة الأربعينات<sup>2</sup>.

وأمام هذه الظروف كان لا بد من إيجاد نظرية بديلة، هذا ما دفع الإقتصادي كينز بأن يأتي بآراء وأفكار جديدة تضمنها كتابه تحت عنوان " النظرية العامة في الدخل، الإستخدام والنقود" والذي نُشر سنة 1936<sup>3</sup>. وقد أعادت هذه النظرية الإعتبار للتحليل الكلي، لذلك فإن النظرية الكينزية ومن أجل معالجة الكساد الذي يعاني منه الإقتصاد المتقدم، فقد ركزت على جانب الطلب الكلي، وإهتمت بزيادته من أجل إمتصاص فائض السلع والخدمات المنتجة وغير المباعة ومن أجل إستخدام الطاقات الإنتاجية الفائضة غير المستخدمة<sup>4</sup>.

كما تناولت مكوناته والتي تتمثل في الطلب الإستهلاكي، الطلب الإستثماري، إضافة إلى الطلب الحكومي، وصافي الطلب الخارجي، والذي يتحقق بتوازنه مع العرض الكلي يتحقق المستوى التوازني للدخل، والذي يتساوى عنده الطلب الكلي مع العرض الكلي، وهو الأمر الذي يفرض ضرورة تحليل المكونات الأساسية للطلب الكلي من أجل تفسير الكيفية التي يتم من خلالها تحديد المستوى التوازني للدخل، وتحقق التوازن الكلي في الإقتصاد<sup>5</sup>.

وقد قدم كينز نموذج للتوازن الإقتصادي بنوعيه الداخلي والخارجي، فبخصوص الأول فإن كينز يقر بما جاء به الكلاسيكيون في كون المساواة بين الإدخار والإستثمار تحدد تلقائيا، من خلال ثبات الدخل

1- علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره، ص: 36-37.

2- محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف، مرجع سبق ذكره، ص: 83.

3- المرجع السابق، ص: 84.

4- فليح حسن خلف، "الإقتصاد الكلي"، عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن-، 2008، ص: 140.

5- المرجع السابق، ص: 141-142.

وتحركات الفائدة، بالإضافة إلى ذلك فإن التوازن يتحقق لما يتساوى الإدخار المحقق في الفترة الحالية مع الإستثمار المتوقع في الفترة اللاحقة أو ما يعبر عنه بتساوي طلب الإستثمار في الفترتين، أما التوازن الخارجي، فيرى الفكر الكينزي أن التجارة الخارجية لها تأثير مباشر على حجم الدخل المحلي فزيادة الصادرات يعني زيادة الطلب الأجنبي على الإنتاج الوطني، وبالتالي زيادة الإنفاق الحكومي، فيزيد الدخل المحلي. بينما زيادة الواردات تعتبر عنصر تسرب ينقص من الإنفاق الكلي مما يؤدي إلى تناقص الدخل المحلي. وعلى ذلك، فإذا حدث إختلال في ميزان المدفوعات نتيجة لزيادة الصادرات، فإن الدخل المحلي للدولة سيزيد زيادة مبدئية بمقدار تلك الزيادة، تليها زيادة متتابة في قيمته، وذلك تحت تأثير مضاعف التجارة الخارجية، زيادة الصادرات تؤدي إلى إرتفاع مستوى الإستخدام في تلك الصناعات التصديرية، توافرها زيادة في معدلات الأجور، ومن ثم في حجم المداخيل مما يترتب عليه زيادة في الإنفاق على السلع الإستهلاكية، وهو ما يحفز على التوسع في الإنتاج، فيزيد الدخل، والإستهلاك الذي يؤدي إلى إرتفاع الإستيراد، الذي ينجر عنه عودة التوازن لميزان المدفوعات، ويحدث العكس في حالة حدوث إختلال في ميزان المدفوعات نتيجة لزيادة الواردات<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث: التوازن في سوق السلع والخدمات

يتحقق التوازن في سوق السلع والخدمات من خلال التساوي بين العرض الكلي والطلب الكلي، والذي يتحقق معه التساوي بين الإدخار والإستثمار، وهو ما يعني أن العوامل التي تحدد الإدخار والإستثمار تؤثر هي الأخرى على تحديد التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي في الإقتصاد<sup>2</sup>. ويعتبر الإدخار في الأجل القصير دالة متزايدة في الدخل، أما الإستثمار فهو عبارة عن دالة متناقصة في معدلات أسعار الفائدة. وشرط التوازن يعني أنه عند كل معدل فائدة معطاة، توجد قيمة وحيدة فقط يتساوى عندها الإدخار والإستثمار المتوقع. ومنحنى التوازن في سوق السلع والخدمات ما هو إلا عبارة عن توافيق توازنية للدخل والفائدة، والتي من شأنها أن تحقق التعادل ما بين الإستثمار والإدخار. للإشارة فإن العلاقة بين الفائدة والدخل هي علاقة عكسية، للفرضية التي مفادها أن الإستثمار يرتبط عكسيا مع الفائدة، حيث أنه كلما إنخفضت الفائدة فإن الإستثمار يزداد وبالتالي الدخل سوف يزداد والعكس صحيح<sup>3</sup>.

لنفترض أن المستوى العام للأسعار (P) ثابتا، وأن عرض النقود ( $M^*$ ) قيمة معلومة، في هذه الحالة يمكن توضيح التوازن في سوق السلع والخدمات كما يلي<sup>4</sup>:

1- موساوي وردة، "عجز الموازنة العامة وأثره على أداء ميزان المدفوعات-حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص:

الإقتصاد والمالية الدولية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية-الجزائر -، 2012-2013، ص: 70.

2- فليح حسن خلف، "الإقتصاد الكلي"، مرجع سبق ذكره، ص: 195.

3- عمر صخري، "التحليل الإقتصادي الكلي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص: 192.

4- بريش السعيد، "الإقتصاد الكلي"، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة- الجزائر -، 2007، ص: 187.

إذا أخذنا بالشرطين السابقين، فإن توازن سوق السلع والخدمات يتحقق بالمساواة بين الإدخار والإستثمار ( $S=I$ ) وذلك في الفترة القصيرة.  
بما أن الإدخار ( $S$ ) يكون تابعاً متزايداً للدخل ( $Y$ )، بينما الإستثمار هو تابع متناقص لمعدل الفائدة ( $i$ )، إذا يمكن كتابة المعادلتين الآتيتين:

$$S=S(Y) : \dot{S}(Y)>0 \dots\dots\dots 1$$

$$I=I(i) : \dot{I}(i)<0 \dots\dots\dots 2$$

ومنه فإن شرط التوازن في سوق السلع والخدمات يكون:

$$I(i)=S(Y) \dots\dots\dots 3$$

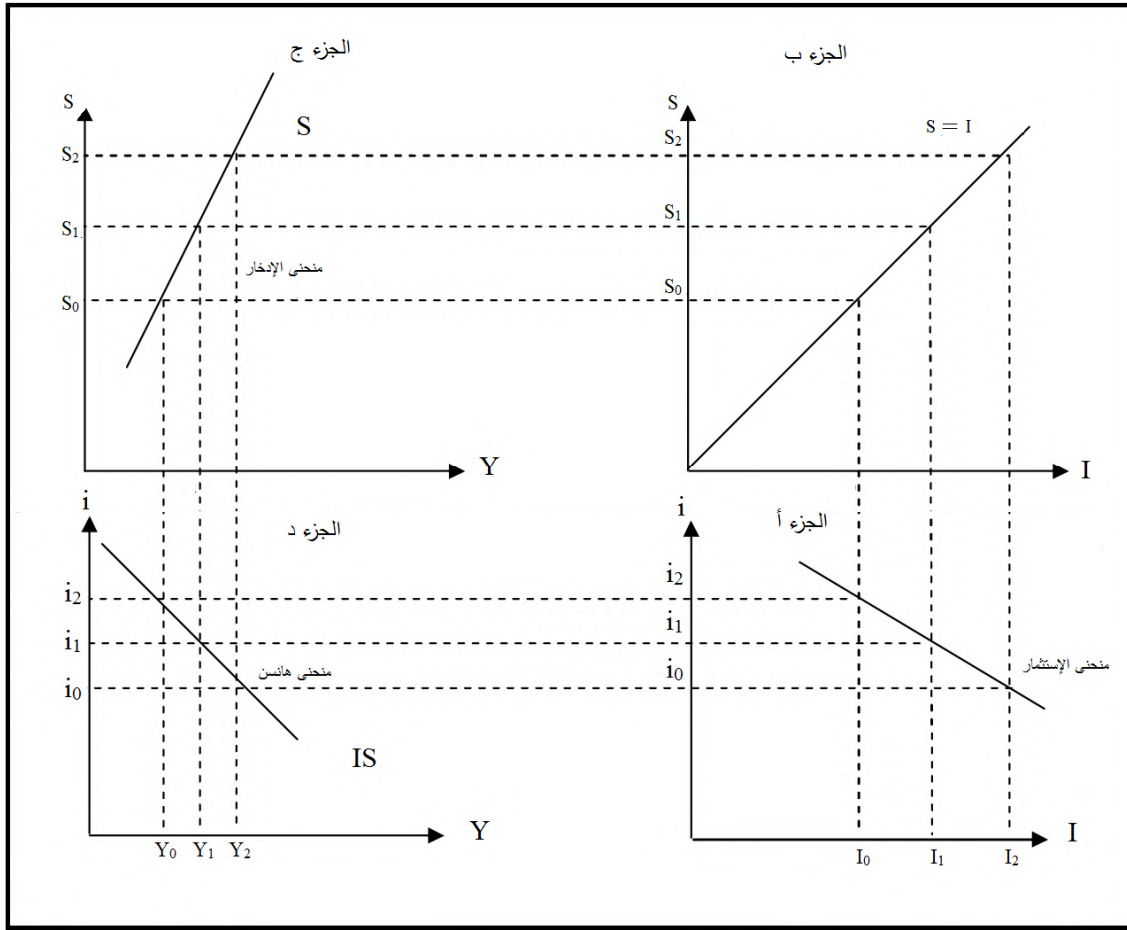
إن معادلة التوازن هذه تعني أنه بالنسبة لكل معدل فائدة ( $i$ ) توجد قيمة وحيدة للدخل ( $Y$ ) تحقق المساواة بين الإدخار ( $S$ ) والإستثمار ( $I$ ).

وهكذا نرى بأن الدخل ( $Y$ ) يتبع سعر الفائدة ( $i$ ) والعكس صحيح. ويجب ملاحظة أن مجال تغير ( $i$ ) لا يشمل بالضرورة جميع القيم الموجبة الممكنة، لأن معدل الفائدة عند إرتفاعه بشكل غير عادي يخلق وضعاً إقتصادياً غير مقبول.

ونستطيع أن نستنتج من خلال ذلك بأن ( $Y$ ) تتخفّض كلما زادت ( $i$ ) وذلك لأن معدل الفائدة المرتفع يؤدي إلى تخفيض الإستثمار وبالتالي تخفيض الإدخار، حيث أن تخفيض الإستثمار سيؤدي إلى إنخفاض الدخل ( $Y$ )، إذن بطريقة غير مباشرة نستطيع القول بأن الدخل ( $Y$ ) هو تابع متناقص لمعدل الفائدة ( $i$ )، هذا التابع الذي يعطي الدخل ( $Y$ ) بدلالة معدل الفائدة ( $i$ ) ويعرف بإسم تابع ( $IS$ ) أو تابع (Hansen) الذي يحقق المساواة بين الإدخار والإستثمار<sup>1</sup>.  
ويمكن توضيح ذلك بيانياً كما يلي:

1- بريش السعيد، مرجع سبق ذكره، ص: 188.

الشكل رقم (01): التوازن في سوق السلع والخدمات



المصدر: عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص: 195.

من الشكل رقم (01) تتبين الملاحظات التالية:<sup>1</sup>

1- الاتجاه السالب لمنحنى الإستثمار/الإدخار (IS)، والذي يتضمن العلاقة العكسية بين سعر الفائدة والإستثمار في ظل إفتراض كفاءة حدية معينة، أي عائد معين للإستثمار، ومن ثم فإن إنخفاض سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة الإستثمار، وزيادة الدخل بشكل واضح، و الجزء (أ) يبين العلاقة بين سعر الفائدة والإستثمار.

2- إن شكل منحنى الإستثمار/الإدخار (IS) يعتمد على دالة الطلب على الإستثمار، وعلى دالة الإدخار، أي على مدى إستجابة الإستثمار للتغيرات في سعر الفائدة بإفتراض كفاءة حدية معينة للإستثمار، وكما يبينه الجزء (ب)، فإذا كانت مرونة دالة الإستثمار منخفضة في استجابتها للتغيرات في سعر الفائدة فإن مرونة المنحنى تكون منخفضة، أي أن التغيرات النسبية في معدل الفائدة تؤدي

1- فليح حسن خلف، "الإقتصاد الكلي"، مرجع سبق ذكره، ص: 198-199.

إلى تغيرات نسبية أقل في الإستثمار وبالتالي في الدخل. وبالعكس، كما يتبين ذلك من خلال الجزء (د) الذي يوضح العلاقة بين معدل الفائدة والدخل. كما أن دالة الإدخار والتي يوضحها الجزء (ج) تؤثر على شكل المنحنى (IS) بما يؤدي إلى تساوي كل من الإدخار والإستثمار.

3- إن منحنى الإستثمار/الإدخار يوضح العلاقة بين مستويات توازنية عديدة للدخل، وأسعار فائدة متعددة تتماشى معها، والتي يتساوى بموجبها الإستثمار مع الإدخار، ويتساوى فيها العرض الكلي مع الطلب الكلي وبذلك يتحقق التوازن في سوق السلع والخدمات.

#### المطلب الرابع: التوازن في سوق النقود

يتطلب تحقيق التوازن في سوق النقود المساواة بين الطلب على النقود ( $M_D$ ) مع عرض النقود ( $M_S$ )، حيث يرى كينز بأن دالة الطلب على النقود تتكون من الطلب للمعاملات والطلب للاحتياط إضافة إلى الطلب لغايات المضاربة، أما العرض النقدي فإنه يتحدد من قبل السلطات النقدية ويفترض ثباته في الأجل القصير. وبذلك يمكن تلخيص معادلات سوق النقود وشرط التوازن فيه كالآتي:<sup>1</sup>

- معادلة الطلب على النقود: من الشكل

$$M_D = \alpha Y - g_i$$

- العرض النقدي الحقيقي: بما أن حجم عرض النقود يساوي قيمة ثابتة فإن معادلة عرض النقود من الشكل

$$M_S = M_0$$

- ومنه فالتوازن في سوق النقد يتحقق عندما يتساوى عرض النقود مع الطلب عليها أي:

$$M_S = M_D$$

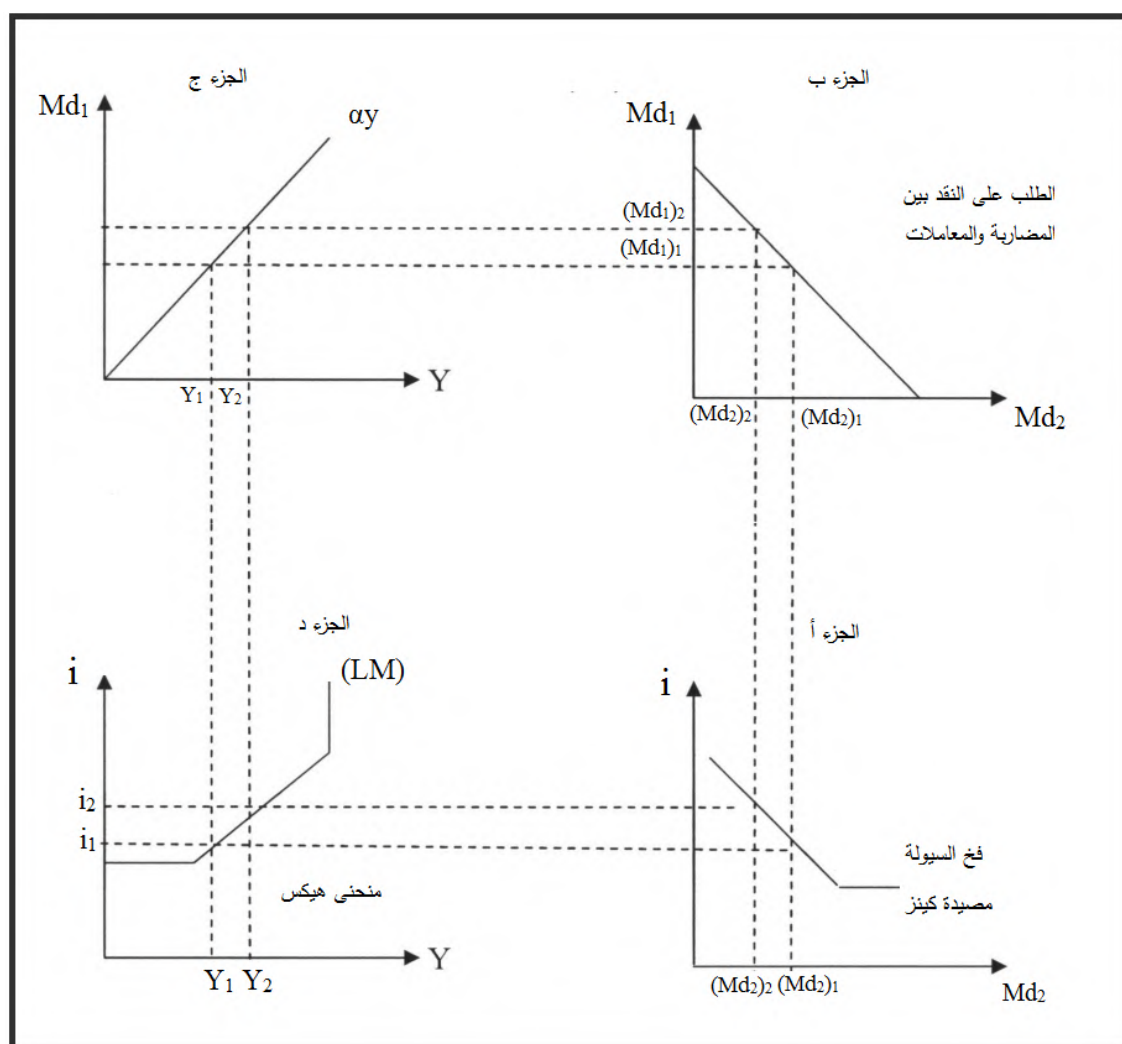
- ومن دالتي عرض النقود والطلب عليها يتحقق التوازن عندما يتساويان:

$$M_S = \alpha Y - g_i$$

والشكل التالي يبين الكيفية التي يتم من خلالها تحقيق التوازن في سوق النقود من خلال تساوي عرض النقود مع الطلب عليها لإستخدامها في الأغراض المختلفة، وذلك من خلال المنحنى (LM).

1- عامر يوسف العنوم، مرجع سبق ذكره، ص: 53.

الشكل رقم (02): التوازن في سوق النقود



المصدر: عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص: 242.

حيث أن:  $Md_1$  الطلب على النقود بدافع المبادلات والإحتياط.

$Md_2$  الطلب على النقود بغرض المضاربة.

من الشكل رقم (02) نلاحظ ما يلي:<sup>1</sup>

**1- الجزء (أ)** يبين العلاقة بين الطلب على النقود لأغراض المضاربة وسعر الفائدة، حيث أنه دالة لسعر الفائدة من خلال العلاقة العكسية بينهما، حيث أن إرتفاع سعر الفائدة يخفض الطلب على النقود لأغراض المضاربة، والعكس بالعكس.

1- السريتي السيد محمد، نجا علي عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره، ص: 104.

**2- الجزء (ب)** يوضح العلاقة بين الأرصدة النقدية التي يتم الاحتفاظ بها لغرض المعاملات والإحتياط والأرصدة التي يتم الاحتفاظ بها لغرض المضاربة، حيث يتساوى عند هذا المستوى عرض النقود والطلب عليها لأغراض المعاملات والمضاربة على حد سواء.

**3- الجزء (ج)** يوضح العلاقة الطردية بين الطلب على النقود بدافع المعاملات والإحتياط، والدخل، حيث تزداد بزيادة الدخل، وتتنخفض بإنخفاضه.

**4- الجزء (د)** يبين كيفية اشتقاق منحنى (LM)، والذي يوضح العلاقة بين مستويات متعددة للدخل التوازني، وما يقابلها من أسعار عديدة للفائدة، وبالشكل الذي يتحقق معه التساوي بين عرض النقود والطلب عليها والتي تحقق شرط التوازن في سوق النقود.

كما يلاحظ من الشكل أن منحنى (LM) موجب الميل، حيث يوضح علاقة طردية بين الدخل الحقيقي وسعر الفائدة، ويرجع ذلك إلى أن ارتفاع أو زيادة الدخل الحقيقي يؤدي إلى زيادة الطلب على النقود بدافعي المعاملات والإحتياط، ومن ثم يحدث فائض طلب في السوق النقدي ولكي يتحقق التوازن يجب أن يرتفع سعر الفائدة كذلك، وهذا يؤدي إلى إنخفاض الطلب على النقود بدافعي المضاربة والإحتياط وسوف يؤدي ذلك إلى امتصاص فائض الطلب على النقود، وبالتالي فإن ارتفاع الدخل الوطني الحقيقي يستلزم مستوى أعلى من سعر الفائدة لضمان إستقرار التوازن في السوق النقدي وبالتالي لا بد أن يكون منحنى (LM) موجب الميل.

### المطلب الخامس: التوازن الكلي في سوق السلع والخدمات وسوق النقود

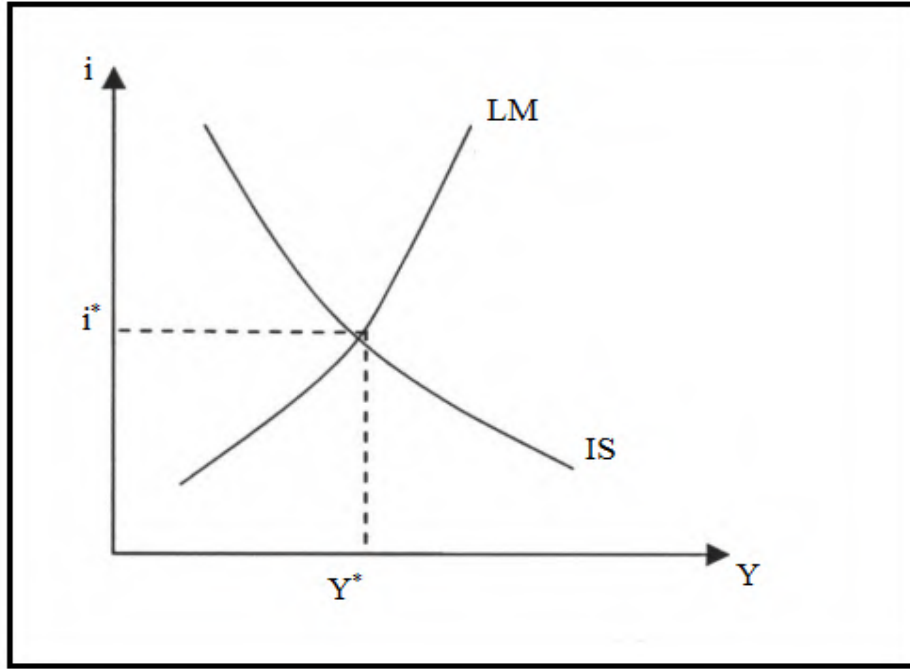
يتحقق توازن الإقتصاد الكلي بتحقيق التوازن في سوق السلع والخدمات وسوق النقود معاً، وذلك من خلال ربط السوق النقدية أي التوازن في سوق النقود والتي يعبر عنها منحنى (LM) والتوازن في سوق السلع والخدمات التي يعبر عنها منحنى (IS) عن طريق جمعهما في نموذج واحد<sup>1</sup>. وقد سمي بنموذج "هيكس هانسن" نسبة إلى الإقتصاديين الذين قاموا بصياغة هذا النموذج، وهما الإقتصادي البريطاني جون هيكس (John Hicks)، والإقتصادي الأمريكي ألفين هانسن (Alvin Hansen) أو ما يطلق عليه نموذج (IS/LM)<sup>2</sup>.

ونقطة التقاطع بين المنحنى (LM) والمنحنى (IS) تمكننا من الحصول على قيمة توازنية وحيدة لكل من سعر الفائدة والدخل، وبالتالي يتحقق التوازن العام في السوقين في آن واحد. وعليه يكون منحنى التوازن الإقتصادي العام كما يلي:

1- فليح حسن خلف، "الإقتصاد الكلي"، مرجع سبق ذكره، ص: 203.

2- عامر يوسف العنوم، مرجع سبق ذكره، ص: 52.

الشكل رقم (03): منحنى التوازن الإقتصادي الكلي



المصدر:

- Michel Biales, Remi Leurion, "L'Essenciel Sur L'Economie", 4<sup>eme</sup> Edition, Algérie, 2007, P: 313.

من الشكل رقم (03) نلاحظ ما يلي:<sup>1</sup>

- 1- إن التوازن بين الإستثمار (I) والإدخار (S) يتحقق بتجميعات مختلفة بين الدخل وسعر الفائدة، والذي يتحقق بموجبه التوازن في سوق السلع والخدمات، والذي يتساوى فيه العرض مع الطلب الكلي.
- 2- إن التوازن بين عرض النقود (M) والطلب على النقود للإحتفاظ بها بشكل سيولة (L) من أجل إستخدامها للأغراض المختلفة يتحقق عند تجميعات مختلفة بين الدخل وسعر الفائدة، وبذلك يتحقق التوازن في سوق النقود بتساوي عرض النقود (M) مع الطلب عليها (L).
- 3- تحدد نقطة التقاطع بين المنحنيين (IS) و (LM) قيمة الدخل ( $Y^*$ ) ومعدل الفائدة ( $i^*$ ) اللذين يتطلبهما التوازن العام في جميع الأسواق، فالقيمة المزدوجة من ( $Y^*, i^*$ ) هي الشرط الضروري والكافي لتحقيق التوازن آنيا بين الإدخار والإستثمار من جهة، وبين الطلب على النقود والعرض منها من جهة أخرى.

1- فليح حسن خلف، "الإقتصاد الكلي"، مرجع سبق ذكره، ص: 203.

## خلاصة الفصل الأول:

- تعتبر السياسة المالية دراسة تحليلية للنشاط المالي للدولة، تتضمن التكييف الكمي والنوعي لكل من الإيرادات والنفقات العامة، بغية التأثير على الحياة الإقتصادية.
- كما وعرفت السياسة المالية تطورا ملحوظا في الفكر الإقتصادي، فمن الفكر الكلاسيكي المتبني لتقييد تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية وحيادية السياسة المالية، إلى الفكر الكينزي الذي أبرز الدور الهام والإيجابي الذي تمارسه السياسة المالية في معظم جوانب عمل المجتمع والإقتصاد.
- تسعى السياسة المالية من كل هذا إلى تحقيق الأهداف الإقتصادية العامة للدولة والتي من أهمها نذكر: تحقيق الإستقرار الإقتصادي، التنمية الإقتصادية، عدالة توزيع الدخل الوطني.
- يتحقق التوازن في الإقتصاد عندما تتعادل أهداف قوى متباينة، وبالوصول إليه يجعل العوامل الإقتصادية والإجتماعية تسير بشكل جيد يقي المجتمعات من الأزمات، والتوازن الإقتصادي على نوعين، توازن داخلي والذي يضم التوظيف الكامل وإستقرار الأسعار، وتوازن خارجي والمقصود به توازن ميزان المدفوعات.
- وقد تعددت وجهات نظر المدارس الإقتصادية للتوازن الإقتصادي، فالكلاسيك يؤمنون بدور اليد الخفية وقانون ساي في تحقيق التوازن، لكن بعد أزمة الكساد 1929 تدخل كينز لينفي صحة هذا الافتراض من خلال التركيز على الطلب الكلي.
- جاء هيكس وهانس بنموذج اقتصادي عام أثبتا من خلاله إمكانية تحقيق التوازن العام وذلك من خلال تقاطع منحنى (IS) الذي يمثل سوق السلع والخدمات مع منحنى سوق السلع (LM).

الفصل الثاني  
أدوات السياسة المالية  
المعتمدة في تحقيق التوازن  
الإقتصادي

**تمهيد :**

يمر الإقتصاد في أي دولة من دول العالم بحالة من حالات الإنكماش أو التضخم، وفي كل حالة من تلك الحالات تستخدم الحكومة الأدوات المناسبة للسياسة المالية، لضمان توجيه السياسة الإقتصادية الكلية.

ففي حالة الإنكماش تقوم الدولة بزيادة نفقاتها العامة بهدف زيادة الطلب الكلي، أما في حالة التضخم فتتم معالجته من خلال تخفيض حجم الإنفاق الحكومي مما يؤدي إلى تخفيض المستوى العام للأسعار. ومن خلال التغيرات في مستوى الإنفاق الحكومي أو الضرائب تستطيع الدولة الحفاظ على مستوى دخل التوازن بحيث تضمن الاستقرار والتوازن الإقتصادي.

كما إنتهى التحليل الإقتصادي الحديث إلى إستخدام عجز الموازنة وفائضها كأداة لتحقيق توازن الإقتصاد الوطني، ففي فترات الرواج عندما تزداد قوى التضخم يُستخدم فائض الموازنة (الضرائب أكبر من النفقات) للحد من الطلب الفعلي، أما في فترات الكساد فيستخدم التمويل بالعجز (الضرائب أقل من النفقات) للرفع من القوة الشرائية.

ومن هنا يتضح أن هناك ثلاثة أدوات للسياسة المالية تستخدمها الدولة لتحقيق التوازن الإقتصادي وهي: النفقات العامة، الإيرادات العامة والموازنة العامة، وهذا ما سنحاول معالجته في مجموعة من المباحث والتي يتوزع بيانها كالتالي:

✓ **المبحث الأول: النفقات العامة؛**

✓ **المبحث الثاني: الإيرادات العامة؛**

✓ **المبحث الثالث: الموازنة العامة؛**

✓ **المبحث الرابع: السياسة المالية كآلية لتحقيق التوازن الإقتصادي.**

## المبحث الأول: النفقات العامة

أوضحت النفقات العامة إثر تطور دور الدولة وانتقالها من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة ثم إلى المنتجة تضم صورا متعددة وتهدف إلى تحقيق غايات كثيرة، لذلك سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى تعريف النفقات العامة وقواعدها بالإضافة إلى تقسيماتها المختلفة، كما سنتحدث عن ظاهرة نمو النفقات العامة وأسبابها وكذا الآثار الاقتصادية التي تتركها هذه النفقات.

### المطلب الأول: تعريف النفقات العامة وقواعدها

من المهم تحديد مفهوم النفقة العامة وقواعدها وهو ما سنتناوله في هذا المطلب.

#### أولاً: تعريف النفقات العامة

يمكن تعريف النفقات العامة كما يلي:

**التعريف الأول:** تعرف النفقات العامة بأنها: "تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية أو أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة"<sup>1</sup>.

**التعريف الثاني:** كما يمكن تعريفها بأنها: "مبالغ نقدية أقرت من قبل السلطة التشريعية يقوم شخص عام بإنفاقها في توفير سلع وخدمات عامة وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية"<sup>2</sup>.

إستنادا للتعريف السابقة، يمكن القول بأن النفقة العامة هي مبلغ من النقود تقوم الحكومة بإنفاقه لغرض تحقيق نفع عام.

مما سبق، يمكن إعتبار أن للنفقة العامة ثلاثة أركان وهي:

1- **الشكل النقدي للنفقة العامة:** تتخذ النفقة العامة طابعا نقديا. أي تتم في صورة تدفقات نقدية ويترتب عن ذلك إستبعاد جميع الوسائل غير النقدية التي كانت تستخدم في السابق كالوسائل العينية<sup>3</sup>. ويعتبر الإنفاق النقدي من أفضل طرق النفقات العامة، وهذا راجع لعدة أسباب يمكن أن نوجزها فيما يلي:<sup>4</sup>

- إن إستعمال الدولة للنقود في عملية الإنفاق يسهل ترسيخ مبدأ الرقابة على النفقات العامة ضمانا لحسن إستخدامها وتحقيق المنفعة القصوى منها، بعكس الرقابة على الإنفاق العيني الذي يشكل صعوبة كبيرة نظرا لصعوبة تقييم هذا النوع من الإنفاق.

- إن نظام الإنفاق العيني، بما قد يتبعه من منح بعض المزايا العينية، يؤدي إلى الإخلال بمبدأ المساواة والعدالة بين الأفراد في الإستفادة من نفقات الدولة وفي توزيع الأعباء والتكاليف العامة بين الأفراد.

- يثير تقدير النفقة العينية مشاكل إدارية متعددة، منها عدم الدقة في تقديرها، وهو ما يفسح المجال أمام السلطة العامة لمحاباة بعض الأفراد، وذلك بإعطائهم مزايا عينية تزيد قيمتها عن ثمن السلع والخدمات

1- محرز محمد عباس، "اقتصاديات المالية العامة"، ط5، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص: 55.

2- علي خليل، سليمان اللوزي، مرجع سبق ذكره، ص: 89.

3- محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مرجع سبق ذكره، ص: 118.

4- محرز محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص: 56-57.

التي قدموها مقابل ذلك<sup>1</sup>.

**2- النفقة العامة يقوم بها شخص عام:** لا يمكننا أن نعتبر المبالغ النقدية التي تتفق لأداء خدمة معينة من باب النفقة إلا إذا صدرت من شخص عام. ويقصد بالأشخاص العامة الدولة أو إحدى هيئاتها<sup>2</sup>.

**3- تحقيق المنفعة العامة:** لا يكفي تحقيق الشرطين السابقين حتى نكون أمام نفقة عامة بل يجب إضافة إلى ذلك أن يؤدي الإنفاق إلى تحقيق نفع عام<sup>3</sup>. هذا النفع يعود على كافة المواطنين والمقيمين المحتاجين للخدمة العامة، وليس على مواطن أو مقيم بالذات، فعندما تستخدم الدولة بعض المبالغ النقدية من خزائنها العامة لتحقيق مصالح خاصة ذاتية فلا يمكن اعتبارها نفقة عامة، وعندها تعتبر الدولة قد أساءت إستعمال الأموال العامة<sup>4</sup>.

### ثانياً: قواعد النفقة العامة

يجب أن يخضع الإنفاق الحكومي في مختلف أوجهه إلى قواعد لا بد من مراعاتها وهذا من أجل أن يؤدي الإنفاق إلى زيادة في مستوى رفاهية المجتمع، هذه القواعد هي:

**1- قاعدة المنفعة:** وتعني أن تهدف النفقات العامة إلى تحقيق أكبر قدر من المنفعة بأقل تكلفة ممكنة، أو تحقيق أكبر رفاهية، لأكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع<sup>5</sup>.

**2- قاعدة الإقتصاد في النفقة:** تتضمن هذه القاعدة الإبتعاد عن التبذير والإسراف في الإنفاق فيما لا مبرر له، ومن الطبيعي أن هذه القاعدة ملازمة للقاعدة الأولى فتحقيق أقصى منفعة ممكنة يجب أن يتم بأقل كلفة ممكنة. ويمكن أن تلعب رقابة الرأي العام والرقابة الإدارية والرقابة التشريعية دوراً فعالاً في الحد من ظاهرة التبذير والإسراف<sup>6</sup>.

**3- قاعدة الترخيص:** وتعني هذه القاعدة ألا يُصرف أي مبلغ من الأموال العامة، أو أن يحصل الإرتباط بصرفه، إلا إذا سبق ذلك موافقة الجهة المختصة بالتشريع، ضمن حدود إختصاصها الزماني والمكاني، وخاصة أن النفقات العامة هي مبالغ ضخمة مخصصة لإشباع الحاجات العامة وتحقيق المنفعة العامة<sup>7</sup>.

1- أحمد زهير شامية، خالد الخطيب، "المالية العامة"، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان-الأردن-، 2013، ص: 44.

2- محرز محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص: 57.

3- عادل فليح العلي، "مالية الدولة"، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان-الأردن-، 2012، ص: 94.

4- جهاد سعيد خصاونة، "علم المالية العامة والتشريع الضريبي بين النظرية والتطبيق"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن-، 2010، ص: 30.

5- أحمد زهير شامية، خالد الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص: 50.

6- عادل فليح العلي، مرجع سبق ذكره، ص: 100.

7- أحمد زهير شامية، خالد الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص: 53.

**المطلب الثاني: تقسيم النفقات العامة**

قسم علماء المالية العامة النفقات العامة إلى تقسيمات عديدة تستند إلى معايير علمية، وهو ما يعرف بالتقسيم العلمي للنفقات العامة.

**أولاً: معيار الدورية**

حيث تنقسم النفقات العامة وفقاً لهذا المعيار إلى ما يلي:

**1- النفقات العادية:** هي النفقات التي تتكرر سنوياً، ولا يقصد بالتكرار هنا تكرار نفس المقدار من النفقة بل تكرار نفس نوع النفقة، فقد يزيد مقدار النفقة في هذه السنة وقد ينقص ومثال ذلك الرواتب والأجور ونفقات الصيانة وغيرها كثير<sup>1</sup>.

**2- النفقات غير العادية:** وهي تلك النفقات التي لا تتكرر بانتظام ولا تتميز بالدورية، فهي تحدث على فترات متباعدة وبصورة غير منتظمة، ومثالها النفقات الإستثمارية الضخمة كبناء السدود والنفقات اللازمة لمواجهة الكوارث الطبيعية كالزلازل والفيضانات<sup>2</sup>.

**ثانياً: معيار استخدام القوة الشرائية أو نقلها**

يمكن التمييز وفق هذا المعيار بين نوعين من النفقات هما:

**1- النفقات الحقيقية:** ونعني بها تلك المبالغ المالية التي تصرفها الدولة مقابل الحصول على سلع أو خدمات أو رؤوس أموال إنتاجية اللازمة لإدارة المرافق العمومية إلى جانب النفقات الإستثمارية<sup>3</sup>. وبذلك فإن الإنفاق الحقيقي يتمثل في وجود مقابل له من سلع وخدمات تحصل عليها الدولة<sup>4</sup>.

**2- النفقات غير الحقيقية (التحويلية):** وهي تلك النفقات العامة التي تنقلها الدولة دون أن تحصل بمقابلها على سلع أو خدمات، فالدولة تهدف من ورائها إلى تحويل أو نقل جزء من الثروة أو الدخل الوطني من شخص لآخر داخل المجتمع بهدف تحقيق أهداف إقتصادية أو إجتماعية أو مالية<sup>5</sup>. وتنقسم النفقات التحويلية إلى:<sup>6</sup>

أ- النفقات التحويلية الإجتماعية: وتهدف إلى رفع مستوى معيشة بعض الطبقات الإجتماعية.

ب- النفقات التحويلية الإقتصادية: وهي إعانات تمنح لبعض المشروعات الإقتصادية بدول مقابل.

ج- النفقات التحويلية المالية: وهي نفقات تمنحها الدولة لموظفيها في صورة معاشات أو في صورة دفع فوائد الدين العام.

1- علي خليل، سليمان اللوزي، مرجع سبق ذكره، ص: 95.

2- محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مرجع سبق ذكره، ص: 137.

3- محرز محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص: 72.

4- عادل فليح العلي، مرجع سبق ذكره، ص: 125.

5- جهاد سعيد خصاصنة، مرجع سبق ذكره، ص: 48.

6- أحمد زهير شامية، خالد الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص: 74.

ثالثاً: معيار شمولية الإنفاق

وبناء على ذلك تقسم النفقات العامة إلى:<sup>1</sup>

- 1- **النفقات الوطنية:** هي تلك النفقات التي ترد في موازنة الدولة وتتولى الحكومة القيام بها مثل نفقات الدفاع الوطني والقضاء والأمن فهي نفقات ذات طابع وطني.
- 2- **النفقات المحلية:** وهي نفقات تقوم بها الجماعات المحلية كالبلديات والولايات، وترد في ميزانية هذه الهيئات مثل توزيع الماء والكهرباء والمواصلات داخل المدينة.

رابعاً: تقسيم النفقات العامة حسب أهدافها المباشرة

وتنقسم إلى ثلاثة نفقات أساسية:<sup>2</sup>

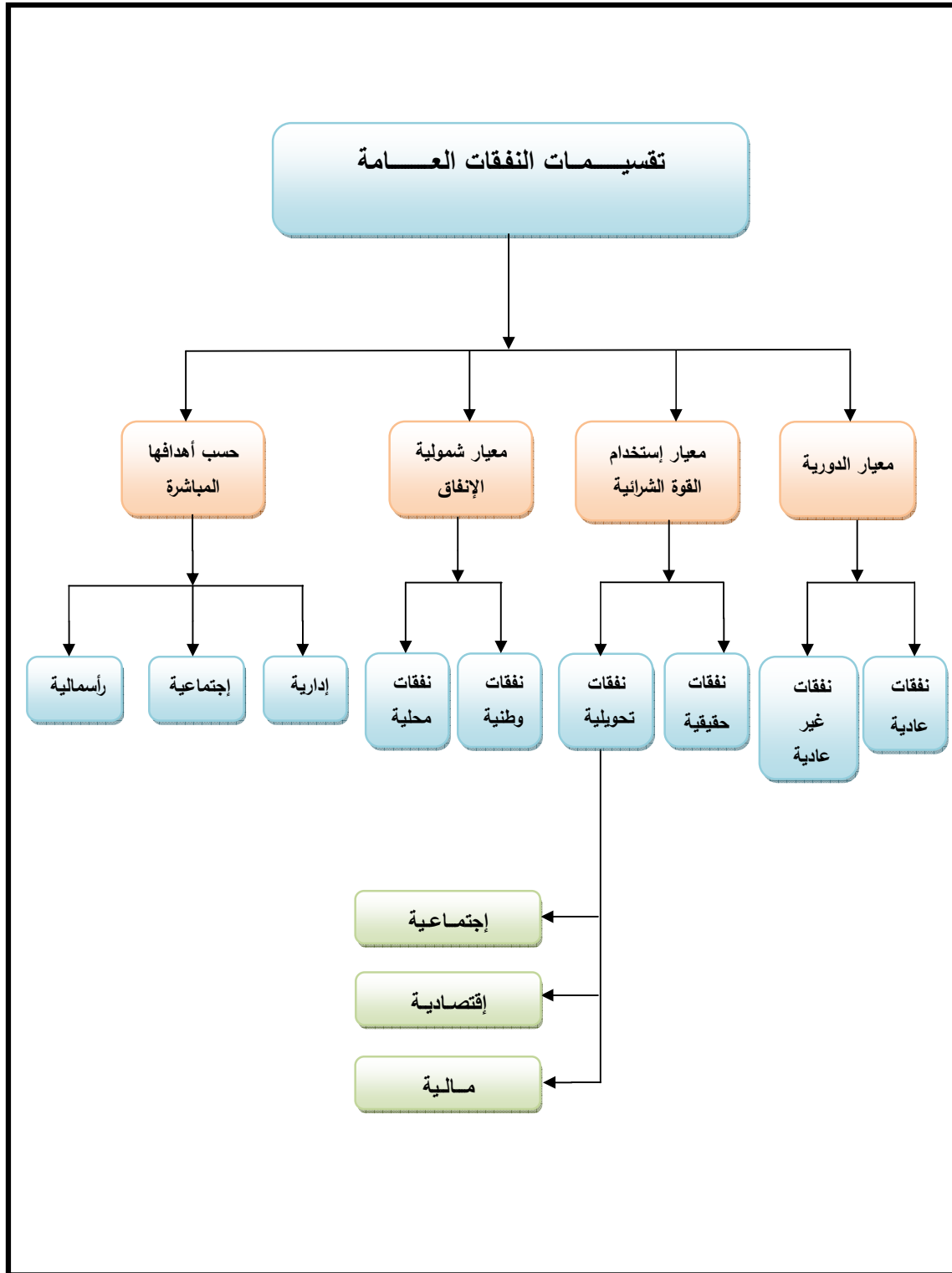
- 1- **النفقات الإدارية:** وهي النفقات اللازمة لتسيير الإدارات العامة للدولة كرواتب الموظفين.
- 2- **النفقات الاجتماعية:** وهي تلك النفقات التي تتعلق بالأهداف والأغراض الاجتماعية للدولة، وتتمثل في الحاجات العامة التي تشبع الجانب الاجتماعي للمواطنين كتوفير إعانات للمحتاجين ومنح البطالين...
- 3- **النفقات الرأسمالية:** هي تلك النفقات التي تقوم بها الدولة من أجل الحصول على السلع الرأسمالية لزيادة الإنتاجية أو إنشاء المصانع والمباني التي تزيد من حركة الإستثمار.

ويمكن توضيح مختلف تقسيمات النفقات العامة من خلال الشكل التالي:

1- محرز محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص: 79.

2- محمد طاقة، هدى العزاوي، "اقتصاديات المالية العامة"، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2010، ص: 54.

الشكل رقم (04): أقسام النفقات العامة



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على كل ما سبق.

**المطلب الثالث: ظاهرة نمو النفقات العامة وأسبابها**

قام بعض الإقتصاديين بإعطاء تفسيرات علمية لظاهرة تزايد الإنفاق العام، كما أقرّوا بوجود أسباب لهذه الزيادة.

**أولاً: ظاهرة نمو النفقات العامة**

لوحظ أن النفقات العامة كإتجاه عام في تزايد مستمر سنة بعد أخرى. ويحدث ذلك في الدول الصغيرة والكبيرة، المتخلفة منها والمتقدمة، وعلى إختلاف نظمها الإقتصادية والسياسية<sup>1</sup>. حيث أثارَت هذه الظاهرة إهتمام الكثير من الإقتصاديين الذين توصلوا في الأخير وإعتماداً على الإحصائيات والدراسات التي قامت بها بعض الدول إلى وضع قوانين عامة تفسر ظاهرة نمو النفقات العامة، ومن أهم هذه القوانين نجد قانون الإقتصادي الألماني "أدولف فاجنر"، الذي يعتبر من أوائل الإقتصاديين الذين إهتموا بهذه الظاهرة، بعد أن قام بتحليل حجم النفقات العامة في العديد من الدول الأوروبية في القرن التاسع عشر، للتعرف على علاقة زيادة النفقات العامة بنمو الدخل الوطني<sup>2</sup>.

وقد توصل من خلال القانون الذي وضعه سنة 1892 إلى كون النشاط الحكومي يزداد ويتعدد كماً ونوعاً بمعدل أكبر من معدل زيادة السكان، ويفسر تلك الزيادة بنسبة التطور، فالدولة تنمو وتتطور وتزداد إلتزاماتها مع إتساع دائرة تدخلها لخدمة الأفراد ومن ثم فإن نفقاتها تزداد تبعاً لذلك<sup>3</sup>.

**ثانياً: أسباب نمو النفقات العامة**

إن زيادة النفقات العامة لا تكون من طبيعة واحدة، بل تقسم على نوعين هما:

**1- الزيادة الحقيقية للنفقات العامة:** ويقصد بها زيادة المنفعة الحقيقية من هذه النفقات وزيادة الأعباء العامة أيضاً بنسبة معينة والناجمة عن تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية والإجتماعية، وبالتالي زيادة متوسط نصيب الفرد من الخدمات العامة<sup>4</sup>.

ويمكن إرجاع أهم الأسباب المؤدية إلى الزيادة الحقيقية في النفقات العامة إلى ما يلي:

**أ- الأسباب الإقتصادية: وأهمها**

- **زيادة الدخل الوطني:** ينجم عن نمو الدخل الوطني تحسن في الإيرادات الأمر الذي يشجع الدولة على زيادة حجم نفقاتها<sup>5</sup>.
- **توسع دور الدولة الإقتصادي:** لقد توسعت وظائف الدولة الإقتصادية مما تطلب زيادة في النفقات العامة لتتمكن الدولة من أداء هذه الوظائف، كزيادة عدد المشاريع الإقتصادية التي تذر

1- سعيد علي العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص: 81.

2- أحمد عبد السمیع علام، مرجع سبق ذكره، ص: 47.

3- المرجع السابق، ص: 48.

4- محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص: 45.

5- محرز محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص: 45.

إيراد مالي للدولة، كما أن من مسؤوليتها تحقيق التنمية الاقتصادية وتهيئة الظروف اللازمة لذلك كتوليها أمر بناء وتكوين البنية التحتية للإقتصاد<sup>1</sup>.

• **التنافس الإقتصادي الدولي:** يؤدي التنافس الإقتصادي الدولي إلى زيادة النفقات العامة إما في صورة إعانات إقتصادية للمشروعات الوطنية لتشجيعها على التصدير ومنافسة المشروعات الأجنبية في الأسواق الدولية، وإما في صورة إعانات الإنتاج، لتتمكن المشروعات الوطنية من الصمود في وجه المنافسة الأجنبية في الأسواق الوطنية<sup>2</sup>.

ب- **الأسباب الإجتماعية:** مع الزيادة المسجلة للنمو الديمغرافي وتركز السكان في المدن والمراكز الصناعية، تزداد حجم النفقات العامة لتغطية الطلب الحاصل على الخدمات التعليمية والصحية... إلخ، كما أدى نمو الوعي الإجتماعي نتيجة لإنتشار التعليم والثقافة، إلى مطالبة الأفراد من الدولة القيام بوظائف جديدة مثل التأمين ضد البطالة والمرض<sup>3</sup>.

ج- **الأسباب الإدارية:** لقد أدت كثرة وتنوع الحاجات العامة للمواطنين إلى تضخم وكبر حجم الجهاز الإداري للدولة مما أدى إلى زيادة النفقات العامة لتغطية كلفة هذا الجهاز من رواتب وأجور ومباني وتجهيزات<sup>4</sup>.

2- **الزيادة الظاهرية للنفقات العامة:** يقصد بالزيادة الظاهرية تلك الأسباب التي تؤدي إلى زيادة مبلغ النفقات العامة، دون أن ينتج عنها زيادة في كمية الخدمات العامة المقدمة للأفراد ولا في تحسين نوعية تلك الخدمات<sup>5</sup>. ويمكن إرجاع الزيادة في النفقات العامة إلى:

أ- **إنخفاض قيمة النقود:** أي تدني قدرتها الشرائية، ويترتب عن ذلك زيادة في عدد الوحدات النقدية التي ستدفع للحصول على كمية من السلع والخدمات التي من الممكن الحصول عليها بمقدار أقل من الوحدات النقدية في فترة سابقة. ومن هنا تنشأ العلاقة الطردية بين الأسعار والنفقات العامة، فارتفاع الأسعار يتطلب المزيد من النفقات للحصول على نفس المقدار من السلع والخدمات<sup>6</sup>.

ب- **زيادة مساحة إقليم الدولة وعدد سكانها:** يؤدي النمو السكاني وإتساع مساحة الدولة بإنضمام إقليم أو أقاليم متعددة إليها إلى زيادة حجم النفقات العامة بهدف سد حاجة الطلب المتزايد من السلع والخدمات والمدفوعات التحويلية، وتعتبر هذه الزيادة، ظاهرة، ما لم تؤدي إلى زيادة في متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة<sup>7</sup>.

1- سعيد علي العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص: 82.

2- عادل فليح العلي، مرجع سبق ذكره، ص: 160.

3- سعيد علي العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص: 85.

4- جهاد سعيد خصاونة، مرجع سبق ذكره، ص: 42.

5- أحمد زهير شامية، خالد الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص: 84.

6- عادل فليح العلي، مرجع سبق ذكره، ص: 156.

7- علي خليل، سليمان اللوزي، مرجع سبق ذكره، ص: 135.

ج- **تغير الطرق المحاسبية:** إذ أن السائد قديماً هو مبدأ الإيرادات الصافية بمعنى أن تخصم تكاليف الجباية من حصيله إيرادات الضرائب، فلا يظهر في الجدول الخاص بذلك سوى الإيراد الضريبي الصافي، بمعنى آخر يترتب عن هذا، رصد النفقات العامة بأقل من ما أنفق في الواقع. أما في قوانين المالية والموازنة حديثاً، فيتم رصد كل الإيرادات وكل النفقات مما يؤدي لقيد نفقات لم ترد في الموازنة سابقاً، وهي تكاليف التحصيل الضريبي مما يشكل زيادة ظاهرية لأرقام النفقة العامة<sup>1</sup>.

#### **المطلب الرابع: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة**

إن التوسع في النفقات العامة ينتج آثاراً متعددة في شتى الميادين، فالنفقات العامة تهدف إلى إشباع الحاجات العامة، بالإضافة إلى التأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية من إنتاج وإستهلاك، كما تؤثر على توزيع الدخل الوطني.

##### **أولاً: تأثير النفقات العامة على الإنتاج الوطني**

تؤثر النفقات العامة على الإنتاج الوطني والذي يعني مجموع السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية محددة عادة ما تكون سنة<sup>2</sup>.

فالإنفاق العام يؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية للمجتمع من خلال التأثير على الاستثمار والإستهلاك وبالتالي التغير في حجمها مما يؤدي إلى زيادة حجم الناتج الوطني<sup>3</sup>.

ولبيان أثر النفقات العامة على الإنتاج الوطني، يتوجب علينا أن نفرق بين أنواع النفقات العامة.

**1- النفقات العامة الاستثمارية:** وهي النفقات المخصصة لتكوين رؤوس الأموال مثل إنشاء السدود وبناء المصانع... إلخ، وهي نفقات تساعد على الرفع من الإنتاجية الوطنية، كما تساهم في تحقيق الوفرة الخارجية للمشاريع الإنتاجية مما يؤدي إلى خفض تكاليف الإنتاج، وبالتالي نمو وتوسع قطاع الإنتاج أو بمعنى آخر نمو الدخل الوطني<sup>4</sup>.

**2- النفقات الاجتماعية:** يؤدي الإنفاق الاجتماعي بطريقة غير مباشرة إلى زيادة القدرة الإنتاجية للمجتمع، فالإنفاق على التعليم يؤدي إلى زيادة البحث العلمي والمهارات التدريبية للعمالة، كما أن الإنفاق على المرافق الصحية يؤدي بالضرورة إلى الاستقرار الصحي والبدني والنفسي للأفراد وبالتالي زيادة إنتاجيتهم<sup>5</sup>.

**3- النفقات العسكرية:** ترى النظرية المالية التقليدية أن النفقات العسكرية تعد من النفقات الاستهلاكية غير المنتجة، في حين أن الفكر المالي الحديث يضعها ضمن النفقات المنتجة، حيث أن من هذه النفقات

1- بن داود إبراهيم، "الرقابة المالية على النفقات العامة"، دار الكتاب الحديث، القاهرة-مصر، -، 2009، ص: 63.

2- عادل فليح العلي، مرجع سبق ذكره، ص: 168.

3- أحمد عبد السمیع علي، مرجع سبق ذكره، ص: 73.

4- سعيد علي العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص: 94.

5- أحمد عبد السمیع علي، مرجع سبق ذكره، ص: 74.

ما يخصص لتأسيس صناعية معينة ومنشآت حيوية كالمطارات والموانئ التي يستفيد منها الإقتصاد الوطني في زيادة الإنتاج أثناء فترة الحرب وما بعدها<sup>1</sup>.

### ثانيا: تأثير النفقات العامة على الإستهلاك الوطني

تؤدي الزيادة في الإنفاق الحكومي إلى الرفع من الطلب الإستهلاكي مباشرة، ويتم ذلك بطريقتين:

1- شراء الدولة للسلع الإستهلاكية: لغرض القيام بواجباتها تحتاج الدولة إلى شراء سلع إستهلاكية كثيرة، فالدولة مستهلك كبير في الإقتصاد لذلك فإن للنفقات العامة دور في الرفع من الإستهلاك الوطني<sup>2</sup>.

2- نفقات الإستهلاك الخاصة بمداخيل الأفراد: من أهم البنود الواردة في النفقات العامة هو ما يتعلق بالمداخيل بمختلف أشكالها من مرتبات أو معاشات التي تدفعها الدولة لموظفيها وعمالها، وبطبيعة الحال فإن الجزء الأكبر من هذه المداخيل يُنفق لإشباع الحاجات الإستهلاكية الخاصة من سلع وخدمات، وتعد هذه النفقات من قبيل النفقات المنتجة لأنها تعتبر كمقابل لما يؤديه هؤلاء الأفراد من أعمال وخدمات، فتؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج الكلي ومن ثم فمداخيل الأفراد تؤدي إلى زيادة الإستهلاك الذي بدوره يؤدي إلى زيادة الإنتاج من خلال أثر المضاعف<sup>3</sup>.

### ثالثا: آثار النفقات العامة على توزيع الدخل الوطني

للنفقات العامة آثار مباشرة في مجال إعادة توزيع الدخل بين فئات وأفراد المجتمع، وعادة ما تكون هذه العملية لصالح أصحاب المداخيل المنخفضة على حساب أصحاب المداخيل المرتفعة، وذلك بواسطة عدة صور للنفقات العامة منها<sup>4</sup>:

- تقديم إعانات مباشرة على شكل معاشات للمتقاعدين وإعانات البطالة والشيخوخة.  
- الإنفاق على الخدمات الأساسية في المجتمع مما يجعلها تقدم مجانا للمواطنين مثل التعليم المجاني والخدمات الصحية.

- تقديم سلع وخدمات بأقل من أسعار تكلفة إنتاجها، وذلك لضرورتها مثل الكهرباء، وكل هذه الإعانات أو النفقات التحويلية تساهم في رفع مستوى مداخيل الأفراد. وإذا ما علمنا أن هذه النفقات تمول عن طريق فرض الضرائب المباشرة التصاعدية، والتي تعمل على خفض مستوى مداخيل أصحاب الدخل المرتفع وبالتالي فإن الفجوة بين الأغنياء والفقراء سوف تضيق.

1- محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص: 65-66.

2- سعيد علي العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص: 95.

3- سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص: 77.

4- سعيد علي العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص: 97-98.

## المبحث الثاني: الإيرادات العامة

نظرا للتطور الإقتصادي الذي عرفته الدولة في العالم المعاصر، والذي تميز بزيادة الإنفاق العام بسبب زيادة تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي، كان لزاما لها توفير الموارد الإقتصادية اللازمة لتغطية تلك النفقات، وهذه الموارد تمثل الإيرادات العامة للدولة. وعليه سنتطرق لها من خلال هذا المبحث.

### المطلب الأول: تعريف الإيرادات العامة وتقسيماتها

سنتناول في هذا المطلب تعريف الإيرادات العامة وتقسيماتها المختلفة.

#### أولا: تعريف الإيرادات العامة

هناك العديد من التعاريف للإيرادات العامة إلا أنها تصب في اتجاه واحد، ومن بين هذه التعاريف نذكر:

**التعريف الأول:** يقصد بالإيرادات العامة كأداء مالية: "مجموعة المداخل التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الإقتصادي والإجتماعي"<sup>1</sup>.

**التعريف الثاني:** الإيرادات العامة هي: "المصادر التي تستمد منها الدولة الأموال اللازمة لتغطية نفقاتها المتعددة، من أجل إشباع الحاجات العامة الضرورية للمجتمع"<sup>2</sup>.

**التعريف الثالث:** كما تعرف على أنها: "الوسيلة المالية التي تستطيع الدولة من خلالها تأمين المال اللازم لتغطية نفقاتها العامة، والقيام بالخدمات والوظائف الملقاة على عاتقها، وهي أداة للتأثير في الحياة الإقتصادية والإجتماعية"<sup>3</sup>.

من مجمل التعاريف السابقة نجد أنها تتفق في كون الإيرادات العامة هي مجموع من الأموال تجنيها الدولة من مختلف المصادر والجهات لتمويل النفقات العامة والإيفاء بالحاجات العامة، وتحقيق جملة من الأهداف الإقتصادية والإجتماعية.

#### ثانيا: تقسيم الإيرادات العامة

عرفت الإيرادات العامة الكثير من التقسيمات وذلك إستنادا إلى مجموعة من المعايير أهمها:

#### **1- من حيث المصدر:** وفق هذا المعيار نجد<sup>4</sup>

**أ- الإيرادات الأصلية:** وهي ما تحصل عليه الدولة من أملاكها، و تعرف بدخل الدومين أو الإيرادات الإقتصادية.

**ب- الإيرادات المشتقة:** هي الإيرادات التي تجنيها الدولة عن طريق إقتطاع جزء من ثروة الأفراد.

1- محرز محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص: 115.

2- محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص: 75.

3- جهاد سعيد خصاونة، مرجع سبق ذكره، ص: 65.

4- فليح حسن خلف، "المالية العامة"، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان-الأردن-، 2008، ص: 165.

## 2- حسب دوريتها: وتنقسم إلى<sup>1</sup>

أ- إيرادات عادية: هي تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بصفة منتظمة ودورية وتتمثل في دخل الدومين، الضرائب والرسوم.

ب- إيرادات غير عادية: هي الإيرادات الإستثنائية، أو الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بصفة غير منتظمة مثل القروض والإتاوات.

## 3- حسب سلطة الدولة في الحصول عليها: تنقسم إلى<sup>2</sup>

أ- الإيرادات الجبرية (السيادية): وهي الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بالإكراه مثل الضرائب، الغرامات، القروض الجبرية.

ب- الإيرادات غير الجبرية: تلك التي تحصل عليها الدولة بغير إكراه كإيرادات المشاريع العامة، والقروض الاختيارية.

## المطلب الثاني: الإيرادات الاقتصادية والإئتمانية

سنعرض من خلال هذا المطلب للإيرادات الاقتصادية أو ما يطلق عليها بالدومين، وكذلك الإيرادات الإئتمانية.

### أولاً: الإيرادات الاقتصادية

وتتمثل في الإيرادات التي تحصل عليها الدولة من أملاكها، بالإضافة للثمن العام.

1- إيرادات أملاك الدولة (الدومين): يقصد بالدومين كل ما تمتلكه الدولة سواء ملكية عامة أو خاصة، وسواء كانت أموالاً عقارية أو منقولة<sup>3</sup>. ويقسم الدومين إلى:

أ- الدومين العام: وهي الأموال التي تمتلكها الدولة أو الأشخاص العامة، وتكون معدة للاستعمال العام وتحقق نفعا عاما، ومن ثم فهي تخضع لأحكام القانون العام ومن أمثلتها الطرق العامة، الموانئ، الحدائق العامة... إلخ<sup>4</sup>.

ب- الدومين الخاص: يتكون من أموال الدولة المعدة للاستغلال التجاري مثل المصانع والفنادق، وتخضع هذه الأملاك للقانون المدني، وعادة ما تدر هذه الأملاك إيرادات عامة للدولة، وينقسم الدومين الخاص إلى دومين عقاري، مالي ودومين صناعي وتجاري<sup>5</sup>.

2- الثمن العام: ويقصد به المقابل الذي تحصل عليه الدولة بمناسبة قيامها بنشاط تجاري أو صناعي. وبذلك فهو ثمن السلع والخدمات التي تنتجها وتبيعها المؤسسات العامة الصناعية والتجارية<sup>6</sup>.

1- محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مرجع سبق ذكره، ص: 54.

2- فليح حسن خلف، "المالية العامة"، مرجع سبق ذكره، ص: 166.

3- عادل فليح العلي، مرجع سبق ذكره، ص: 199.

4- سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص: 93.

5- سعيد علي العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص: 108.

6- محرز محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص: 127.

**ثانيا: الإيرادات الائتمانية (القروض العامة)**

تعتبر القروض العامة من مصادر الإيرادات العامة، تلجأ إليها الدولة لتغطية نفقاتها المتزايدة.

**1- تعريف القرض العام:** يعرف على أنه: "عقد دين تستلف بموجبه الدولة مبالغ من النقود من الأفراد أو البنوك أو الهيئات المحلية أو الدولية، مع التعهد بتسديد أصل القرض وفوائده في تاريخ الإستحقاق"<sup>1</sup>.

**2- تقسيمات القروض العامة:** يمكن تقسيمها وفقا لعدة أنواع كما يلي:

**أ- من حيث إرادة المقرض:** نميز هنا بين القروض الاختيارية والقروض الإجبارية، فالنوع الأول يقصد به القروض التي يقبل عليها المكتتب بمحض إرادته دون إكراه أو إجبار، أما في القروض الإجبارية فإن المكتتب يجبر فيها على الإكتتاب في قيمة القرض دون موافقته<sup>2</sup>.

**ب- من حيث مصدر القرض:** وفق هذه الزاوية نجد القروض الداخلية وهي قروض تحصل عليها الدولة من رعايا الدول أو المقيمين على أراضيها، وعادة ما تكون بالعملة المحلية. أما القروض الخارجية، فيكون مصدرها من خارج حدود الدولة كأن تكون دول أو منظمات أو بنوك أجنبية<sup>3</sup>.

**ج- من حيث أجل القرض:** نجد القروض المؤبدة والقروض المؤقتة. يكون القرض مؤبدا إذا كانت الدولة غير ملزمة برد قيمة القرض مع فوائده خلال فترة زمنية معينة. أما في حالة القروض المؤقتة فإن الدولة ملتزمة برد قيمة القرض وفوائده في تاريخ معين<sup>4</sup>. و نميز بين ثلاثة أنواع من القروض المؤقتة:<sup>5</sup>

- قروض قصيرة الأجل لا تزيد مدتها عن سنة مثل حوالات الخزينة.
- قروض متوسطة الأجل وتتراوح مدتها من سنتين إلى 10 سنوات.
- قروض طويلة الأجل وتزيد مدتها عن 10 سنوات.

**المطلب الثالث: الإيرادات السيادية**

تنقسم الإيرادات السيادية إلى الضرائب والرسوم، وصفة السيادية هنا مأخوذة من سيادة الهيئات العامة المستقلة بوضع القواعد القانونية لهذه الإيرادات.

**أولاً: الضرائب**

تعد الضريبة مورداً مالياً هاماً لتغطية النفقات العامة، وللضرائب قواعد تحكمها كما ولها تصنيفات عديدة.

**1- تعريف الضريبة:** تعرف الضريبة بأنها: "فريضة مالية نقدية يدفعها الأفراد جبرا للدولة أو إحدى الهيئات المحلية بصورة نهائية، مساهمة منهم في التكاليف والأعباء العامة، من دون أن يعود عليهم نفع

1- أحمد زهير شامية، خالد الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص: 223.

2- أحمد عبد السميع، مرجع سبق ذكره، ص: 195.

3- سعيد علي العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص: 165.

4- جهاد سعيد خصاونة، مرجع سبق ذكره، ص: 283.

5- محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص: 154.

خاص مقابل دفع الضريبة"<sup>1</sup>.

2- قواعد الضريبة: تمثل هذه القواعد الأساس التقليدي للضريبة وتكمن في:

أ- قاعدة العدالة والمساواة: تعني ضرورة توزيع الأعباء الضريبية بين أفراد المجتمع وفقا لمقدرتهم التكلفية، بحيث تكون الضريبة عامة تشمل جميع الأفراد<sup>2</sup>.

ب- قاعدة الوضوح واليقين: يجب أن تكون الضريبة واضحة والعلم بها يقيني من حيث وعاؤها<sup>3</sup>، أسعارها ووقت دفعها<sup>3</sup>.

ج- قاعدة الملائمة في الدفع: على الضريبة أن تُجبي في الوقت الملائم للمكلف، وبالكيفية الأكثر تيسيرا له، ويعتبر الوقت الذي يحصل فيه المكلف على دخله أكثر الأوقات ملائمة لدفع الضريبة<sup>4</sup>.

د- قاعدة الإقتصاد: ومضمونها هو الإقتصاد في تكاليف جباية الضريبة، وهذا يعني أن يكون صافي الإيراد من الضريبة بعد طرح تكلفة الجباية والذي يدخل خزينة الدولة أكبر ما يمكن<sup>5</sup>.

3- التصنيفات المختلفة للضرائب: هناك عدة معايير مستعملة في تصنيف الضرائب ومن أهمها نجد:

أ- معيار وعاء الضريبة: وفق هذا المعيار يتم التمييز بين الضرائب التالية:<sup>6</sup>

- الضرائب على الدخل: تفرض على كافة المداخل التي تتحقق من العمل ورأسمال، تمثل هذه الضريبة مصدرا ثابتا ودائما للإيرادات العامة للدولة.

- الضرائب على رأسمال: وهي التي تتخذ من رأسمال وعاء لها، ويقصد برأسمال أو الثروة ما بحوزة المكلف من قيم إستعمالية سواء سلع مادية أو حقوق معنوية، وذلك في لحظة زمنية معينة.

- الضرائب على الإنفاق: وتفرض على المكلف عند قيامه بإستهلاك السلع والخدمات.

ب- التصنيف القائم على طبيعة الضريبة: حسب هذا المعيار هناك:<sup>7</sup>

- الضرائب المباشرة: وتتميز بأنها ضرائب لا يمكن نقل عبؤها والمكلف هو الذي يتحملها، وتفرض دوريا على الثروات والمداخل المختلفة، وهي عناصر تتميز بالثبات، يتم تحصيلها بواسطة قوائم إسمية تحمل كل المعلومات المتعلقة بالمكلف بالضريبة والتزاماته الضريبية ومن أمثلتها الضرائب على الدخل.

1- سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص: 117.

2- محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص: 90.

\* وعاء الضريبة: هو الموضوع الذي تفرض عليه الضريبة أو المادة الذي تفرض عليها من إيراد أو دخل أو غيره.

ينظر: سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص: 125.

3- سعيد علي العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص: 123.

4- أحمد زهير شامية، خالد الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص: 144-145.

5- علي خليل، سليمان اللوزي، مرجع سبق ذكره، ص: 186.

6- عادل فليح العلي، مرجع سبق ذكره، ص: 321.

7- محرز محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص: 171، بنصرف.

- **الضرائب غير المباشرة:** يمكن نقل عبئها إلى شخص آخر، تقع في معظم الأحيان على عناصر الإستهلاك والخدمات المقدمة، ولا يتم تحصيلها بناء على قوائم إسمية أو معرفة حالة الممول الشخصية، فالتحصيل يتم بمناسبة السلوكيات الاقتصادية التي يقوم بها المكلفون بالضريبة كإستهلاك الموارد المتاحة أو الاستفادة من الخدمات المقدمة.

ج- معيار تعدد الضرائب: وفقا لهذا المعيار نجد:<sup>1</sup>

- **نظام الضريبة الوحيدة:** ويقصد بنظام الضريبة الوحيدة إعتداد الدولة في إيراداتها على ضريبة واحدة فقط تفرض على موضوع واحد أي وعائها واحد كناتج الأرض أو الثروة.
- **نظام الضرائب المتعددة:** وهو ما تأخذ به النظم الضريبية الحديثة، يقوم على تنوع الضريبة وتعدد أوعيتها حيث يضم الوعاء الضريبي كل أوجه النشاط الاقتصادي ومن أمثلها الضرائب على المداخل.

#### ثانيا: الإيرادات من الرسوم، الإتاوات والغرامات

بالإضافة إلى الضرائب هناك مصادر أخرى للإيرادات نتعرف عليها فيما يلي:

- 1- **الرسوم:** يعد الرسم من الإيرادات الدورية والمنظمة التي تدخل خزينة الدولة، بيد أن أهميته في وقتنا الراهن لا تصل إلى أهمية الضرائب و الدومين. ويعرف الرسم بأنه: "مبلغ من النقود يدفعه الفرد إلى الدولة أو إحدى هيئاتها العامة جبرا مقابل نفع خاص يحصل عليه، ويقترن النفع الخاص بنفع عام يعود على المجتمع"<sup>2</sup>.
- 2- **الإتاوات والغرامات الجزائية:** تتميز هذه الإيرادات بإنخفاض أهميتها نسبيا بسبب ضآلة حجمها وعدم إنتظامها. فالإتاوات، هي ما تحصل عليه الدولة من مبالغ نقدية من أصحاب العقارات والأراضي مقابل النفع المادي الخاص الذي يعود عليهم من جراء قيامها بأعمال ذات نفع خاص. أما الغرامات الجزائية، فهي عبارة عن عقوبات مالية تفرضها الدولة على مرتكبي المخالفات القانونية<sup>3</sup>.

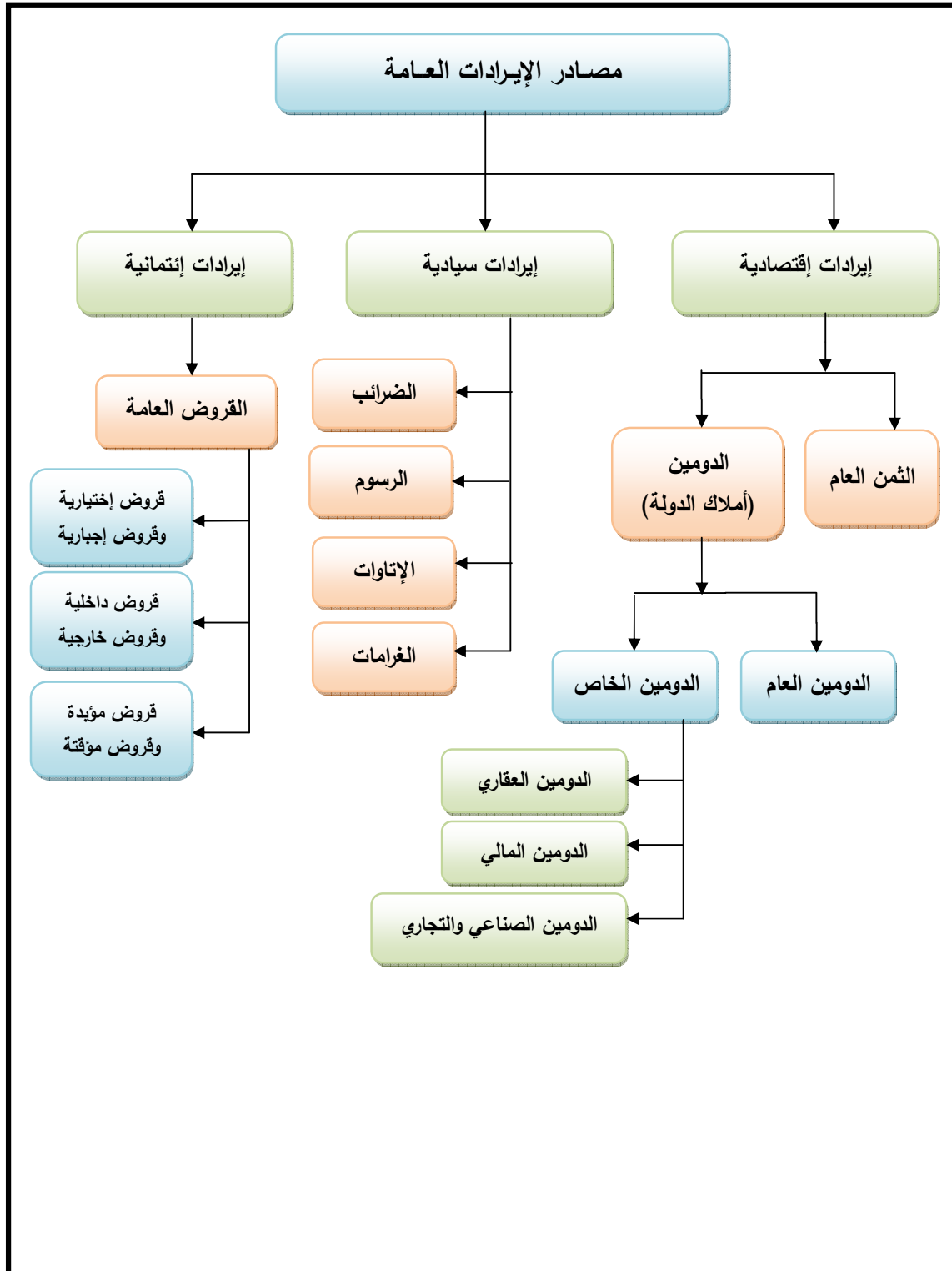
والشكل الموالي، يوضح أهم مصادر الإيرادات العامة.

1- محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص: 94.

2- سعيد علي العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص: 112.

3- المرجع السابق، ص: 182.

الشكل رقم (05): مصادر الإيرادات العامة



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على كل ما سبق.

**المطلب الرابع: الآثار الاقتصادية للإيرادات العامة**

يمكن إستعمال الإيرادات العامة للتأثير في الأوضاع الاقتصادية للدولة، وبما أن الضرائب تعتبر المكون الأكبر لها، فسنبين آثارها كما يلي:

**أولاً: أثر الضرائب على الإنتاج**

للضريبة آثار على الإنتاج الوطني تتمثل في:<sup>1</sup>

**1- الآثار الإنكماشية:** إن الضرائب المفروضة على المواد المنتجة ستقلل من إستهلاكها أي إنخفاض الطلب عليها، مما يؤدي إلى إنخفاض في إنتاج هذه السلع وبالتالي إنخفاض في الناتج الوطني. كما أن إرتفاع الضرائب على مداخل العاملين بما فيهم أصحاب المهن الحرة، إضافة إلى أنه يخفض مداخلهم الحقيقية، فإنه يحد من حافز العمل لديهم مما يؤدي إلى إنخفاض إنتاجيتهم.

**2- الآثار التوسعية:** فرض الضرائب قد يؤدي في أحيان أخرى إلى التوسع، لأنها تكون بمثابة حافز للمنتجين نحو مضاعفة جهودهم لتعويض النقص الناجم عنها. فأصحاب المصانع يحاولون مضاعفة الجهد والسعي لضغط النفقات العامة وإعادة تنظيم العمل في مشاريعهم للإستفادة من الإمكانيات الموجودة على أحسن وجه وذلك لرفع الإنتاجية بنفس الإمكانيات وبالتالي تحقيق زيادة في الدخل والناتج الوطني، كما أن فرض الضرائب على مداخل العاملين قد تدفعهم إلى مضاعفة الجهد وزيادة النشاط لتعويض ما تم إقتطاعه من المداخل، وبذلك تصبح الضريبة حافزاً على التطور الاقتصادي وزيادة الإنتاجية.

**ثانياً: أثر الضرائب على الإستهلاك والإدخار**

تقتطع الدولة بواسطة الضرائب جزءاً من مداخل الأفراد مما يقلل من حجم إستهلاكهم وإدخارهم. ونميز هنا بين أثر الضرائب غير المباشرة والضرائب المباشرة. فالضرائب غير المباشرة تؤدي إلى رفع أسعار السلع مما يؤدي إلى إنخفاض الطلب عليها وبالتالي التقليل من إستهلاكها، أما الضرائب المباشرة فيعتمد في كونها ضرائب نسبية أم تصاعدية، فالضرائب النسبية\* تؤدي إلى خفض الإستهلاك بشكل أكبر من التصاعدية لأنها تأخذ نسبة واحدة من جميع المداخل، وبما أن المداخل المنخفضة أكثر من العالية، فإن أصحابها سوف يقللون من إستهلاكها، أما الأغنياء فإنهم سيقبلون من إدخارهم فقط. بينما الضرائب التصاعدية تصيب أكثر أصحاب المداخل العالية، لذلك فإن تأثيرها يكون ضعيفاً على الإستهلاك وقوياً على الإدخار.<sup>2</sup>

1- محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص: 125-126.

\* الضريبة النسبية: ويقصد بها النسبة المئوية الثابتة للإقتطاع الذي يفرض على المادة الخاضعة للضريبة ولا تتغير بتغير قيمتها.

ينظر: سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص: 170.

2- سعيد علي العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص: 161.

وعليه يمكن القول بشكل عام، أنه كلما زادت الضرائب غير المباشرة أدت إلى خفض الإدخار الخاص. ويبقى أثر هذه الضرائب على الإستهلاك والإدخار الكلي مرهونا بطبيعة الإنفاق العام، فنقص الإستهلاك الخاص الذي تحدثه الضرائب قد يعوضه الإستهلاك العام. ويبقى حجم الإستهلاك الكلي ثابتا. كما قد يعوض نقص الإدخار الخاص عن طريق زيادة الإدخار العام بحيث يبقى الإدخار الكلي ثابتا<sup>1</sup>.

### ثالثا: أثر الضرائب على توزيع الدخل

يعتمد هذا الأثر على طبيعة الضرائب المفروضة، فإذا فرضت ضرائب غير مباشرة فإنها تؤثر على الطبقات الفقيرة أكثر من الطبقات الغنية، أي تعمق التفاوت في توزيع الدخل. أما إذا فرضت الضرائب المباشرة فأثرها يعتمد على كونها نسبية أو تصاعدية. تساهم الضرائب النسبية في تعميق التفاوت في توزيع الدخل. أما الضرائب التصاعدية فلها دور في إعادة توزيع الدخل والثروة بين طبقات المجتمع لصالح الطبقات الفقيرة ذات الدخل المنخفض، وبالتالي التقليل من التفاوت في توزيع الدخل، أي أن يندفع ذوي المداخل المرتفعة مبالغ أكبر من تلك المفروضة بموجب الضريبة التصاعدية<sup>2</sup>.

1- سعيد علي العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص: 162.

2- محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مرجع سبق ذكره، ص: 94.

### المبحث الثالث: الموازنة العامة

بعد أن أنهينا في المباحث السابقة دراسة أدوات السياسة المالية من نفقات عامة وإيرادات عامة، يكون من الطبيعي أن ننتقل إلى دراسة الموازنة العامة للدولة باعتبار أنه يتم من خلالها مقابلة النفقات العامة مع الإيرادات العامة.

#### المطلب الأول: تعريف الموازنة العامة وخصائصها

ترى الأجهزة التنفيذية وكثير من المؤلفين تعبير الموازنة العامة أكثر دلالة وإنطباقاً على التوازن من التعبير والتسمية الشائعة الميزانية العامة، ولعل الهدف من وراء هذا التعديل هو إيضاح الفرق بين الموازنة العامة للدولة والميزانية المعروفة في المشروعات التجارية. ويتطرق هذا المطلب إلى تعريف الموازنة العامة وخصائصها.

#### أولاً: تعريف الموازنة العامة

وردت عدة تعاريف للموازنة العامة للدولة يمكن تلخيصها فيما يلي:

**التعريف الأول:** تعرف الموازنة العامة بأنها: "بيان تقديري لنفقات الحكومة وإيراداتها خلال فترة قادمة محددة الزمن وإجازة هذا البيان من السلطة العامة"<sup>1</sup>.

**التعريف الثاني:** هي عبارة عن: "خطة مالية تصدر بصك تشريعي تقدر فيها النفقات العامة والإيرادات العامة للدولة، وتحدد العلاقة بينهما وتوجهها معاً نحو تحقيق أهداف معينة خلال فترة زمنية قادمة غالباً ما تكون سنة"<sup>2</sup>.

**التعريف الثالث:** يعرف البعض الموازنة العامة على أنها: "نظام موحد يمثل البرنامج المالي للدولة لسنة مالية مقبلة، ويعكس الخطة المالية التي هي جزء من الخطة الاجتماعية والإقتصادية للدولة"<sup>3</sup>. ونحن بدورنا نعرف الموازنة العامة بناءً على ما تم عرضه من تعاريف كما يلي:

الموازنة العامة هي عبارة عن بيان تقديري للنفقات العامة والإيرادات العامة لسنة مالية مقبلة يتم إعتماؤها من طرف السلطة التشريعية، وذلك لتحقيق الأهداف الإقتصادية والاجتماعية للدولة.

#### ثانياً: خصائص الموازنة العامة

إنطلاقاً من التعاريف السابقة يتضح أن مفهوم الموازنة العامة، يشتمل على الخصائص التالية:

**1- الصفة التقديرية للموازنة العامة:** الموازنة العامة صك تقدر فيه إيرادات الدولة ونفقاتها، وبذلك فإن الموازنة هي خطة عن سنة مالية وصك تقدر فيه ما سوف يدخل على الدولة من إيرادات، وما سوف تحتاج إليه من نفقات خلال فترة معينة من الزمن غالباً هي سنة<sup>4</sup>.

1- خليف عيسى، "هيكل الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي"، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2011، ص: 20.

2- جهاد سعيد خصاونة، مرجع سبق ذكره، ص: 311.

3- محمد شاكر عصفور، "أصول الموازنة العامة"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2014، ص: 16.

4- محمد خالد المهاني، "الموازنة العامة للدولة في سوريا واقع وأفاق"، مجلة جامعة دمشق، المجلد 16، العدد 01، سوريا، 2000، ص: 14.

**2- الموازنة العامة إجازة من السلطة التشريعية:** لا توضع الموازنة العامة موضع التطبيق ما لم توافق عليها السلطة التشريعية في الدولة، وتكون الموافقة في شكل قانون يخول للسلطة التنفيذية تطبيق الموازنة العامة والعمل على ضوئها. وللسلطة التشريعية الحق في مراقبة السلطة التنفيذية<sup>1</sup>.

**3- الموازنة العامة محددة المدة:** الموازنة العامة تكون لمدة زمنية معينة، فلا يمكن تقدير النفقات والإيرادات لفترة غير محددة، إصطلاح معظم الدول على جعلها سنة وليس أقل من ذلك، لأن أعمال تحضير الموازنة ودراساتها والتصويت عليها يتطلب مجهودا كبيرا ووقتا ليس بالقصير<sup>2</sup>.

**4- الموازنة العامة تعكس الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تتبناها الدولة:** تتضمن الموازنة العامة برامج ومشاريع، ستنفذ خلال السنة المالية المقبلة، وتكون تلك البرامج والمشاريع مدرجة ضمن خطة التنمية للدولة، ويؤدي تنفيذها إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تتبناها<sup>3</sup>.

### المطلب الثاني: قواعد الموازنة العامة

تشتمل الموازنة العامة على قواعد تحكم تحضيرها وتقديمها لإعتمادها، والهدف من هذه القواعد هو تسهيل معرفة المركز المالي للدولة.

#### أولاً: قاعدة سنوية الموازنة العامة

ونقتضي هذه القاعدة ضرورة أن تعد الحكومة في كل سنة موازنة عامة لسنة قادمة وتعرضها للسلطة التشريعية لأخذ موافقتها عليها، وهذه الموافقة تعطى مبدئياً لسنة واحدة<sup>4</sup>. وترجع هذه القاعدة لإعتبارات سياسة ومالية معينة:

**1- الإعتبارات السياسية:** حيث تضمن هذه القاعدة دوام رقابة السلطة التشريعية على أنشطة السلطة التنفيذية التي تجد نفسها مضطرة للرجوع إليها والحصول على موافقتها بصورة دورية كل عام<sup>5</sup>.

**2- الإعتبارات المالية:** يمكن توضيحها من خلال النقاط التالية<sup>6</sup>:

- إن البيانات المتعلقة بالنشاط الاقتصادي وحسابات الدخل الوطني والحسابات الأخرى ذات العلاقة بالموازنة العامة هي حسابات سنوية في معظم دول العالم.

- إن حجم الإيرادات والنفقات المتحققة فعلاً، يتقلب باختلاف أشهر وفصول السنة، ولذلك لا يمكن إعتداد هذا الشهر أو ذاك ولا هذا الفصل أو ذلك في التقدير لأن ذلك يؤدي لتقديرات غير دقيقة.

- لو نظمت الموازنة لمدة أطول من سنة، لكان من الصعب تقدير النفقات والإيرادات، وذلك بسبب الظروف والتغيرات غير المتوقعة كالتغيرات التي قد تطرأ على الأسعار، أو على إقتصاد البلاد.

1- سعيد علي العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص: 186.

2- خليفي عيسى، مرجع سبق ذكره، ص: 21.

3- محمد شاكر عصفور، مرجع سبق ذكره، ص: 18.

4- جهاد سعيد خصاونة، مرجع سبق ذكره، ص: 318.

5- محرز محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص: 324.

6- علي خليل، سليمان اللوزي، مرجع سبق ذكره، ص: 318-319.

**ثانيا: قاعدة شمولية الموازنة العامة**

ويقصد بها أن تذكر في الموازنة إيرادات الدولة كافة أيا كان مصدرها، ونفقاتها كافة مهما كانت أنواعها دون إجراء أية مقاصة بين الإيرادات والنفقات وهذا ما يطلق عليه بالموازنة الشاملة<sup>1</sup>.

**ثالثا: قاعدة عدم التخصيص**

أي أن لا يُخصص نوع معين من الإيراد لإنفاق حصيلته على نوع معين من الإنفاق، وهذا يعني أن تقوم الدولة بمواجهة جميع مصروفاتها بواسطة جميع إيراداتها، وأن لا تخصص بعض الإيرادات لأنواع معينة من النفقات<sup>2</sup>.

**رابعا: قاعدة وحدة الموازنة العامة**

وتعني تسجيل كافة النفقات والإيرادات العامة المتوقع تنفيذها السنة القادمة في وثيقة واحدة. تفيد هذه القاعدة في سهولة التعرف على المركز المالي للدولة، وكذلك تبين نسبة الإيرادات والنفقات إلى الدخل الوطني مما يمكن من معرفة تأثير الموازنة العامة على الدخل الوطني، ودورها في إعادة توزيعه، كما أنها تيسر مهمة السلطة التشريعية في الرقابة على بنود الموازنة العامة<sup>3</sup>.

**خامسا: قاعدة توازن الموازنة العامة**

تتص هذه القاعدة على ضرورة تساوي مجموع الإيرادات العامة مع مجموع النفقات العامة للدولة سنويا، فعند زيادة إجمالي النفقات العامة عن إجمالي الإيرادات نقول أن الموازنة في حالة عجز، ويحصل فائض في الموازنة عند تفوق إجمالي الإيرادات العامة عن النفقات العامة<sup>4</sup>. وتستند قاعدة توازن الموازنة على الفكر المالي التقليدي، الذي يعارض حدوث أي فائض أو عجز في الموازنة. إذ أن التوازن الإقتصادي بحسب هذا الفكر يتحقق دائما وتلقائيا عند مستوى التشغيل الكامل دون تدخل الحكومة. وجاء الفكر المالي الحديث ليعطي مفهوما جديدا لفكرة توازن الموازنة بحيث أصبح بالإمكان إحداث عجز منظم في الموازنة للوصول إلى تحقيق التوازن العام<sup>5</sup>.

1- محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص: 173-174

2- حياة ابن إسماعيل، "تطوير إيرادات الموازنة العامة"، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة-مصر، 2009، ص: 9.

3- سعيد علي العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص: 204.

4- محمد شاكر عصفور، مرجع سبق ذكره، ص: 68.

5- خليفي عيسى، مرجع سبق ذكره، ص: 34-35.

**المطلب الثالث: مراحل الموازنة العامة**

تتشابه دول العالم في المراحل التي تمر بها موازنتها. إذ تمر الموازنات العامة في معظم الدول بأربعة مراحل يطلق عليها دورة الموازنة.

**أولاً: مرحلة إعداد الموازنة العامة**

من المتفق عليه أن عملية تحضير وإعداد الموازنة هي عملية إدارية بحتة تختص بها السلطة التنفيذية في جميع الدول على اختلاف أنظمتها وهياكلها الاقتصادية والسياسية<sup>1</sup>. ثم تقوم بعد ذلك بعرضها على السلطة التشريعية للموافقة عليها، فالحكومة تعد الموازنة والبرلمان يقرها<sup>2</sup>.

أما عن الأسباب التي دعت إلى تولي السلطة التنفيذية صلاحية إعداد الموازنة العامة نذكر:<sup>3</sup>

- تعتبر السلطة التنفيذية أقدر على معرفة نفقات وإيرادات الوزارات والدوائر الحكومية التابعة لها، بإعتبار أن لديها معلومات فنية بالأوضاع الاقتصادية المؤثرة والمتأثرة في الموازنة العامة.
- إن الموازنة العامة تعتبر خطة سنوية عامة للسلطة التنفيذية فهي ملزمة بالسير عليها، وهذا ما يتطلب أن يترك لها حق تحضيرها وإعدادها.

- كما أن هناك تحذيرات من تولي النواب عملية إعداد الموازنة العامة، الذين لهم سياستهم الانتخابية، التي قد تلعب دوراً في تخصيص الإعتمادات لكسب تأييد الناخبين على حساب المصلحة العامة.

**ثانياً: مرحلة اعتماد الموازنة العامة**

تقدم الموازنة العامة للسلطة التشريعية لإقرارها، ولا تكون سارية المفعول إلا بعد الحصول موافقة هذه السلطة. وعند تقديمها تحال إلى اللجنة المالية لمناقشتها بالتفصيل، ومن حقها طلب البيانات واستدعاء المسؤولين لمناقشتهم، بعد تقدم هذه اللجنة توصياتها للسلطة التشريعية<sup>4</sup>.

ويمر اعتماد الموازنة داخل المجلس التشريعي بثلاث مراحل على النحو التالي:<sup>5</sup>

- 1- **مرحلة المناقشة العامة:** حيث يعرض مشروع الموازنة العامة للمناقشة العامة في البرلمان.
- 2- **مرحلة المناقشة التفصيلية المتخصصة:** وتقوم بها لجنة متفرعة عن البرلمان، ولها أن تستعين بخبراء من خارج المجلس، وتقوم بمناقشة مشروع الموازنة تفصيلاً ثم ترفع تقريرها إلى المجلس.
- 3- **مرحلة المناقشة النهائية:** حيث يناقش المجلس مجتمعا تقرير اللجنة ويصدر تعديلاته وتوصياته، ثم يتم التصويت على الموازنة العامة بأبوابها وفروعها وفقاً للدستور والقوانين المعمول بها في هذا الشأن.

1- أحمد زهير شامية، خالد شحادة الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص: 298.

2- محمد شاكر عصفور، مرجع سبق ذكره، ص: 85.

3- جهاد سعيد خصاونة، مرجع سبق ذكره، ص: 338.

4- سعيد علي العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص: 211.

5- محرز محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص: 364.

**ثالثا: مرحلة تنفيذ الموازنة العامة**

ويقصد بها القيام بجباية الإيرادات العامة وصرف النفقات العامة على ضوء ما جاء في الموازنة العامة المصادق عليها، فتتولى مختلف مؤسسات الدولة عملية تحصيل الإيرادات بعد التأكد من حق الدولة في الإيراد وتحديد مقداره، وفي الجانب المحاسبي ستكون المرحلة الأخيرة في تنفيذ النفقات حيث يتم الدفع الفعلي لمبلغ النفقة، ويقصد بالدفع الفعلي تسليم المبلغ المستحق للدائنين<sup>1</sup>.

**رابعا: مرحلة الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة**

يقصد بالرقابة على تنفيذ الموازنة العامة التأكد من أن السلطة التنفيذية قد قامت بتنفيذ الموازنة العامة وفق مضمون الإجازة التي منحها إياها السلطة التشريعية. وعن طريق هذه الرقابة يتم التحقق من أن صرف النفقات العامة وكذلك تحصيل الإيرادات العامة قد تم وفق أهداف الموازنة العامة، والرقابة تكشف عن الأخطاء والتجاوزات التي حدثت، لضمان حسن تطبيق أحكام الموازنة العامة<sup>2</sup>. وتأخذ الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة صورا مختلفة وهي<sup>3</sup>:

- 1- **الرقابة الإدارية:** و تتم داخل السلطة التنفيذية نفسها يقوم بها موظفو الحكومة فيما بينهم، وتسمى أيضا الرقابة الذاتية. فالرؤساء من موظفي الحكومة يراقبون مرؤوسيهم وموظفي وزارة المالية عن طريق من ينوبهم يراقبون المصروفات التي يأمر بدفعها الوزراء المختصون أو من ينوبهم.
- 2- **الرقابة التشريعية:** وتسمى كذلك بالرقابة السياسية، تقوم بها السلطة التشريعية، وتكون هذه الرقابة أثناء السنة المالية، أو في نهايتها عن طريق الإستجواب والسؤال.
- 3- **الرقابة المستقلة:** تعتبر هذه الرقابة أكثر أنواع الرقابة فاعلية، ويقصد بها الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة للدولة عن طريق هيئة مستقلة عن كل من الإدارة والسلطة التشريعية. وتختلف هذه الهيئة التي تقوم بالرقابة المستقلة من دولة لأخرى. ففي الجزائر يقوم بها مجلس المحاسبة<sup>4</sup>.

1- علي خليل، سليمان اللوزي، مرجع سبق ذكره، ص: 327.

2- جهاد سعيد خصاونة، مرجع سبق ذكره، ص: 355-356.

3- خليفي عيسى، مرجع سبق ذكره، ص: 41-42.

4- محرز محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص: 377.

## المبحث الرابع: السياسة المالية كآلية لتحقيق التوازن الإقتصادي

تلعب السياسة المالية دورا كبيرا في معالجة الإختلالات التي يعاني منها الإقتصاد (كساد وتضخم)، والتأثير على المتغيرات الإقتصادية وبالتالي الوصول إلى تحقيق التوازن الإقتصادي الكلي.

### المطلب الأول: السياسة المالية ومواجهة الإنكماش والتضخم

لاشك أن السياسة المالية من خلال أدواتها تستخدم إما لمعالجة فجوة ركودية (إنكماش) أو فجوة تضخمية في الإقتصاد، وهنا يمكن توضيح آلية عمل السياسة المالية.

#### أولاً: في حالة وجود فجوة ركودية

يظهر الكساد في الإقتصاد حينما يعاني من حالة إنخفاض مستوى الطلب الكلي والمقترن بعجز تصريف المنتجات، مما يعني أيضا عدم وجود فرص عمل كافية ووجود بطالة بأنواعها أي أن الإقتصاد يمر بحالة تباطؤ<sup>1</sup>.

وفي هذه الحالة فإن السياسة المالية تستخدم على النحو التالي:

- 1- **زيادة مستوى الإنفاق الحكومي:** فإنفاق الدولة هو بمثابة دخل للأفراد، وعند زيادة دخل الأفراد يرتفع مستوى الطلب الكلي، عندها ستلجأ المؤسسات إلى زيادة إنتاجيتها وبالتالي إلى توظيف عمال جدد الأمر الذي يرفع مرة أخرى من مداخل الأفراد ويعالج البطالة ويدفع بعجلة الإقتصاد إلى الأمام<sup>2</sup>.
- 2- **خفض الإيرادات العامة:** وأهمها خفض الضرائب وهذا الأمر يؤدي إلى زيادة مداخل الأفراد والمنشآت مما يؤدي إلى زيادة الطلب الإستهلاكي وزيادة الإدخار هذا من جهة، وزيادة الطلب الإستثماري نتيجة لخفض الضرائب من جهة أخرى، وكلا الأمرين يساهمان في زيادة الطلب الكلي والدخل وزيادة الإستخدام إلى أن يصل الإقتصاد إلى مستوى الإستخدام التام<sup>3</sup>.
- 3- **إستخدام مزيج مناسب من كلا الوسيلتين السابقتين وهو زيادة الإنفاق وخفض الضرائب في آن واحد**<sup>4</sup>.

وتسمى السياسة المالية في حالة معالجة الكساد بالسياسة المالية التوسعية. والشكل الموالي يوضح لنا آلية عمل السياسة المالية في مواجهة الفجوة الركودية، حيث أن زيادة الإنفاق أو تخفيض الضرائب سيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي والنتاج المحلي الإجمالي<sup>5</sup>.

والشكل الموالي يوضح آلية عمل السياسة المالية في مواجهة الفجوة الركودية:

1- خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مرجع سبق ذكره، ص: 327.

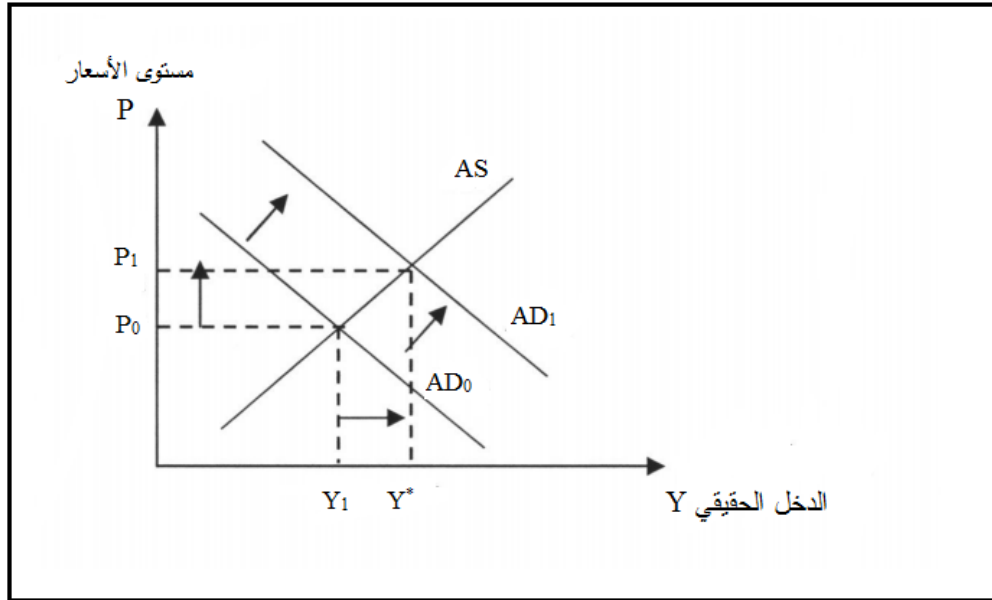
2- المرجع السابق، ص: 328.

3- سعيد علي العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص: 228.

4- المرجع السابق، ص: 229.

5- خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مرجع سبق ذكره، ص: 329.

الشكل رقم (06): فعالية السياسة المالية في مواجهة الفجوة الركودية



المصدر: خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مرجع سبق ذكره، ص: 328.

حيث أن:  $AS$  هو العرض الكلي.

$AD_0$  الطلب الكلي قبل إتباع سياسة مالية توسعية.

$AD_1$  العرض الكلي بعد إتباع سياسة مالية توسعية.

### ثانياً: في حالة وجود فجوة تضخمية

هنا تستخدم سياسة مالية إنكماشية، وتهدف هذه السياسة إلى ضبط مستوى الإنفاق الكلي، بهدف السيطرة على مستوى الطلب الكلي وتزايد معدلات الأسعار<sup>1</sup>. ويتم ذلك من خلال الوسائل التالية:<sup>2</sup>

- 1- **تخفيض مستوى الإنفاق العام:** والذي يؤدي من خلال آلية عمل المضاعف إلى إنخفاض الدخل ونقص الطلب الإستهلاكي، مما يكبح بعض الشيء من إرتفاع الأسعار.
- 2- **زيادة الضرائب:** ويتم ذلك من خلال رفع معدلات الضرائب و/ أو فرض ضرائب جديدة، وهذا يؤدي إلى خفض المداخيل ومن ثم خفض الطلب على السلع والخدمات وهذا يكبح من إرتفاع المستوى العام للأسعار.

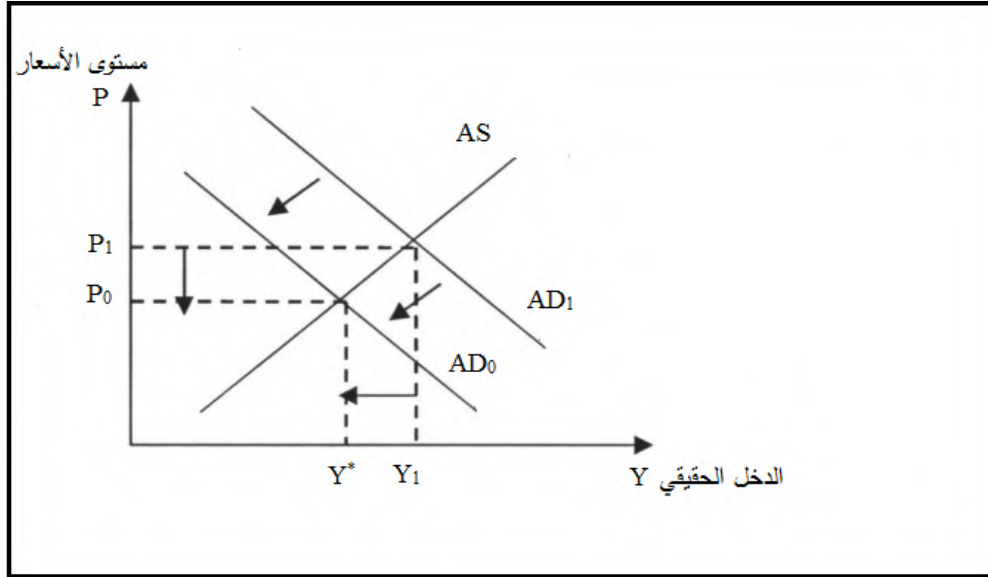
3- **إستخدام مزيج مناسب من الوسيلتين السابقتين** لأنهما تحققان الهدف نفسه.

والشكل الموالي يوضح آلية عمل السياسة المالية في معالجة التضخم:

1- نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، مرجع سبق ذكره، ص: 305.

2- خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مرجع سبق ذكره، ص: 329.

الشكل رقم (07): فعالية السياسة المالية في مواجهة الفجوة التضخمية



المصدر: خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مرجع سبق ذكره، ص: 329.

من خلال الشكل السابق نلاحظ كيف أثرت السياسة المالية الإنكماشية على الطلب الكلي، حيث إنخفض من الوضع  $AD_0$  إلى  $AD_1$  وخفض الأسعار من  $P_0$  إلى  $P_1$ .

### المطلب الثاني: أثر السياسة المالية على نموذج التوازن الإقتصادي الكلي (IS/LM)

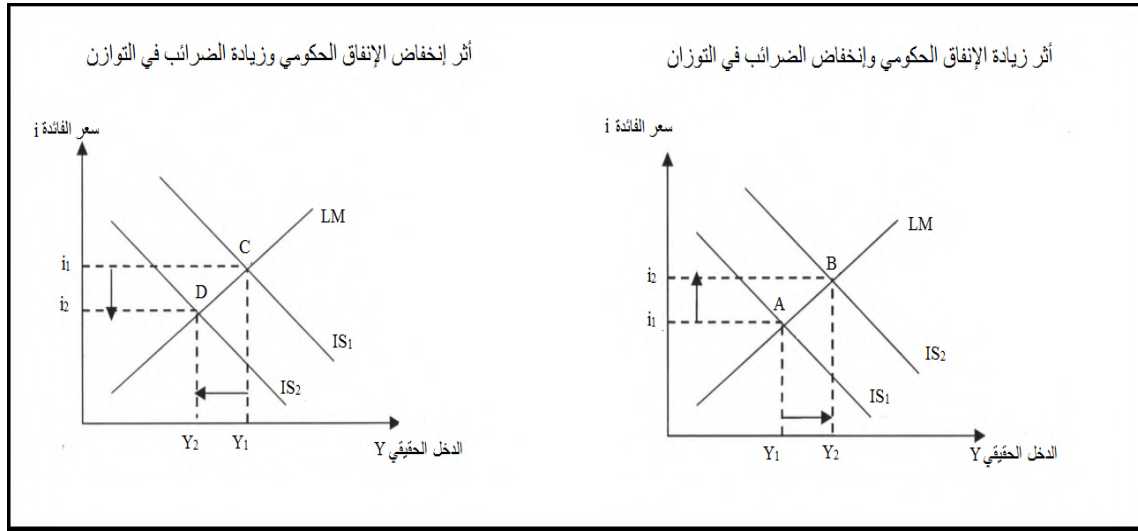
سنستعرض من خلال هذا المطلب أثر السياسة المالية توسعا وإنكماشيا على نموذج التوازن الإقتصادي الكلي (IS/LM) ومدى فعاليتها في تحقيق التوازن الإقتصادي الكلي.

#### أولاً: أثر السياسة المالية توسعا وإنكماشيا على نموذج التوازن الإقتصادي (IS/LM)

يلاحظ من خلال الشكل رقم (08) أن التوسع في الإنفاق الحكومي يؤدي إلى إنتقال منحنى (IS) إلى اليمين من  $IS_1$  إلى  $IS_2$  والذي يؤدي بدوره إلى إرتفاع القيم التوازنية لسعر الفائدة من  $i_1$  إلى  $i_2$ ، مع إرتفاع الدخل الحقيقي من  $Y_1$  إلى  $Y_2$ ، ونتيجة لذلك فإن نقطة التوازن تنتقل من النقطة A إلى النقطة B. ويمكن أن نتصور العكس في حالة إتباع سياسة مالية إنكماشية، والتي تؤدي بطبيعة الحال إلى إنتقال منحنى (IS) إلى اليسار، مما يؤدي إلى إنخفاض سعر الفائدة التوازني والدخل التوازني. حيث يلاحظ إنتقال منحنى (IS) من الوضع  $(IS_1$  إلى  $IS_2)$ ، ويؤدي ذلك إلى إنتقال نقطة التوازن من (C إلى D)، نتيجة لإنخفاض سعر الفائدة التوازني من  $i_1$  إلى  $i_2$  والدخل التوازني من  $Y_1$  إلى  $Y_2$ <sup>1</sup>.

1- عباس كاظم الدعيمي، مرجع سبق ذكره، ص: 76.

الشكل رقم (08): أثر السياسة المالية التوسعية والإنكماشية في نموذج التوازن الإقتصادي الكلي (IS/LM)



المصدر: عباس كاظم الداعي، مرجع سبق ذكره، ص: 76.

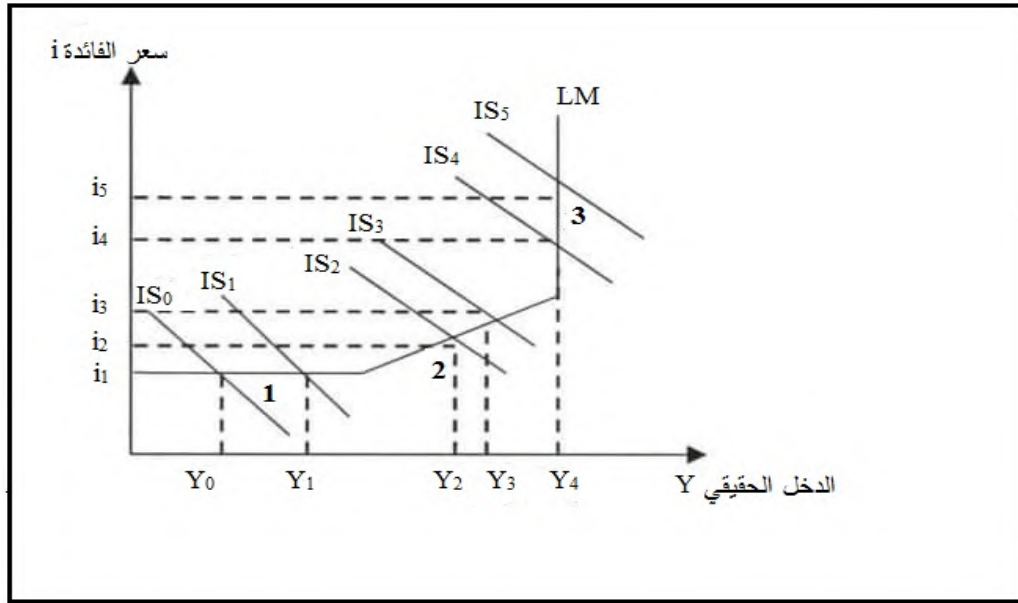
### ثانيا: فعالية السياسة المالية في تحقيق التوازن الإقتصادي الكلي

- تتغير فعالية السياسة المالية تبعاً لمرونة منحنى (IS) و (LM)، حيث أنه ويتقاطع منحنى (IS) مع (LM) في ثلاثة أجزاء تشكل مستويات ثلاث تتغير عندها فعالية السياسة المالية، كما يلي:<sup>1</sup>
- 1- في الجزء الأول من منحنى (LM) ويسمى بالمجال الكينزي: وفي هذا الجزء تكون السياسة المالية أكثر فعالية بزيادة مستوى الدخل، حيث ينتقل منحنى (IS) من  $IS_0$  إلى  $IS_1$ ، وينتج عنه إرتفاع مستوى الدخل من  $Y_0$  إلى  $Y_1$ .
  - 2- في الجزء الثاني من منحنى (LM) ويسمى بالمجال الأوسط: حيث تكون السياسة المالية التوسعية أقل فعالية منها في الجزء الأول، حيث ينتقل منحنى (IS) من  $IS_2$  إلى  $IS_3$  ويرتفع مستوى الدخل من  $Y_2$  إلى  $Y_3$  وأيضاً مستوى الفائدة من  $i_2$  إلى  $i_3$ .
  - 3- في الجزء الثالث والأخير من منحنى (LM) ويسمى بالمجال الكلاسيكي: حيث تكون السياسة المالية غير فعالة تماماً، فبالرغم من إنتقال منحنى (IS) من  $IS_4$  إلى  $IS_5$  فإن الدخل يبقى ثابتاً.

والشكل التالي يوضح لنا ذلك

1- عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص ص: 263-264.

الشكل رقم (09): فعالية السياسة المالية في تحقيق التوازن الإقتصادي الكلي



المصدر: عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص: 263.

### المطلب الثالث: دور الموازنة العامة في تحقيق التوازن الإقتصادي الكلي

لقد أدى التطور الإقتصادي والأزمات المتعاقبة إلى تطور دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة في الإقتصاد بهدف معالجة الأزمات التي تعترضه ولم تعد الموازنة العامة مجرد جباية للإيرادات وصرف للنفقات<sup>1</sup>.

ولم يعد يُنظر إليها بأنها موازنة مالية بحثية، تُعنى بتوازن النفقات والإيرادات وأنها محايدة لا تأثير لها على الأوضاع الإقتصادية في البلاد، بل أصبح يُنظر إليها على أنها جزء هام من الإقتصاد الوطني، وأنها تتأثر به وتؤثر فيه<sup>2</sup>.

وأصبح الإتجاه الحديث هو إستخدام الموازنة العامة كوسيلة لخدمة الإقتصاد الوطني، ولعلاج مشكلاته (حالات الكساد، البطالة والتضخم)، وللمساعدة في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية<sup>3</sup>. فالنظرة الحديثة للموازنة العامة تدمج المشاكل المالية في غمار الحياة الإقتصادية للمجتمع، وتوضح ما يوجد بينهما من ترابط وتأثير متبادل، لذلك فقد أولت النظرة الحديثة، التوازن الإقتصادي الكلي الإهتمام الأول، وإن أدى ذلك إلى التضحية بالتوازن التقليدي للموازنة العامة، طالما يؤدي عدم التوازن إلى علاج مشكلات الإقتصاد الوطني.

1- علي خليل، سليمان اللوزي، مرجع سبق ذكره، ص: 317.

2- محمد شاكر عصفور، مرجع سبق ذكره، ص: 356.

3- المرجع السابق، ص: 357.

ورأى أصحاب هذه النظرة أن ذلك يتم وفق طريقتين:<sup>1</sup>

### أولاً: نظرية العجز المنظم

تتلخص هذه النظرية في السماح بوجود عجز في الموازنة العامة للدولة في حدود معينة، وذلك لأجل علاج مشكلات الإقتصاد الوطني، ولا سيما مشكلات الكساد والبطالة.<sup>2</sup>

ففي فترات الكساد يجب على الدولة أن تتخلى على مبدأ توازن الموازنة، أي أن تتوسع في النفقات العامة، وتخفف من الضرائب على الأفراد، وتمول نفقاتها والعجز الحاصل عن طريق القروض العامة أو الإصدار النقدي الجديد أو الإئتين معاً، وهو ما يؤدي إلى خروج الإقتصاد من حالة الكساد وإعادته إلى مستوى التشغيل الكامل وتحقيق التوازن الإقتصادي.<sup>3</sup>

وفي هذه الحالة لا بد من العودة إلى قاعدة توازن الموازنة العامة، لأن الإستمرار في وجود عجز في الموازنة العامة وتمويله عن طريق القروض العامة والإصدار النقدي الجديد، سيؤدي إلى إرتفاع الأسعار وإلى إنخفاض قيمة النقود.<sup>4</sup>

### ثانياً: الموازنة الدورية

ظهرت هذه الموازنة نتيجة للمبدأ الإقتصادي القائل بأن هناك أزمات إقتصادية عامة تحدث بصورة دورية. فتحدث مرحلة إزدهار، تعقبها مرحلة كساد، ثم مرحلة إزدهار. ولمواجهة هذه الأحوال، فكر علماء المالية العامة بأن تضع الدولة موازنتها بصفة دورية. والموازنة الدورية لا تنظر إلى كل موازنة سنوية على حدى، بالإستقلال عن الموازنات الأخرى، بل تنظر إلى كل موازنة سنوية من خلال علاقاتها بالموازنات الأخرى التي سبقتها، والتي ستلحق بها، وذلك تبعاً للتطور الإقتصادي الدوري. والغاية من ذلك التقليل من خطر الأزمات الدورية، والمحافظة على التوازن الإقتصادي. ففي سنوات الإزدهار، تزداد إيرادات الدولة، ويتجمع فائض الموازنة العامة، ومن مزاياه أنه يخفف من حدة الإزدهار، ومن إرتفاع الأسعار والتضخم. أما في سنوات الكساد، حيث تقل إيرادات الدولة، ويكون الإقتصاد بحاجة إلى مزيد من الإنفاق، حينها تقوم الدولة بصرف الفائض (الإحتياطي) المتجمع عن السنوات السابقة (سنوات الإزدهار)، وباللجوء إلى القروض التي تسدد من الوفرة في مرحلة الإزدهار، وذلك لتشغيل الأيدي العاملة، ولتنشيط الإقتصاد في البلاد، وهكذا تتعاون السنين التي يتحقق فيها فائض مع السنين التي يتحقق فيها عجز، من أجل إستمرار التوازن الإقتصادي.<sup>5</sup>

1- خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سبق ذكره، ص: 287.

2- محمد شاكر عصفور، مرجع سبق ذكره، ص: 72.

3- خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سبق ذكره، ص: 288.

4- محمد شاكر عصفور، مرجع سبق ذكره، ص: 73.

5- المرجع السابق، ص: 74.

### خلاصة الفصل الثاني:

- إن للسياسة المالية أدوات تتدخل بها الدولة بهدف التأثير على المتغيرات الإقتصادية الكلية، وتتمثل في النفقات العامة، الإيرادات العامة والموازنة العامة.
- في حالة الكساد، فإن الحكومة تتبع سياسة مالية توسعية، أما في حالة التضخم فإنها تتبع سياسة مالية إنكماشية.
- إن تأثير السياسة المالية على نموذج التوازن الإقتصادي الكلي ينصب على التأثير على منحنى (IS) عن طريق أدواتها الرئيسية، الإنفاق الحكومي والضرائب، في حالة الإنكماش تستهدف الدولة إلى زيادة نفقاتها مما يؤدي إلى إنتقال منحنى (IS) يمينا ويترتب عنه إرتفاع القيم التوازنية لسعر الفائدة وكذلك الدخل الوطني، وعليه سيكون هناك توازن جديد. ويمكن أن نتصور العكس في حالة إتباع سياسة مالية إنكماشية.
- كما أن فعالية السياسة المالية في تحقيق التوازن الإقتصادي الكلي تتغير من منطقة لأخرى، ففي المجال الكينزي تكون السياسة المالية أكثر فعالية، أما في المجال الكلاسيكي فهي غير فعالة تماما.
- لقد توصل الفكر الحديث إلى إستخدام الموازنة العامة كأداة لتحقيق التوازن الإقتصادي، ويتلخص ذلك في إستخدام نظرية العجز المنظم والموازنة الدورية.

# الفصل الثالث

السياسة المالية والتوازن

الإقتصادي في الجزائر

خلال الفترة 2001-2013

## تمهيد:

عرف الإقتصاد الجزائري منذ الإستقلال تحولات وتغيرات هامة. فبعد الإستقلال مباشرة تبنت الجزائر إستراتيجية وفق نظرة إشتراكية قائمة على أساس التخطيط المركزي وهيمنة القطاع العام على مختلف الأنشطة الإقتصادية، إلا أن هذه السياسة باءت بالفشل، وأصبح الإقتصاد الوطني يعاني من إختلالات هيكلية كبيرة على المستويين الداخلي والخارجي بعد الصدمة النفطية سنة 1986. والتي عجلت بتبني سياسات جديدة، فكان الإنتقال إلى إقتصاد السوق.

وفي خضم هذا التحول، قامت الجزائر بإتخاذ جملة من التدابير والإجراءات في مجالات الإستثمارات والإصلاحات الهيكلية. ومع بداية الألفية الثالثة وإرتفاع أسعار البترول عرفت الجزائر وفرة مالية لم يسبق لها مثيل، مما أدى إلى زيادة النفقات العامة ووضع برامج تنموية، لهذا سنحاول التعرف على سير السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي، أي تحليل الأبعاد المالية والإنعكاسات الإقتصادية والإجتماعية للسياسة المالية للجزائر خلال الفترة 2001-2013.

وإنطلاقا مما سبق إرتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

✓ **المبحث الأول:** لمحة عن وضع الإقتصاد الجزائري؛

✓ **المبحث الثاني:** واقع السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2001-2013؛

✓ **المبحث الثالث:** السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي في الجزائر خلال

الفترة 2001-2013.

## المبحث الأول: لمحة عامة عن وضع الإقتصاد الجزائري

تميزت الوضعية الإقتصادية في الجزائر بتعدد التوجهات، وكان لذلك الأثر على مختلف المؤشرات الإقتصادية في البلاد، ويمكن تقسيم هذه الفترات إلى فترة ما بعد الإستقلال والتي تمتد من سنة 1962 إلى غاية 1966، حيث كان الإقتصاد الجزائري متأثراً بمخلفات الإستعمار الفرنسي، والفترة الثانية تمتد ما بين 1967 إلى غاية 1987، والتي تميزت بالتخطيط المركزي للإقتصاد، أما المرحلة الأخيرة فهي ما بعد 1987، حيث تم الإنتقال من الإقتصاد المركزي إلى إقتصاد السوق، وعرفت هذه المرحلة عدة إصلاحات.

### المطلب الأول: الإقتصاد الجزائري غداة الإستقلال إلى 1966

تميز الإقتصاد الجزائري غداة الإستقلال بوضع متردي على كافة المستويات، وهذا نتيجة الممارسات التي قام بها المستعمر الفرنسي الغاشم الذي عمل على تدمير البنية التحتية وحرق الأراضي الزراعية، ويمكننا أن نتصور هذه الوضعية في النقاط التالية:<sup>1</sup>

- غياب شبه تام للصناعات الأساسية، مع الإشارة إلى وجود بعض الصناعات التحويلية ذات الطابع الحرفي متمركزة حول الموانئ الرئيسية للجزائر العاصمة، وكانت حوالي 80% من النشاطات الصناعية بيد المعمرين.

- وجود قطاع مصرفي متكون فقط من فروع البنوك الأجنبية متمركزة أساسا في شمال البلاد.  
- عند مغادرة المعمرين حولوا معهم مدخراتهم ورؤوس أموالهم، فقد تم تسجيل حوالي 750 مليون فرنك محولة في شهر واحد من سنة 1962، ونتج عن هذا قلة الإئتمان وإنعدام القروض وبالتالي قلة الإستثمارات.

- مغادرة ما يقارب مليون إطار تقني أروبي الجزائر قُبيل إعلان إستقلال الجزائر، مما ترك فراغا كبيرا في الإطارات والعمال المحترفين، وهو ما عطل سير الإقتصاد والإدارة تماما.

- إرتباط المعاملات التجارية الخارجية مع فرنسا بنسبة 85% من الصادرات توجه لفرنسا، وكانت 80% من الواردات تأتي من فرنسا.

- حالة إجتماعية جد مزرية مثل إرتفاع معدلات البطالة والفقر في أوساط المجتمع الجزائري.

لمعالجة هذه الإختلالات قامت السلطات الجزائرية بإتخاذ عدة تدابير منها:<sup>2</sup>

- قامت الدولة بتأميم الأملاك الإستعمارية التي لم يتخل عنها أصحابها، حيث تم تأميم الأراضي الزراعية سنة 1963، تم تأميم المناجم سنة 1966، تم تأميم البنوك سنة 1967.  
- تأسيس لجان التسيير في المؤسسات الصناعية والتجارية المتروكة من قبل ملاكها.

1- صالح مفتاح، "تطور الإقتصاد الجزائري وسماته منذ الإستقلال إلى إصلاحات التحول نحو إقتصاد السوق"، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بشار، -الجزائر-، 20-21 أبريل 2004.

2- أحمد هني، "إقتصاد الجزائر المستقلة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص: 23.

- تأسيس البنك المركزي الجزائري في 13 ديسمبر 1963 بموجب القانون رقم 62-144.  
 - إنشاء دواوين وشركات وطنية من أجل مراقبة القطاعات الحيوية للإقتصاد، مثل شركة الكهرباء والغاز، ديوان التجارة والذي كُلف باستيراد المنتجات الغذائية، الشركة الوطنية المكلفة بالنقل وبيع المحروقات سونطراك (Sonatrach) وذلك في سنة 1963، شركة (SNS) المتخصصة في صناعة الحديد<sup>1</sup>.  
 إن ما ميز هذه المرحلة، أن الدولة لم تكن لها خطط تنموية للنهوض بالإقتصاد الوطني، بل ركزت على السياسات الهادفة إلى إسترجاع السيادة والسيطرة على كافة القطاعات الإقتصادية.

### المطلب الثاني: الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 1967-1979

أدى إختيار الجزائر لمنهج العمل الإشتراكي في تنمية إقتصادها إلى ضرورة تطبيق أسلوب التخطيط، حيث طبقت الجزائر في هذه الفترة ثلاثة مخططات تنموية، المخطط الثلاثي، ثم المخطط الرباعي الأول وأخيرا المخطط الرباعي الثاني.

#### أولا: المخطط الثلاثي 1967-1969

كان يهدف هذا المخطط أساسا إلى تهيئة الوسائل المادية والبشرية لإنجاز المخططات التي ستأتي فيما بعد، حيث تم إعطاء الأولوية للصناعات القاعدية (المحروقات)، وذلك من أجل إستحداث قطاع صناعي، يتميز بتوازن نسبي، حيث نجد:<sup>2</sup>

- أن الصناعات القاعدية، كان نصيبها من حجم الإستثمار أكبر بقليل من نصيب الصناعات المنتجة لسلع الإستهلاك (1.4 مليار دج/1 مليار دج).

- كان نصيب الزراعة وقطاع الري عموما أقل بكثير من نصيب قطاع المحروقات (1.9 مليار دج/2.3 مليار دج).

إن هذا المخطط يفتقر إلى شروط التخطيط والأهداف المراد بلوغها من كل مخطط، ولقد فاقت نسبة الإنجاز به 80%.

والجدول التالي يعكس حجم الإنفاق الإستثماري على هذا المخطط.

الجدول رقم (01): حجم الإنفاق الإستثماري للمخطط الثلاثي 1967-1969

| قطاعات النشاط | صناعة المحروقات | الصناعات القاعدية | إنتاج سلع الإستهلاك | الزراعة والري | البنية التحتية | السكن | التكوين | الصحة |
|---------------|-----------------|-------------------|---------------------|---------------|----------------|-------|---------|-------|
| المبالغ       | 2.3             | 1.4               | 1                   | 1.9           | 1.1            | 0.4   | 1       | 0.3   |

المصدر: سعدون بوكبوس، مرجع سبق ذكره، ص: 151.

1- صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره.

2- سعدون بوكبوس، "الإقتصاد الجزائري محاولتان من أجل التنمية (1962-1989، 1990-2005)"، دار الكتاب الحديث، القاهرة-مصر، 2013، ص: 150.

من خلال هذا الجدول نستنتج أن قطاع المحروقات قد تحصل على أكبر حجم من الإنفاق الإستثماري، وسبب ذلك أن الدولة عملت على تشكيل قاعدة هيكلية مرتبطة بإمكانية تصدير البترول، ونلاحظ أن هذا التوجه كان على حساب باقي القطاعات الإقتصادية الأخرى.

### ثانيا: المخطط الرباعي الأول 1970-1973

جاء هذا المخطط لتعميق إختيارات الخطة الأولى، ويتضح ذلك من خلال أهدافه الرئيسية التي يمكن إختصارها في النقاط الثلاثة التالية:<sup>1</sup>

- تعميم الإستقلال الإقتصادي عن طريق تدعيم وإنشاء الصناعة.

- تحقيق معدل نمو سنوي يقدر بـ 9% من الناتج المحلي الخام.

- إعتداد مبدأ اللامركزية لتحقيق التوازن الجهوي.

وبالتالي عمل هذا المخطط على تشييد القواعد الهيكلية للتنمية الإقتصادية بتفضيل الإستثمار في الصناعة الثقيلة مع إعطاء الأهمية للإستثمار في قطاع المحروقات من بترول وغاز، وقد خُصص لهذا المخطط مبلغ 27.75 مليار دج.<sup>2</sup>

### ثالثا: المخطط الرباعي الثاني 1974-1977

يعتبر كتكملة للمخطط السابق، حيث إتجهت الجهود نحو تمويل المشاريع الإقتصادية الضخمة وخاصة الحديد والمحروقات، مواد البناء، الميكانيك، الكهرباء والإلكترونيك، وكذلك الإهتمام بالقطاعات الغير إقتصادية نتيجة إرتفاع أسعار المحروقات. إن إعطاء الأولوية للصناعة الثقيلة يهدف إلى إنتاج سلع إنتاجية لمختلف القطاعات بغية تحقيق الإستقلال الإقتصادي في المدى الطويل ونتيجة لذلك فإن نصيب القطاع العام من الناتج الوطني الخام قد حقق 65.4 % سنة 1978 مقابل 30.07 % سنة 1969.<sup>3</sup>

لتأتي بعد ذلك المرحلة التكميلية 1978-1980، وهي مرحلة إنتقالية بين المخطط الرباعي الثاني والخماسي الأول، تم فيها إستكمال البرامج الإستثمارية السابقة التي لم يتم تنفيذها في أجلها.<sup>4</sup>

ما يمكن قوله بخصوص هذه المخططات التنموية أنها كانت محاولة من أجل النهوض بالإقتصاد الوطني والخروج به من دائرة التخلف، بالرغم من ما حملته من سلبيات، إذ أنها لم تستطع تحقيق الهدف الرئيس والمتمثل في التقدم الإقتصادي، هذا الأمر دفع بالسلطة السياسية إلى إعتداد إستراتيجية جديدة مغايرة لسابقتها.

1- بلوافي محمد، "أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الإقتصادي - حالة الجزائر 1970-2011"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في

العلوم الإقتصادية، تخصص: علوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان-الجزائر - 2012-2013، ص: 213.

2- أحمد هني، مرجع سبق ذكره، ص: 26.

3- كربالي بغداد، "نظرة عامة على التحولات الإقتصادية في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 08، جامعة محمد خيضر، بسكرة-الجزائر -،

2005، ص: 3.

4- محمد بلقاسم حسن بهلول، "سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيمها في الجزائر"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص: 280.

### المطلب الثالث: الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 1980-1989

تميزت هذه المرحلة بمراجعة السياسة الإقتصادية المتبعة وإعادة تنظيم الإقتصاد الوطني وفق إستراتيجية تنموية جديدة أسلوبها التخطيط، ولقد إشتملت هذه الفترة على مخططين تنمويين.

#### أولاً: المخطط الخماسي الأول 1980-1984

تضمن هذا المخطط توجيهات هامة صدرت عن المؤتمر الإستثنائي لحزب جبهة التحرير الوطني، إذ كان يهدف هذا المخطط إلى:<sup>1</sup>

- تدعيم الإستقلال الإقتصادي للجزائر، عن طريق إعادة التوازنات العامة للإقتصاد الوطني، والتوازنات الخارجية، تخفيض حجم الديون الخارجية، تعميم أوسع للتنمية الإقتصادية والإجتماعية على كامل التراب الوطني.

- تكثيف بنية الإستثمارات القطاعية بشكل يضمن تلبية الرغبات الإجتماعية، والتوظيف الأمثل للقطاعات الإنتاجية المحلية.

- تهيئة شروط التنمية المستقبلية للإقتصاد الوطني.

لقد أعاد هذا المخطط النظر في التوزيع القطاعي للإستثمارات لصالح النشاطات الأخرى، حيث تم تخصيص الربع فقط من مجموع الإستثمارات لقطاع المحروقات أي 63 مليار دج من مجموع 250 مليار دج.<sup>2</sup>

#### ثانياً: المخطط الخماسي الثاني 1985-1989

يعتبر هذا المخطط تكملة للمخطط الخماسي الأول، ركز على الجانب التنظيمي للإقتصاد وإعطاء الأولوية لتنمية وتطوير قطاع الفلاحة والري، ولقد إعتمدت الدولة في هذا البرنامج على هيكل إستثمار مخطط خُصص له مبلغ 828.38 مليار دج، وإعتماد مالي بقيمة 550 مليار دج من مجموع التكاليف، وتمثلت أهداف هذا المخطط في المجال الصناعي في:<sup>3</sup>

- تنمية وتنويع الأنشطة التحويلية ذات الحجم المتوسط، المعدة لتغطية الحاجات الوطنية المتعلقة بالتجهيزات، الإنتاج والإستهلاك.

- أكد على ضرورة ترقية وتنمية الإستثمارات الخاصة، بإعادة الهيكلة وإضافة القيمة على الطاقة الإنتاجية التي ينبغي أن تعتمد أساساً على طاقات التمويل الذاتي للمؤسسات وعلى لا مركزية فعالة، وعلى قواعد تسيير الوسائل تتصف بالفعالية والمردودية.

- أكد على تشجيع المقاولات من الباطن، لا سيما في إتجاه المناطق المحرومة وفي شكل مؤسسات محلية عمومية وخاصة.

1- سعدون بوكبوس، مرجع سبق ذكره، ص: 181-182.

2- أحمد هني، مرجع سبق ذكره، ص: 29.

3- سعدون بوكبوس، مرجع سبق ذكره، ص: 187.

- كما أكد على ضرورة التحكم بالتقنيات والأساليب التي تشكل أساس التطور المستقبلي.  
ولكن الإنخفاض الحاد في أسعار النفط بعد مضي عام من تنفيذ المخطط أثر سلبا على عملية التنمية، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على هشاشة الإقتصاد الجزائري وإرتباطه بعائدات البترول.  
وبعد إستعراضنا للمخططين الخماسيين الأول والثاني، يمكن القول أن هذه المخططات لم تساهم بشكل كبير في إحداث الحركية التنموية المرغوبة، وتحقيق الأهداف المعلنة منذ إنطلاقه، حيث تميزت هذه الفترة ب:<sup>1</sup>

- سيادة نمط التسيير البيروقراطي المركزي الذي يفتقد لروح المبادرة والإبداع وروح المنافسة والمسؤولية.
- إقتصار الصادرات الوطنية على المحروقات مما جعل الإقتصاد الجزائري مرهون بتغيرات أسعار البترول في الأسواق الدولية.
- إرتفاع معدلات التضخم والبطالة، حيث سجل معدل التضخم في أواخر سنة 1989 معدل مرتفع 17%، أما البطالة فقد سجلت نسبة تقدر ب 18.1%.
- إرتفاع حجم المديونية.
- عجز مستمر في ميزان المدفوعات لا سيما خلال الفترة 1986-1989، مما يفسر إرتفاع نسبة الدين الخارجي.
- إرتفاع حجم الواردات مما جعل الإقتصاد الوطني مرهونا بالتمويل الخارجي.

#### **المطلب الرابع: مرحلة الإصلاحات الإقتصادية والتحول لإقتصاد السوق**

لقد عملت الدولة الجزائرية لإنتقال إقتصادها من الإقتصاد الإداري المخطط إلى إقتصاد يسير وفق قواعد السوق على تبني جملة جديدة من الإصلاحات الإقتصادية، السياسية والإجتماعية التي مست جميع القطاعات، وسنتطرق من خلال هذا المطلب إلى الإصلاحات التي مست الإقتصاد الجزائري والتي مرت بعدة مراحل.

#### **أولا: المرحلة الأولى من الإصلاحات 1988-1991**

كانت الصدمة النفطية لسنة 1986 كافية لإبراز كل صفات الضعف في النظام المخطط، وعندها حاولت السلطات العمومية تعزيز جهودها لتصحيح الأوضاع الإقتصادية الكلية التي عرفت إختلالات كبيرة. وقد عرفت هذه المرحلة أول إقتراب للجزائر من المؤسسات المالية الدولية، وتم التفاهم حول برنامجين بدعم من صندوق النقد الدولي يُغطي الفترة 1989-1991 تعتمد الجزائر من خلالها على سياسة لإدارة الطلب أقل ما يقال عنها أنها كانت صارمة من خلال تخفيض قيمة العملة<sup>2</sup>.  
وقد ساعدت سياسات الطلب الأكثر تشددا وما صاحبها من إجراءات لتحرير التجارة وتعديلات سعر الصرف الإسمي على خفض القيمة الفعلية للعملة بأكثر من 60% خلال الفترة 1989-1991

1- فريد بن طالبي، مرجع سبق ذكره، ص: 149-150.

2- محمد بلقاسم بهلول، مرجع سبق ذكره، ص: 282.

زيادة على إمتصاص السيولة الزائدة<sup>1</sup>.

وبفضل مزيج سياسات تحويل الإنفاق وخفضه مع تحسن أسعار البترول، أدى إلى تحسين ميزان الحساب الجاري، حيث تحول من عجز بنسبة 3 % من إجمالي الناتج المحلي سنة 1988 إلى فائض بنسبة 6 % سنة 1991<sup>2</sup>.

وأهم الإجراءات والإصلاحات الهيكلية المتخذة في هذه الفترة ما يلي<sup>3</sup>:

- إستقلالية المؤسسات الإقتصادية العمومية سنة 1988.

- إعادة هيكلة المؤسسات.

- قانون المنافسة والأسعار سنة 1989.

- إصدار قانون النقد والقرض سنة 1990.

- تحرير الإقتصاد من حيث سعر الصرف والتجارة الخارجية.

ما يمكن قوله بخصوص هذه الفترة أن المنافع المتوقعة لعملية التحرير والإصلاح لم تتحقق لأسباب كثيرة، أهمها أن الإجراءات المتخذة لم تكن شاملة حيث كانت الإصلاحات جزئية، ولذلك فشلت في إدخال تحسين في عملية تخصيص الموارد، ومن ثم وضع الإقتصاد الجزائري على مسار النمو الإقتصادي الدائم، حيث أن إجمالي الناتج المحلي خارج المحروقات إنخفض بنسبة 1.50 % خلال الفترة 1986-1991.

### ثانيا: المرحلة الثانية من الإصلاحات 1992-1993

بدأت الدفعة الثانية من الإصلاحات الإقتصادية في أبريل 1991 بالتوقيع على إتفاقية مع صندوق النقد الدولي، الذي إشتراط مقابل القروض الممنوحة، تعميق الإصلاحات التي تم الشروع فيها في المرحلة الأولى. إن الدفعة الثانية من الإصلاحات الإقتصادية توجت بإصدار نصين أساسيين هما<sup>4</sup>:

1- المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في أكتوبر 1993، المتعلق بترقية الإستثمارات الذي ألغى النظرة القديمة التمييزية بين الإستثمار الخاص والعام وأدى إلى:

- حرية الإستثمار من صاحب المشروع.

- وضع نظام تشجعي وتوجيهي للإستثمار.

2- المرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في 25 أبريل 1993، المتعلق بمراجعة القانون التجاري وخاصة توسع الأشكال القانونية للشركات.

وبالرغم من المجهودات المبذولة من أجل النهوض بالإقتصاد الجزائري، فإن المنافع المحتملة

1- محمد بلقاسم بيلول، مرجع سبق ذكره، ص: 283.

2- أحمد هني، مرجع سبق ذكره، ص: 45.

3- حاكمي بوحفص، "مسيرة الإقتصاد الجزائري وأثرها على النمو الإقتصادي"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 07، جامعة محمد خيضر بسكرة-الجزائر، 2007، ص: 18-20.

4- صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره.

لعملية التحرير والإصلاح لم تتحقق في مجموعها، ففي سنة 1992 تباطأت خطى الإصلاحات الهيكلية، وإتساع نطاق الإختلالات الإقتصادية الكلية نتيجة لتطورات سياسية خطيرة، أدت إلى إنعدام اليقين السياسي وتدهور الوضع الأمني، إذ تميز الوضع الإقتصادي في هذه الفترة ب:<sup>1</sup>

- تراجع النمو الإقتصادي.
  - إرتفاع التضخم إلى 30%.
  - إرتفاع معدل البطالة إلى 24%.
  - إستمرار تدهور ميزان المدفوعات.
- ونظرا لتدهور الوضع الإقتصادي، شرعت السلطات في إتخاذ تدابير صارمة، تمثلت في برنامج التعديل الهيكلي.

#### **ثالثا: المرحلة الثالثة من الإصلاحات 1994-1998 (برنامج التعديل الهيكلي)**

بدأت الدفعة الثالثة من الإصلاحات الإقتصادية في أبريل 1994 على خلفية الإختلالات السابقة، ومن أجل مواجهة هذه الأزمة قامت السلطات بتصميم برنامجين إقتصاديين ووضعهما حيز التنفيذ، وذلك بالإتفاق والتنسيق مع صندوق النقد الدولي.

**1- برنامج الإستقرار الإقتصادي (أفريل 1994-مارس 1995):** يهدف برنامج الإستقرار الإقتصادي إلى إستعادة النمو الإقتصادي، والتحكم في البطالة والتضخم، وتحسين فعالية الشبكة الإجتماعية، ويتضمن البرنامج الشروط التالية:<sup>2</sup>

- إستعادة وتيرة النمو الإقتصادي وتحقيق نمو مستقر ومقبول في الناتج المحلي الخام بنسبة 3% سنة 1994، و 6% سنة 1995، مع إستحداث مناصب شغل لإمتصاص البطالة.
- العمل من أجل الإستقرار المالي بتخفيض معدل التضخم إلى أقل من 10%.
- توفير الشروط اللازمة لتحرير التجارة الخارجية تمهيدا للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، وبالتالي الإدماج في العولمة الإقتصادية.
- رفع إحتياجات الصرف للحفاظ على القيمة الخارجية للعملة.
- إعادة توازن ميزان المدفوعات.

**2- برنامج التعديل الهيكلي (1995-1998):** لقد كان هدف الجزائر من خلال برنامج التعديل الهيكلي إحداث تحولات جذرية في الجانب الإقتصادي والإجتماعي عن طريق سياسات ترمي إلى تحقيق التوازن الإقتصادي الكلي.

1- صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره.

2- بلعوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص: 195.

وكان من أهداف برنامج التثبيت الإقتصادي الذي تم الإتفاق عليه مع صندوق النقد الدولي يوم 22 ماي 1995 ما يلي:<sup>1</sup>

- تحقيق نمو متوسط 5% من إجمالي الناتج الإجمالي الخام خارج المحروقات.
  - تخفيض معدل التضخم إلى أقل من 10%.
  - العمل على تحرير أكثر للتجارة الخارجية.
  - تخلي الدولة عن سياسة الدعم لكل القطاعات.
  - وضع إطار تشريعي للخصوصية.
- للإشارة فإن من أهم نتائج عملية الإصلاح الإقتصادي هي تحقيق معدلات نمو مرتفعة نوعا ما على ضوء الأهداف المسطرة وتحقيق الإستقرار الإقتصادي ولكن بدرجة نسبية، وأهملت بعض الجوانب الإجتماعية كالبطالة التي إرتفعت إلى 28% سنة 1998، نتيجة عملية تصفية المؤسسات وخصوصة البعض منها، كما أن تحرير أسعار السلع الإستهلاكية نتيجة رفع الدعم إنعكس سلبا على المستوى المعيشي لأغلبية المواطنين، نتيجة إنخفاض الأجور الحقيقية وخاصة في الفترة 1994-1997. وعلى الرغم من كل ما ذكرناه إلا أن الإقتصاد الجزائري عرف أداءا لا بأس به في ظل مرحلة الإصلاحات، وكانت آثاره واضحة على المؤشرات الإقتصادية وخاصة النمو الإقتصادي.

---

1- صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره.

## المبحث الثاني: واقع السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2001-2013

إتبعَت الجزائر منذ بداية الألفية الثالثة منحى جديدا في سير السياسة الإقتصادية الكلية تتجلى في التركيز على السياسة المالية في شكل توسع في النفقات العامة، وذلك يعني السير وفق المنهج الكينزي الذي يركز على أهمية الدور الذي تؤديه الدولة من خلال نفقاتها العامة في دعم النشاط الإقتصادي، فقد كان للوفرة المالية التي حققتها الجزائر نتيجة إرتفاع أسعار النفط بداية الألفية الثالثة دورا هاما في إتباع هذه السياسة من خلال التوسع في النفقات العامة للفترة 2001-2013 في برامج الإستثمارات العمومية.

### المطلب الأول: البرامج التنموية التي إعتدتها الجزائر خلال الفترة 2001-2013

لقد عملت الجزائر على وضع برامج تنموية بحيث تعمل هذه الأخيرة على تدارك التأخر المسجل على مدار عشر سنوات من الأزمة وإلى تخفيف تكلفة الإصلاحات المنجزة والمساهمة في إعطاء دفع جديد للإقتصاد وإستدامة النتائج المحققة على مستوى التوازنات الكلية، تتمثل هذه البرامج في:<sup>1</sup>

#### أولا: برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (2001-2004)

خُصص لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي غلاف مالي يقدر بـ 525 مليار دج (حوالي 7 مليار دولار أمريكي) قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدرا بـ 1216 مليار دج (ما يعادل 16 مليار دولار أمريكي) بعد إضافة مشاريع جديدة له، وإجراء تقييمات لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا.

#### ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)

قدرت الإعتمادات المالية الأولية المخصصة للبرنامج التكميلي لدعم النمو بـ 8705 مليار دج (114 مليار دولار)، بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق (1216 مليار دج)، ومختلف البرامج الإضافية، لاسيما برنامج الجنوب والهضاب، والبرنامج التكميلي الموجه لإمتصاص السكن الهش والبرامج التكميلية المحلية، أما الغلاف الإجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند إختتامه نهاية 2009 فقد قدر بـ 9680 مليار دج (حوالي 130 مليار دولار أمريكي)، بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى.

#### ثالثا: برنامج توطيد النمو الإقتصادي (2010-2014)

خُصص له غلاف مالي إجمالي يقدر بـ 21214 مليار دج (ما يعادل حوالي 286 مليار دولار أمريكي)، بما في ذلك الغلاف المالي الإجمالي للبرنامج السابق (9680 مليار دج)، أي أن البرنامج الجديد مخصص له مبلغ مالي أولي بمقدار 1534 مليار دج (155 مليار دولار).

1- محمد مسعي، "سياسة الإنعاش الإقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو"، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح ورقلة -الجزائر-، 2012 ص: 147.

ويشتمل هذا البرنامج على شقين إثنين هما:<sup>1</sup>

- إكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكك الحديدية والطرق والمياه بمبلغ يعادل 130 مليار دولار.

- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ يعادل 156 مليار دولار.

يخصص برنامج توطيد النمو أكثر من 40 % من موارده لتحسين التنمية البشرية بالخصوص من خلال تحسين التعليم في مختلف أطواره وتحسين ظروف السكن والتزويد بالمياه والموارد الطاقوية، كما تضاف قطاعات الشبيبة والرياضة والإتصال والشؤون الدينية والتضامن الوطني والمجاهدين إلى هذه الديناميكية التي تأتي إمتدادا للإنعاش الإقتصادي المباشر فيه منذ عقد.

### المطلب الثاني: النفقات العامة في الجزائر وتطورها

سننظر من خلال هذا المطلب إلى تصنيف النفقات العامة في الجزائر، بالإضافة إلى تحليل تطور حجم النفقات خلال الفترة محل الدراسة.

#### أولا: تصنيف النفقات العامة في الجزائر

يقسم المشرع الجزائري النفقات العامة للدولة إلى:

**1- نفقات التسيير:** ويقصد بنفقات التسيير، تلك النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية والمتكونة أساسا من أجور الموظفين ومصاريف صيانة البنايات الحكومية... إلخ. ومنه لا يمكننا ملاحظة أية قيمة مضافة منتجة تحملها هذه النفقات للإقتصاد الوطني.<sup>2</sup>

وحسب المادة 24 من القانون 84-17 المؤرخ في 7 جويلية 1984، فإن نفقات التسيير تنقسم إلى أربعة أبواب:<sup>3</sup>

**أ- الباب الأول:** أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات، وهي أعباء ممنوحة لتغطية أعباء الدين المالي والمعاشات، وكذلك مختلف الأعباء المحسومة من الإيرادات.

**ب- الباب الثاني:** تخصيصات السلطات العمومية، وهي عبارة عن الإعتمادات الضرورية لتسيير مصالح الوزارات من ناحية المستخدمين والأجهزة والعتاد.

**ج- الباب الثالث:** النفقات الخاصة بوسائل المصالح، وتضم كل الإعتمادات التي توفر لكل المصالح وسائل التسيير المتعلقة بالموظفين والمعدات.

**د- الباب الرابع:** التدخلات العمومية، وهي عبارة عن نفقات تحويلية كالمساعدات التي تمنح للهيئات الدولية والإعانات الإقتصادية، ومساهمة الدولة في صناديق المعاشات والصحة.

1- بيان إجتماع مجلس الوزراء المنعقد في 24 ماي 2010.

2- علي زغدود، "المالية العامة" ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص ص: 32-33.

3- ينظر: المادة 23 من القانون رقم 84-17 المؤرخ في 07 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية.

ونجد أن كل نفقات التسيير المجموعة في الأبواب الأربعة تقسم في الجدول (ب) الملحق بقانون المالية.

الجدول رقم (02): توزيع الإعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2013 حسب كل دائرة وزارية. الجدول (ب)

| المبالغ (دج)      | الدوائر الوزارية                                          |
|-------------------|-----------------------------------------------------------|
| 9.305.494.000     | رئاسة الجمهورية.....                                      |
| 3.363.645.000     | مصالح الوزير الأول.....                                   |
| 825.860.800.000   | وزارة الدفاع الوطني.....                                  |
| 566.450.318.000   | الداخلية والجماعات المحلية.....                           |
| 30.383.812.000    | الشؤون الخارجية.....                                      |
| 68.308.083.000    | العدل.....                                                |
| 81.376.609.000    | المالية.....                                              |
| 36.273.458.000    | الطاقة والمناجم.....                                      |
| 41.056.640.000    | الموارد المائية.....                                      |
| 23.302.271.000    | الشؤون الدينية والأوقاف.....                              |
| 221.050.281.000   | المجاهدين.....                                            |
| 2.711.530.000     | التهيئة العمرانية والبيئة والمدنية.....                   |
| 20.022.340.000    | النقل.....                                                |
| 628.664.041.000   | التربية الوطنية.....                                      |
| 215.686.294.000   | الزراعة والتنمية الريفية.....                             |
| 9.923.617.000     | الأشغال العمومية.....                                     |
| 154.122.325.000   | التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة.....                 |
| 21.604.452.000    | الثقافة.....                                              |
| 23.114.603.000    | التجارة.....                                              |
| 264.582.513.000   | التعليم العالي والبحث العلمي.....                         |
| 269.375.000       | العلاقات مع البرلمان.....                                 |
| 47.635.070.000    | التكوين والتعليم المهنيين.....                            |
| 15.513.582.000    | السكن والعمارة.....                                       |
| 276.503.735.000   | العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي.....                     |
| 306.925.642.000   | الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات.....                      |
| 2.710.849.000     | السياحة والصناعة التقليدية.....                           |
| 34.352.001.000    | الشباب والرياضة.....                                      |
| 4.149.500.000     | الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار..... |
| 3.308.384.000     | البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال.....                  |
| 2.230.922.000     | الصيد البحري والموارد الصيدية.....                        |
| 11.813.725.000    | الاتصال.....                                              |
| 3.952.575.911.000 | المجموع الفرعي                                            |
| 383.038.573.000   | التكاليف المشتركة                                         |
| 4335.614.484.000  | المجموع العام                                             |

المصدر: القانون رقم 12-12 المؤرخ في 26 ديسمبر 2012 المتضمن قانون المالية لسنة 2013.

**2- نفقات التجهيز:** تتكون نفقات التجهيز من الإستثمارات الهيكلية الإقتصادية، الإجتماعية والإدارية وهي لا تعتبر مباشرة كإستثمارات منتجة بحيث يضاف إلى هذه الإستثمارات إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية، وما يميز هذه النفقات أنها تستعمل من قبل قطاعات غير منتجة أو التي تكون قطاعات منتجة بصفة غير مباشرة، وبالتالي يمكن القول أنها نفقات موجهة للقطاعات الإقتصادية للدولة من أجل تجهيزها بوسائل الإنتاج<sup>1</sup>.

والمادة 35 من القانون 17/84 حددت بشكل واضح هذا النوع من الإنفاق، فلقد نصت هذه المادة على أنه تجمع الإعتمادات المفتوحة بالنسبة للموازنة العامة وفقا للمخطط الإنمائي السنوي لتغطية نفقات الإستثمار والواقعة على عاتق الدولة في ثلاثة أبواب وهي:

أ- الباب الأول: الإستثمارات المنفذة من طرف الدولة؛

ب- الباب الثاني: إعانات الإستثمار الممنوحة من طرف الدولة؛

ج- الباب الثالث: نفقات رأسمالية أخرى.

إن نفقات التجهيز المدرجة في الأبواب الثلاثة تقسم في قانون المالية في الجدول (ج) الملحق بقانون المالية. تظهر كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (03): توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2013 حسب القطاعات. الجدول (ج) (بآلاف دج)

| إعتمادات الدفع | رخص البرامج   | القطاعات                                                                   |
|----------------|---------------|----------------------------------------------------------------------------|
| 3.050.000      | 61500         | الصناعة.....                                                               |
| 129.613.000    | 187.273.400   | الزراعة والري.....                                                         |
| 22.286.060     | 13.741.060    | دعم الخدمات المنتجة.....                                                   |
| 713.925.100    | 1.113.654.100 | المنشآت القاعدية الإقتصادية والإدارية.....                                 |
| 273.134.000    | 169.839.000   | التربية والتكوين.....                                                      |
| 235.901.000    | 113.388.000   | المنشآت القاعدية الإجتماعية والثقافية.....                                 |
| 194.070.000    | 87.202.000    | دعم الحصول على السكن.....                                                  |
| 200.000.000    | 300.000.000   | مواضيع مختلفة.....                                                         |
| 40.000.000     | 40.000.000    | المخططات البلدية للتنمية.....                                              |
| 1.811.979.160  | 2.025.159.060 | المجموع الفرعي للإستثمار                                                   |
| 605.727.500    | -             | دعم النشاط الإقتصادي ( تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الديون)..... |
| 51.500.000     | 100.000.000   | البرنامج التكميلي لفائدة الولايات.....                                     |
| 75.000.000     | 115.000.000   | إحتياطي لنفقات غير متوقعة.....                                             |
| 732.227.500    | 215.000.000   | المجموع الفرعي لعمليات برأس المال                                          |
| 2.544.206.660  | 2.240.159.060 | مجموع ميزانية التجهيز                                                      |

المصدر: القانون رقم 12-12، مرجع سبق ذكره.

1- علي زغود، مرجع سبق ذكره، ص: 34.

### ثانيا: تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2013

تميزت السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال الفترة 2001-2013 بنمو الإنفاق العام وارتفاع معدلاته سواء نفقات التشغيل أو نفقات التجهيز، ويرتبط نمو الإنفاق العام وتضاعف معدلاته إرتباطا وثيقا بالتطورات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية التي عرفت الجزائر خلال هذه الفترة، وبالتوسع الظاهر في الخدمات الاجتماعية، التعليمية، والصحية... إلخ، بالإضافة إلى التوسع في الإنفاق الإستثماري لتمويل المشاريع الاقتصادية ذات المنفعة العامة.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (04): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2013

الوحدة: مليار دج

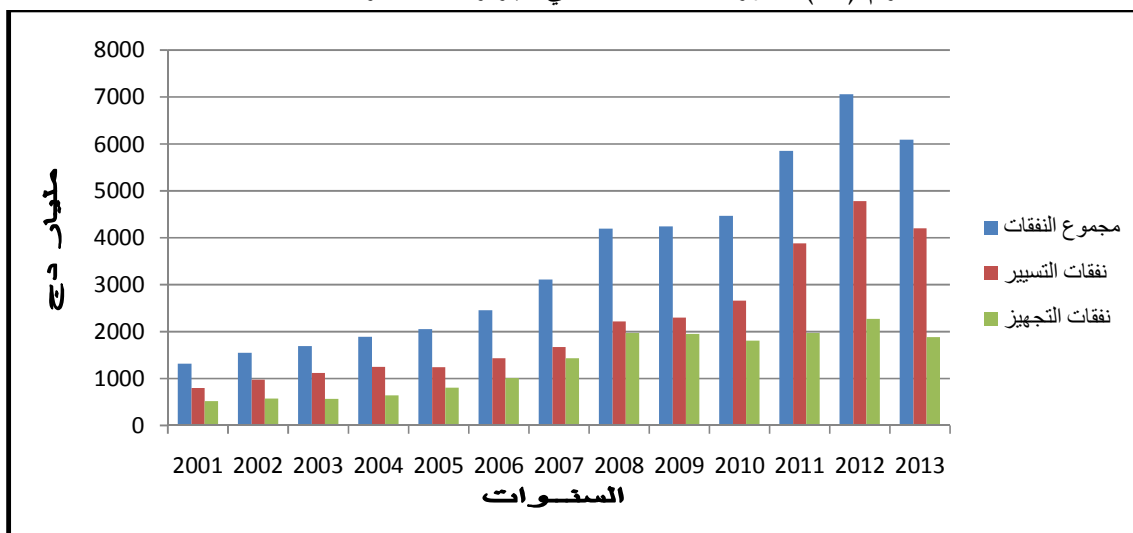
| السنوات | نفقات التشغيل |          | نفقات التجهيز |          | مجموع النفقات العامة |
|---------|---------------|----------|---------------|----------|----------------------|
|         | المبلغ        | النسبة % | المبلغ        | النسبة % |                      |
| 2001    | 798.6         | 60.45    | 522.4         | 39.55    | 1321                 |
| 2002    | 975.6         | 62.92    | 575           | 37.08    | 1550.6               |
| 2003    | 1122.8        | 66.43    | 567.4         | 33.57    | 1690.2               |
| 2004    | 1251.1        | 66.13    | 640.7         | 33.87    | 1891.8               |
| 2005    | 1245.1        | 60.68    | 806.9         | 39.32    | 2052                 |
| 2006    | 1437.9        | 58.62    | 1015.1        | 41.18    | 2453                 |
| 2007    | 1673.9        | 53.85    | 1434.6        | 46.15    | 3108.5               |
| 2008    | 2217.8        | 52.92    | 1973.3        | 47.08    | 4191.1               |
| 2009    | 2300          | 54.16    | 1946.3        | 45.84    | 4246.3               |
| 2010    | 2659          | 59.53    | 1807.9        | 40.47    | 4466.9               |
| 2011    | 3879.2        | 66.27    | 1974.4        | 33.73    | 5853.6               |
| 2012    | 4782.6        | 67.76    | 2275.5        | 32.24    | 7058.1               |
| 2013    | 4204.3        | 69.01    | 1887.8        | 30.99    | 6092.1               |

المصدر: من إعداد الطالب بناء على تجميع معلومات من:

- Banque d'Algérie, **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Rapport 2005, P :183.
- Banque d'Algérie, **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Rapport 2009, P :210.
- Banque d'Algérie, **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Rapport 2013, P :165.

ولتوضيح تطور هذه الأرقام إعتدنا الشكل التالي:

الشكل رقم (10): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2013



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم (04).

**1- نفقات التشغيل:** من خلال الجدول السابق نلاحظ أن نفقات التشغيل قد شهدت إرتفاعا كبيرا حيث إنتقلت من 798.6 مليار دج سنة 2001 إلى 1673.9 مليار دج سنة 2007، لتستمر في الإرتفاع أين سجلت أكبر قيمة لها سنة 2012 بـ 4782.6 مليار دج، وفي سنة 2013 عرفت إنخفاض طفيف لتبلغ 4204.3 مليار دج.

ويرجع إرتفاعها إلى العديد من العوامل أبرزها زيادة أجور موظفي القطاع العمومي، وكذلك تبني الدولة لبرامج تشغيل خاصة كعقود ما قبل التشغيل والإدماج المهني وغيرها من البرامج، إضافة إلى ذلك القيام بتسديد الدين العمومي، كما إرتفعت منح المجاهدين والمصالح الإدارية والمستشفيات والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري.

ونتيجة لذلك، فقد إرتفعت نسبة نفقات التشغيل إلى مجموع النفقات العامة من 52.92 % سنة 2008 إلى 66.27 % سنة 2011 وحوالي 69% سنة 2013.

**2- نفقات التجهيز:** عرفت نفقات التجهيز بدورها زيادة كبيرة خلال الفترة 2001-2013، حيث وصلت إلى 806.9 مليار دج سنة 2005 مقابل 522.4 مليار دج سنة 2001، لتبلغ سنة 2008 ما يعادل 1973.3 مليار دج، في حين تراجعت نفقات التجهيز في كل من سنتي 2009 و 2010 حيث سجلت 1946.3 و 1807.9 مليار دج على التوالي.

لتعود إلى الإرتفاع مجددا حيث إنتقلت من 1974.4 مليار دج سنة 2011 إلى 2275.5 مليار دج سنة 2012 وإنخفضت إلى 1887.8 مليار دج سنة 2013.

وتعكس هذه الزيادة تطبيق البرامج التنموية التي أعطت أهمية للإستثمار والنهوض بالإقتصاد الوطني.

وفيما يخص تطور نسبة نفقات التجهيز إلى إجمالي النفقات، فقد إرتفعت نسبة نفقات التجهيز من 39.55% سنة 2001 إلى 41.18% سنة 2006، وهذا نتيجة تنفيذ المشاريع المخصصة للبنية التحتية في إطار برنامج الإنعاش الإقتصادي. وتواصلت هذه الزيادة لمبالغ نفقات التجهيز وأيضاً تواصل تطور نسبها، حيث قدرت نسبتها سنة 2007 بـ 46.15%، وهذا نتيجة إنطلاق تنفيذ البرنامج الخماسي للإستثمار بهدف تعزيز المشاريع الإقتصادية والإجتماعية.

كما وعرفت نفقات التجهيز أعلى نسبة لها سنة 2008، حيث وصلت إلى 47.08%، بعد ذلك شهدت إنخفاض في نسبتها من 45.84% سنة 2009 إلى 30.99% سنة 2013. من خلال ما سبق يمكن القول أن الجزائر تنتهج سياسة إنفاقية توسعية خاصة بعد إنطلاق البرامج التنموية، محاولة للنهوض بالبنية التحتية، من خلال وضعها لبرامج إستثمارية الهدف منها تخفيض معدل البطالة وتحقيق الرفاهية الإجتماعية...

### المطلب الثالث: الإيرادات العامة في الجزائر وتطورها

تعتبر سياسة الإيرادات العامة إحدى أدوات السياسة المالية لتحقيق أهداف الدولة وتغطية النفقات العامة. كما أن الإيرادات العامة متنوعة فهناك الإيرادات الجبائية والإيرادات غير الجبائية. لهذا سنتناول تقسيمات الإيرادات العامة عند المشرع الجزائري وتطورها خلال الفترة محل الدراسة.

#### أولاً: تصنيف الإيرادات العامة في الجزائر

- تصنف إيرادات الموازنة العامة في الجزائر إلى:<sup>1</sup>
- الإيرادات ذات الطابع الجبائي وكذلك حاصل الغرامات.
  - مداخيل الأملاك التابعة للدولة.
  - التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة والأتاوى.
  - الأموال المخصصة للمساهمات والهبات.
  - التسديد بالرأسمال للقروض والتسيقات الممنوحة من طرف الدولة من الموازنة العامة، وكذلك الفوائد المترتبة عليها.
  - مختلف حواصل الموازنة التي ينص القانون على تحصيلها.
  - مداخيل المساهمات المالية للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي المرخص بها قانوناً.
- وتقسم الإيرادات العامة النهائية المطبقة على موازنة الدولة إلى قسمين هما:
- 1- **الموارد الإجبارية:** وهي الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بصفة إجبارية وبدون مقابل وتتمثل في:
    - أ- **الإيرادات الجبائية:** وتتكون من مختلف الضرائب والرسوم التي تصنف كما يلي:
      - **حاصل الضرائب المباشرة:** والتي تفرض على مختلف أنواع المداخل.

1- ينظر: المادة 11 من القانون رقم 84-17، مرجع سبق ذكره.

- **حقوق التسجيل والطابع:** تفرض على بعض العقود القانونية كحقوق التسجيل، نقل الملكية أو الطوابع.
- **حاصل الرسوم المختلفة على الأعمال:** يتم فرضها على مجمل المواد الإستهلاكية لذلك تعتبر ضرائب غير مباشرة على الإستهلاك.
- **حاصل الضرائب غير المباشرة:** وتتكون من الضرائب غير المباشرة على الإستهلاك ولكنها تخص فقط المنتجات غير الخاضعة للضرائب على رقم الأعمال.
- **الحقوق الجمركية:** يتم فرض هذه الضريبة على عمليات التجارة الخارجية فهي تمس كل المنتجات الموجهة للإستيراد والتصدير.
- **الجباية البترولية:** وتتكون هذه الجباية من الضريبة على إنتاج البترول السائل، الضريبة على الأرباح الناتجة عن النشاطات البترولية المتعلقة بالبحث والإستغلال والنقل عبر القنوات.
- ب- **الحصة المستحقة للدولة من أرباح المؤسسات العمومية:** بحيث يتم تحديد هذه الحصة بـ 50% لمؤسسات قطاع الخدمات و 15 % للمؤسسات المنتجة للسلع من الأرباح الصافية للمؤسسات وذلك بعد إقتطاع حصة إشتراكات العمال، بحيث تخضع هذه الضريبة لعدة قواعد مثل التصريح السنوي والتحصيل إلى غير ذلك من القواعد.
- ج- **الغرامات:** وهي عبارة عن عقوبة مالية تفرضها المؤسسات القانونية مثل مجلس المحاسبة والمحاكم، وقد يفرضها مفتشي الأسعار أو مفتشي الجمارك، بحيث تفرض هذه الغرامات على الأشخاص المخالفين للنصوص التي تضعها الحكومة.
- 2- **الموارد الإختيارية:** يضم هذا النوع من الضرائب الإشتراكات أو الضرائب المدفوعة إراديا من قبل الأشخاص، ويكون الدفع إراديا وليس إجباريا مقابل إستفادتهم من سلعة أو خدمة معينة تؤديها لهم الدولة، وبالتالي يضم هذا النوع المساهمات المدفوعة إختياريا من قبل الأفراد جراء حصولهم على سلع وخدمات من قبل الدولة، وأهم أنواع الموارد الإختيارية نذكر:
  - أ- **حاصل دخل أملاك الدولة:** وهي كل الموارد التي تحصل عليها الدولة عن طريق تصفيتها لثرواتها أو إستغلالها في شكل إجازة أو خدمة أو رخصة، ومنه نجد أن هذا النوع من المداخل ينقسم إلى قسمين:
    - **مداخل الإستغلال:** (مثلا مداخل إستغلال المناجم والمقالع).
    - **مداخل التصفية:** وهي تلك المداخل التي تحصل عليها الدولة جراء قيامها ببيع السلع التي تمتلكها والتي أصبحت لا تمثل منفعة بالنسبة لها ومثال ذلك بيع الأراضي والعقارات...إلخ.
  - ب- **التكاليف المدفوعة مقابل الخدمات المؤداة والأتاوى:** وتعتبر عن كل المكافآت المقبوضة من طرف الدولة مقابل إستعمال خدماتها، وتتمثل في المكافآت المحصلة من النشاطات الصناعية و التجارية، أو المالية، أو الإدارية...إلخ.

ج- الأموال المخصصة للمساهمات والهبات: تقدم هذه الأموال بدون مقابل بحيث يخص الأمر المساهمة المالية غير الإجبارية للأفراد من أجل تمويل نفقة عمومية وتعتبر قيمة هذه المداخل غير محددة، وعليه فإن الإيرادات العامة النهائية المطبقة على الموازنة العامة للدولة والمصنفة في الجدول (أ) الملحق لقانون المالية، تظهر كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (05): الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة سنة 2013 (الجدول أ)

| المبالغ ( بآلاف دج ) | إيرادات الميزانية                                            |
|----------------------|--------------------------------------------------------------|
|                      | 1- الموارد العادية                                           |
|                      | 1.1 الإيرادات الجبائية                                       |
| 903.000.000          | 201-001- حواصل الضرائب المباشرة.....                         |
| 49.400.000           | 201-002- حواصل التسجيل والطابع.....                          |
| 649.200.000          | 201-003- حواصل الرسوم المختلفة على الأعمال .....             |
| 324.200.000          | ( منها الرسم على القيمة المضافة على المنتجات المستوردة)..... |
| 1.500.000            | 201-004- حواصل الضرائب غير المباشرة.....                     |
| 228.300.000          | 201-005- حواصل الجمارك.....                                  |
| 1.831.400.000        | المجموع الفرعي (1)                                           |
|                      | 1.2 الإيرادات العادية:                                       |
| 20.000.000           | 201-006- حاصل دخل أملاك الدولة.....                          |
| 62.700.000           | 201-007- الحواصل المختلفة للميزانية.....                     |
| -                    | 201-008- الإيرادات النظامية.....                             |
| 82.700.000           | المجموع الفرعي (2)                                           |
|                      | 1.3 الإيرادات الأخرى                                         |
| 290.000.000          | الإيرادات الأخرى.....                                        |
| 290.000.000          | المجموع الفرعي (3)                                           |
| 2.204.100.000        | مجموع الموارد العادية                                        |
|                      | 2- الجبائية البترولية                                        |
| 1.615.900.000        | 201-011- الجبائية البترولية.....                             |
| 3.802.000.000        | المجموع العام للإيرادات                                      |

المصدر: القانون رقم 12-12، مرجع سبق ذكره.

### ثانيا: تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2013

تميزت هذه الفترة من الدراسة بالارتفاع المستمر للإيرادات العامة، أين تعتبر الجبائية البترولية من أهم الموارد المالية للموازنة العامة للدولة، والجدول التالي يوضح لنا ذلك.

الجدول رقم (06): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2013

الوحدة: مليار دج

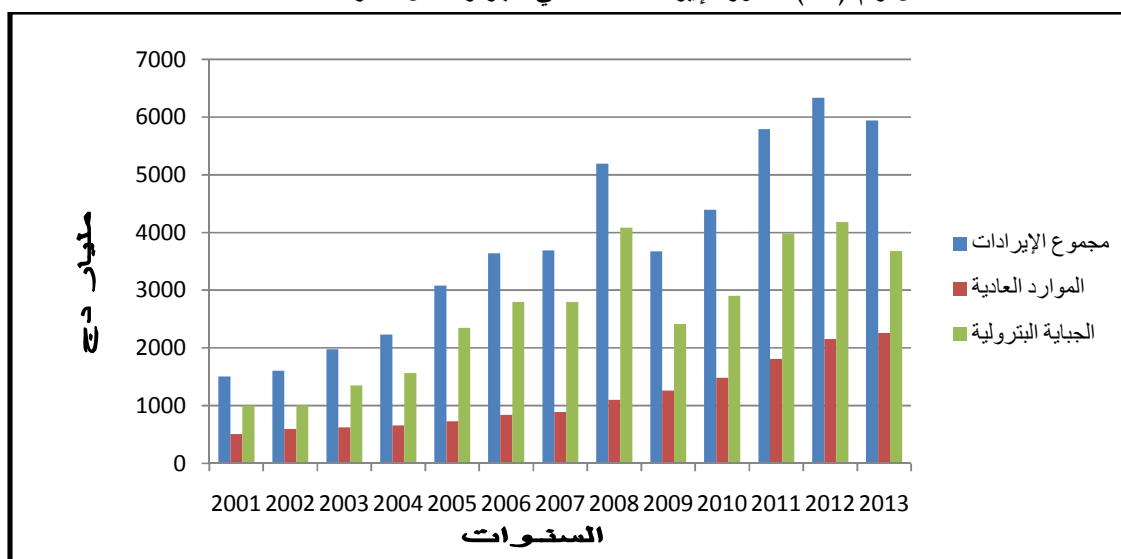
| السنوات | الموارد العادية |          | الجبائية البترولية |          | مجموع الإيرادات العامة |
|---------|-----------------|----------|--------------------|----------|------------------------|
|         | المبلغ          | النسبة % | المبلغ             | النسبة % |                        |
| 2001    | 504.1           | 33.48    | 1001.4             | 66.52    | 1505.5                 |
| 2002    | 595.4           | 37.14    | 1007.9             | 62.86    | 1603.3                 |
| 2003    | 624.4           | 31.62    | 1350               | 68.38    | 1974.4                 |
| 2004    | 659             | 29.56    | 1570.7             | 70.44    | 2229.7                 |
| 2005    | 729.9           | 23.68    | 2352.7             | 76.32    | 3082.6                 |
| 2006    | 840.8           | 23.10    | 2799               | 76.90    | 3639.8                 |
| 2007    | 891             | 24.16    | 2796.8             | 75.84    | 3687.8                 |
| 2008    | 1101.9          | 21.23    | 4088.6             | 78.77    | 5190.5                 |
| 2009    | 1263.3          | 34.37    | 2412.7             | 65.63    | 3676                   |
| 2010    | 1487.9          | 33.87    | 2905               | 66.13    | 4392.9                 |
| 2011    | 1810.4          | 31.27    | 3979.7             | 68.73    | 5790.1                 |
| 2012    | 2155            | 33.99    | 4184.3             | 66.01    | 6339.3                 |
| 2013    | 2262.8          | 38.09    | 3678.1             | 61.91    | 5940.9                 |

المصدر: من إعداد الطالب بناء على تجميع معلومات من:

- Banque d'Algérie, **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Rapport 2005, P :182.
- Banque d'Algérie, **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Rapport 2009, p :209.
- Banque d'Algérie, **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Rapport 2013, P :164.

ولتوضيح تطور هذه الأرقام إعتدنا الشكل التالي:

الشكل رقم (11): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2013



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم (06)

- 1- **الموارد العادية:** عرفت الموارد العادية تطورا مستمرا، حيث بدأت بـ 504.1 مليار دج مع نسبة وصلت إلى 33.48%، وبلغت سنة 2003 مبلغ قدره 624.4 مليار دج، وهذا راجع إلى:<sup>1</sup>
  - تطور حاصل الرسوم على الأعمال المختلفة بنسبة 3.6 % أي ما يعادل 222.7 مليار دج نهاية 2002 و 230.6 مليار دج في ديسمبر 2003.
  - زيادة الضرائب على الدخل الإجمالي بنسبة 20.5 %.
  - زيادة TVA على الواردات بنسبة 27.6 %.
  - تطور الإيرادات الأخرى حيث بلغت عام 2001 مبلغ 143.8 مقابل 40 مليار دج عام 2000.
- خلال الفترة 2004-2013، تواصل الارتفاع المستمر للموارد العادية، لتبلغ ما نسبته 34.37 % من مجموع الإيرادات العامة، وبمبلغ يقدر بـ 1263.3 مليار دج في سنة 2009، ثم 38.09 % بمبلغ يقدر بـ 2262.8 مليار دج سنة 2013.
- يفسر هذا الأداء الجيد بتطور حصيلة الضرائب الخاصة بالتجارة، كما إرتفعت حصيلة الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة على الواردات نتيجة تحرير التجارة الخارجية. كما إتجهت الضرائب نحو الارتفاع، وذلك نتيجة التدابير المتخذة ضمن برامج التصحيح المتبعة في المجال الضريبي والتي منها ما يتعلق بعصرنة الهياكل المسيرة لهذا القطاع وتحديثها.
- هذا إضافة إلى الإجراءات المتخذة من طرف الدولة في محاربة الغش والتهرب الضريبي وعصرنة الإدارة الجبائية، ويمكن ملاحظة هذا التطور من خلال ما يلي:
- زيادة حصيلة IRG حيث كانت تقدر سنة 2006 بمبلغ 96080 مليون دج لترتفع سنة 2007 إلى 12270 مليون دج، كما عرفت القيمة المضافة على الواردات إرتفاعا أيضا حيث قدرت سنة 2007 بمبلغ 170470 مليون دج مقابل 142000 مليون عام 2006.<sup>2</sup>
- عرفت IRG نسبة نمو قدره 28 % في نهاية سبتمبر من سنة 2009 مقابل 13.7 % سنة 2008، كما أن IBS عرفت هي الأخرى نمو قدره 82.6 % نهاية سبتمبر من عام 2009، مقابل 29.5 % سنة 2008، نمو حاصل التسجيل والطابع بنسبة 7.3 %، وحاصل الرسم على الأعمال المختلفة بنسبة 12.8 % ما بين 2008 و 2009.<sup>3</sup>
- عرفت الإيرادات الجبائية نمو قدره 12.3 % ما بين 2009 و 2010، حيث شكلت حصيلة الضرائب بمختلف أنواعها 83 % من الإيرادات الجبائية سنة 2010، وكذلك إرتفاع الإيرادات الغير جبائية من 9.2 % إلى 12.4 % سنتي 2009 و 2010 على التوالي.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - Pour Savoir Plus, Ministère des Finances , **La Conjonction au Premier Semestre et de Second Semestre 2003.**

<sup>2</sup> - Ministère Des Finances , **Le Comprtoment des Principaux Indicateurs Macroéconomique et Financiers En 2007**, P :15.

<sup>3</sup> - Ministère Des Finances, **Le Comprtoment des Principaux Indicateurs Macroéconomique et Financiers En 2009**, P P :8-11.

<sup>4</sup> -Banque d'Algérie, **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Rapport 2010, P: 58.

- إرتفعت الإيرادات الضريبية بنسبة 29.9 % في 2012 لتبلغ 1984.3 مليار دج مقابل إرتفاع نسبته 17.7 % في 2011. ترجع هذه الزيادات أساسا إلى زيادة الضرائب على الدخل والحقوق الجمركية اللذان ساهما بحوالي 44 % (53.7 % في 2011) و 29 % (17.7 % في 2011) على التوالي في زيادة الإيرادات الضريبية<sup>1</sup>.

**2- الجباية البترولية:** من الملاحظ أن الجباية البترولية قد عرفت إرتفاعا مستمرا في معظم فترات الدراسة، كما أنها تمثل مصدرا مهما جدا في رفع إيرادات الدولة.

إذ تميزت الألفية الثالثة بالإرتفاع الشديد في أسعار المحروقات، حيث وصل سعر البرميل إلى 28.5 دولار (13.22 دولار للبرميل سنة 1999)، مما أدى إلى إرتفاع حصيللة الجباية البترولية، حيث بلغت 1001.4 مليار دج سنة 2001 (66.52% من مجموع الإيرادات)، بعدها عرفت أسعار المحروقات بعض الإنخفاض النسبي، حيث بلغ سعر البرميل 25.24 دولار سنة 2002، إلا أن هذا الإنخفاض لم يؤثر على الحصيللة التي إستمرت في الإرتفاع، في مقابل إنخفاض نسبتها وذلك لإرتفاع نسبة مساهمة الموارد العادية في محاولة من الدولة لتتويع مصادر إيراداتها<sup>2</sup>.

وفي سنة 2004 انتقلت حصيللة الجباية البترولية إلى 1570.7 مليار دج، حيث نجد أن نسبة الصادرات من المحروقات المقومة بالدينار زادت بنسبة 21.6 %، ويفسر ذلك بأثر التغيرات التي طرأت على سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي، حيث زادت قيمة الدينار في المتوسط السنوي بـ 76%<sup>3</sup>.

خلال الفترة 2006-2008، عرفت الجباية البترولية إستمرار تطورها لتصل إلى أعلى مستوياتها سنة 2008 حيث سجلت مبلغ 4088.6 مليار دج مع إرتفاع نسبته 78.77 % من إجمالي الإيرادات لنفس السنة ويرجع ذلك إلى إرتفاع أسعار المحروقات حيث وصلت عام 2008 إلى 99 دولار للبرميل.

وفي سنة 2009 عرفت الجباية البترولية إنخفاضا محسوسا حيث قدرت بـ 2905 مليار دج وذلك راجع إلى إنخفاض سعر البترول حيث بلغ متوسط سعره 76.2 دولار للبرميل، ثم عاودت الإرتفاع لتصل إلى 3979.7 مليار دج سنة 2011، وذلك بفضل إستقرار أسعار المحروقات عند مستوى مرتفع (112.9 دولار للبرميل في 2011).

إنخفضت إيرادات الجباية البترولية في 2013 مقفلة السنة بمبلغ قدره 3678.1 مليار دج مقابل 4184.3 مليار دج سنة 2012.

<sup>1</sup> -Banque d'Algérie, **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Rapport 2011, P: 98.

<sup>2</sup> -بوفليح نبيل، "صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة لضبط وتعديل الموازنة العامة"، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف -الجزائر-، 2004، ص ص: 250-251.

<sup>3</sup> -Ministère Des Finances, Direction Générale de la prévision et des Politiques, **La Situation Economique et Financière à Fin 2004**, P :11.

أما نسبة مساهمة الجباية البترولية في إجمالي الإيرادات ورغم إنخفاضها نوعا ما في السنوات الأخيرة مقارنة بالسنوات الماضية ( سجلت نسبة 61.91% سنة 2013 مقابل 78.77% سنة 2008) إلا أنها تبقى مسيطرة على إجمالي الإيرادات في الجزائر.

ومن هذا المنطلق يتضح جليا حتمية تطوير الإيرادات الأخرى خاصة الضريبية منها لتحل محل الجباية البترولية، أو على الأقل لكي لا تتعرض إيرادات الدولة إلى الإختلال في حال حدوث اضطرابات إقتصادية تؤدي إلى حدوث صدمات خارجية تؤثر في الأسعار العالمية للنفط مثل ما حدث في الأزمة العالمية الأخيرة.

### المطلب الرابع: الموازنة العامة في الجزائر وتطورها

سنتناول من خلال هذا المطلب ماهية الموازنة العامة بالجزائر، وكذلك سنقوم بتحليل تطور رصيدها طوال فترة الدراسة.

#### أولا: ماهية الموازنة العامة في الجزائر

سننتقل إلى تعريف الموازنة العامة في الجزائر ومختلف مراحل إعدادها في الجزائر.

#### **1- تعريف الموازنة العامة في التشريع الجزائري**

لقد عرف المشرع الجزائري الموازنة العامة للدولة على أنها: " تتشكل الموازنة العامة للدولة من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها"<sup>1</sup>.

كما يعرف قانون 90-21 الموازنة بأنها: "الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموعة الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز الداخلة والنفقات بالرأس مال وترخص بها"<sup>2</sup>.

#### **2- تحضير الموازنة العامة في الجزائر**

تتولى الحكومة مهمة تحضير الموازنة العامة، ويعود هذا الإختصاص إلى وزارة المالية، وذلك بالتضامن مع القطاعات الأخرى، وذلك وفقا لما يلي:<sup>3</sup>

أ- الأعمال الأولية لمديرية الميزانية لوزارة المالية: تقوم هذه الهيئة بالتعاون مع باقي المديريات المختصة بوزارة المالية بتقييم شامل لمجموع الإيرادات والنفقات، لتتمكن بذلك من تقديم عرض تتحدد فيه المعالم الكبرى للوضعية الإقتصادية والمالية للبلاد.

ب- مناقشة العرض التقييمي داخل مجلس الحكومة: يقدم وزير المالية العرض التقييمي في إجتماع مجلس الحكومة ليتم مناقشته مع باقي الوزراء وتحديد الأولويات المتعلقة بكل قطاع.

1- ينظر: المادة 06 من القانون رقم 84-17، مرجع سبق ذكره.

2- ينظر: المادة 03 من القانون رقم 90-21 المؤرخ في 15 أوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية.

3- أحمد هني، مرجع سبق ذكره، ص: 79.

ج- منشورات مديرية الميزانية: تقوم مديرية الميزانية بإعداد منشور يوجه لكافة الوزارات، تحدد لهم فيه المبادئ الواجب إحترامها عند وضع مشروع الميزانية.

د- تحضير الميزانيات القطاعية: يجب الإشارة إلى أن لكل وزارة قطاعية مديرية مكلفة بالميزانية والوسائل توكل لها مهمة تحضير القطاع، فبناء على ما تضمنه المنشور تقوم المديرية بالتنسيق مع كل الهيئات والمصالح التابعة للوزارة المعنية بتحديد مقترحات للميزانية يتم بلورتها ضمن الميزانية القطاعية التي ترسل إلى وزارة المالية، ويجب أن ترفق المقترحات المقدمة من طرف الوزارات القطاعية بوثائق تبررها.

هـ- الفحص النقدي لمقترحات الوزارات القطاعية: يتم في هذه المرحلة دراسة المقترحات في وزارة المالية على النحو التالي:

- دراسة مجموع النفقات مقارنة مع المبررات المرفقة بها.
- محاولة كشف المطالب المبالغ فيها على مستوى النفقات.
- مقارنة كل المقترحات بالمعطيات التي تملكها عن كل وزارة.
- التحقق من عدد المناصب التي تم فتحها في إطار نفقات المستخدمين.

إن الفحص النقدي للمقترحات القطاعية يتوج إما بموافقة وزارة المالية على هذه المقترحات وإما طلب توضيحات إضافية ومبررات حول بعض النفقات، أو مطالبة تخفيض الإعتمادات المقترحة وهي الحالة الأكثر رواجاً.

و- مناقشة المقترحات على المستوى الوزاري: تبدأ في هذه المرحلة المناقشات بين مختلف الوزراء الذين يريدون الدفاع عن مقترحاتهم وبين وزير المالية الذي يرفض كل ما من شأنه رفع مستوى الإنفاق العام أو الإخلال بالتوازنات المالية الكبرى، وترمي هذه المرحلة إلى تقريب وجهات النظر وفي حالة الفشل يعرض المشكل على مجلس الحكومة للفصل فيه.

3- اعتماد الموازنة العامة في الجزائر: بعد إعداد مشروع الموازنة يرفع إلى السلطة التشريعية للمصادقة عليه، حيث يحول مباشرة إلى لجنة المالية والميزانية لدراسته، والتي تحرر تقريراً نهائياً بمجمل التعديلات والتوضيحات التي تراها مناسبة، ثم يحول إلى الجلسة العلنية من أجل المناقشة العامة والتصويت.

حيث يعرض مشروع قانون المالية على الغرفة الأولى ( المجلس الشعبي الوطني) لمناقشته والمصادقة عليه، ثم يرفع مرة ثانية إلى الغرفة الثانية (مجلس الأمة) بهدف المناقشة والمصادقة أيضاً، وهنا قد يصادق على المشروع أو يرفض.

وبعد المصادقة على قانون المالية من قبل البرلمان ( بغرفتيه سواء على حاله أو بعد تعديله) يدخل المشروع المعتمد مرحلته الأخيرة، وهي الإقرار، وهنا يأخذ صفته الرسمية، ويوقع من طرف رئيس الجمهورية وينشر في الجريدة الرسمية.

### ثانيا: تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2013

من خلال تتبع مسار النفقات والإيرادات العامة من 2001 إلى 2013، يمكننا تقدير رصيد الموازنة العامة للدولة في الجدول التالي.

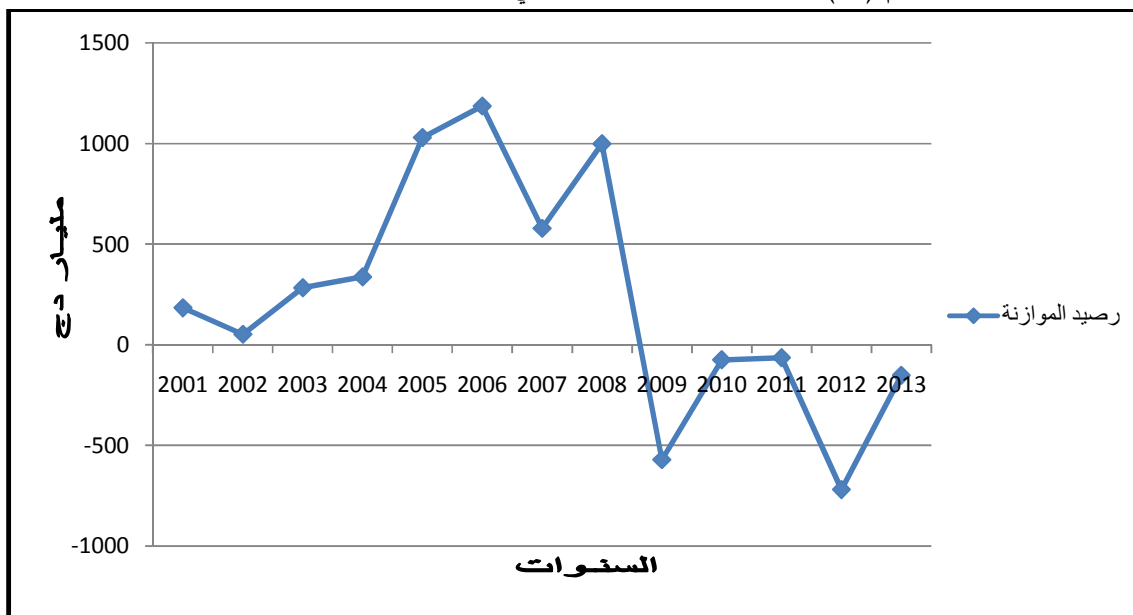
الجدول رقم (07): تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2013

الوحدة: مليار دج

| السنوات | النفقات | الإيرادات | رصيد الموازنة |
|---------|---------|-----------|---------------|
| 2001    | 1321    | 1505.5    | 184.5         |
| 2002    | 1550.6  | 1603.5    | 52.9          |
| 2003    | 1690.2  | 1974.5    | 284.3         |
| 2004    | 1891.8  | 2229.7    | 337.9         |
| 2005    | 2052    | 3082.6    | 1030.6        |
| 2006    | 2453    | 3639.8    | 1186.8        |
| 2007    | 3108.5  | 3687.8    | 579.3         |
| 2008    | 4191.1  | 5190.5    | 999.4         |
| 2009    | 4246.3  | 3676      | -570.3        |
| 2010    | 4466.9  | 4392.9    | -74           |
| 2011    | 5853.6  | 5790.1    | -63.5         |
| 2012    | 7058.1  | 6339.3    | -718.8        |
| 2013    | 6092.1  | 5940.9    | -151.2        |

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول (04) والجدول (06).

الشكل رقم (12): تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2013



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول (07).

من خلال الجدول السابق، نلاحظ أن رصيد الموازنة قد حقق فائضا خلال فترة الإنعاش والنمو الإقتصادي، حيث حقق رصيد الموازنة فائضا بمبلغ 184.5 مليار دج سنة 2001، وإستمر هذا الفائض بالإرتفاع حتى سنة 2006 ليبلغ 1186.8 مليار دج، وبعد التراخي المسجل في رصيد الموازنة سنة 2007 أين وصل إلى 579.3 مليار دج، جدد فائض الموازنة في 2008 العهد مع الزيادات ليبلغ 999.4 مليار دج، ويمكننا تفسير هذا الفائض المحقق في رصيد الموازنة خلال هذه الفترة أساسا إلى الإرتفاع في إيرادات الموازنة العامة، لا سيما الجباية البترولية وذلك على الرغم من الإرتفاع الجوهري في نفقات التشغيل والتجهيز.

وكانت سنة 2009 نقطة التحول في رصيد الموازنة، فبعد الأزمة المالية العالمية شهد العالم ركودا إقتصاديا مس معظم دول العالم وانخفض الطلب العالمي على النفط وهو ما أدى إلى انخفاض أسعاره، ما أثر على إيرادات الجباية البترولية وبالتالي شهدت عجزا كبيرا قدر بـ 570.3 مليار دج سنة 2009. ومع الإرتفاع المحسوس لأسعار النفط إرتفعت معها إيرادات الجباية البترولية، وهو ما أدى إلى انخفاض العجز الموازني ليصل إلى 74 و 63.5 مليار دج سنتي 2010 و 2011 على التوالي. وبالرغم من إستقرار أسعار النفط عند مستوى مرتفع ( 111 دولار للبرميل في 2012 مقابل 112.9 دولار في 2011) أدت الإرتفاعات الحادة للنفقات العامة في 2012 إلى إرتفاع العجز الموازني بشكل كبير أين بلغ ذروته في هذه السنة ليصل إلى 718.8 مليار دج<sup>1</sup>. إنخفض عجز الموازنة في سنة 2013 إلى 151.2 مليار دج وذلك نتيجة انخفاض النفقات العامة.

وفي الأخير تجدر الإشارة إلى أنه ونتيجة لزيادة مداخيل الدولة منذ بداية الألفية الثالثة والنتيجة عن إرتفاع أسعار المحروقات، قامت الدولة بإنشاء صندوق ضبط الموارد الذي أسس بموجب المادة 10 من قانون المالية التكميلي سنة 2000، والتي تنص على أنه يفتح في كتابات الخزينة حسابات تخصيص خاص رقم 103-302 بعنوان صندوق ضبط الموارد، يقيد فيه في جانب الإيرادات فوائض القيم الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات عن تلك المتوقعة ضمن قانون المالية، وكل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق<sup>2</sup>. لتحول إلى هذا الصندوق فوائض الموازنة الناتجة عن الاختلاف ما بين السعر المرجعي لتقدير الموازنة العامة وهو 37 دولار للبرميل الواحد والسعر الجاري له في السوق، وذلك بغرض ضمان إستمرار تنفيذ البرامج حتى ولو تعرضت الجزائر لصدمة عكسية وتراجعت أسعاره وبالتالي فهناك مصادر أخرى تستعملها الحكومة لتمويل المشاريع المخططة.

<sup>1</sup> -Banque d'Algérie, Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Rapport 2012, P :95

<sup>2</sup> - بوحضر رقية، "أثر التمويل البنكي للإستثمار العام ضمن برنامج الإنعاش الإقتصادي على التوازنات النقدية في الجزائر خلال الفترة 2001-2011"، أبحاث المؤتمر الدولي، تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة وإنعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التشغيل، جامعة سطيف 1-الجزائر، 11-12 مارس 2013، ص: 20.

## المبحث الثالث: السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي في

### الجزائر خلال الفترة 2001-2013

عرفت الجزائر خلال الألفية الثالثة إرتفاعا ملحوظا في جانب الإيرادات وهذا راجع إلى إرتفاع الإيرادات البترولية نتيجة إرتفاع أسعار المحروقات، الأمر الذي أدى بالجزائر إلى ضخ ملايين الدينارات بهدف التأثير على أهم المؤشرات الإقتصادية الكلية، الداخلية منها ( معدل النمو، التضخم والبطالة)، وكذا المؤشرات التي تدرس علاقة الجزائر الخارجية ( ميزان المدفوعات، المديونية الخارجية، إحتياطي الصرف)، ومن تم السعي وراء تحقيق التوازن الإقتصادي الكلي.

ومن خلال هذا المبحث سنحاول الوقوف على مختلف هذه التوازنات، ومعرفة دور السياسة المالية في بلوغها خلال الفترة 2001-2013.

### المطلب الأول: مدى مساهمة السياسة المالية في تحقيق التوازن الداخلي

سوف نرى من خلال هذا المطلب دور السياسة المالية المنتهجة خلال الفترة 2001-2013 في تحقيق التوازن الداخلي من خلال تتبع تطور مؤشرات.

#### أولاً: تطور معدلات النمو الإقتصادي

أدى إرتفاع أسعار المحروقات منذ بداية الألفية الثالثة إلى إنتعاش خزينة الدولة والتي سمحت بتسارع وتيرة النمو الإقتصادي خلال السنوات الأولى للعشرية الأولى من الألفية الثالثة، ولكن إبتداء من سنة 2006، عرف معدل النمو الإقتصادي تذبذبا بين الإنخفاض والإرتفاع.

الجدول رقم (08): تطور معدل النمو الإقتصادي والنمو خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2001-2013

الوحدة: نسبة مئوية%

| السنوات             | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 |
|---------------------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| النمو الإقتصادي     | 2.1  | 4.7  | 6.9  | 5.2  | 5.1  | 2    | 3    | 2.4  | 1.6  | 3.6  | 2.8  | 3.3  | 2.8  |
| خارج قطاع المحروقات | 5.4  | 5.3  | 5.9  | 6.2  | 4.7  | 5.6  | 6.3  | 6.7  | 9.6  | 6.3  | 6.1  | 7.1  | 7.1  |

المصدر: من إعداد الطالب بناء على تجميع معلومات من:

-Banque d'Algérie, **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Rapport 2005, p :176.

-Banque d'Algérie, **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Rapport 2009, p :203.

-Banque d'Algérie, **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Rapport 2013, p :159.

نلاحظ أنه وابتداء من سنة 2002 عرف معدل النمو الإقتصادي تحسنا ملحوظا، حيث إنتقل من 2.1% سنة 2001 إلى 4.7% سنة 2002، ليصل إلى أعلى مستوى له سنة 2003 حينها سجل 6.9% والتي بلغ فيها معدل نمو قطاع المحروقات 8.8%، لتستقر بعدها معدلات النمو بين 5.2 % و 5.1 % خلال سنتي 2004 و 2005 على التوالي، ونتيجة لإنخفاض معدل نمو قطاع المحروقات بـ

2.5% سنة 2006 ثم 0.9% سنة 2007 و 2.3% سنة 2008 ثم 8% سنة 2009، تراجعت معدلات النمو الإقتصادي إلى 2% و 3% ثم 2.4% و 1.6% خلال السنوات 2006، 2007، 2008 ف 2009 على التوالي، ومن هنا نشير إلى أن الإقتصاد الجزائري بدأ يعاني من الربع الرابع من سنة 2008، نتيجة انخفاض أسعار النفط والآثار المترتبة على الركود في الإقتصاديات المتقدمة، وإشتداد الأزمة المالية العالمية.

أما في سنة 2010 فقد شهد معدل النمو الإقتصادي تحسنا نسبيا إذ إرتفع ب 3.6% ليتراجع في سنة 2011 إلى 2.8% بسبب ركود لقطاع المحروقات الذي إنخفض ب 2.2% ثم 3.3% خلال سنتي 2010 و 2011 على التوالي، وسجلت سنة 2012 تحسنا طفيفا في النمو الإقتصادي حيث قدر ب 3.3%.

وفي سنة 2013 عرف النشاط الإقتصادي تباطؤا ويرجع هذا إلى تردد نمو الطلب الإجمالي وإنخفاض إنتاج المحروقات حيث قدر إجمالي الناتج الداخلي ب 16569.3 مليار دج بمعدل نمو 2.8%، أي بتراجع 0.5 نقطة مقارنة بسنة 2012، بينما يبقى نمو حجم إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات مستقرا عند 7.1% ويبقى قطاع المحروقات في الجزائر القطاع رقم واحد من حيث نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ( حيث قدرت نسبة مساهمته ب 30% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2013)<sup>1</sup>.

كما شهد معدل النمو خارج قطاع المحروقات تحسنا ملحوظا حيث قدر ب 5.4% سنة 2001 ثم إرتفع إلى 6.2% سنة 2004 بعدها انخفض إلى 4.7% سنة 2005، ليعاود الإرتفاع مجددا أين وصل إلى 9.6% سنة 2009 ثم 7.1% سنة 2013، وبالتالي هذا يقودنا إلى تحليل تطور القيم المضافة للقطاعات في الناتج المحلي الإجمالي، والجدول التالي يوضح لنا ذلك:

<sup>1</sup> -Banque d'Algérie, Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Rapport 2013, op.cit, P :25

الجدول رقم (09): تطور القيم المضافة للقطاعات في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2001-2013  
الوحدة: نسبة مئوية%

| السنوات | الفلاحة | الصناعة | المحروقات | بناء وأشغال عمومية | الخدمات |
|---------|---------|---------|-----------|--------------------|---------|
| 2001    | 13.2    | 2       | -1.6      | 2.8                | 6       |
| 2002    | -1.3    | 2.9     | 3.7       | 8.2                | 5.3     |
| 2003    | 19.7    | 1.5     | 8.8       | 5.5                | 4.2     |
| 2004    | 3.1     | 2.6     | 3.3       | 8                  | 7.7     |
| 2005    | 1.9     | 2.5     | 5.8       | 7.1                | 6       |
| 2006    | 4.9     | 2.8     | -2.5      | 11.6               | 6.5     |
| 2007    | 5       | 0.8     | -0.9      | 9.8                | 6.8     |
| 2008    | -3.8    | 6.2     | -2.3      | 8.7                | 8.6     |
| 2009    | 21.1    | 8.5     | - 8       | 8.5                | 7.7     |
| 2010    | 4.9     | 3.4     | -2.2      | 8.9                | 7.3     |
| 2011    | 11.6    | 3.9     | -3.3      | 5.2                | 7.1     |
| 2012    | 7.2     | 5.1     | -3.4      | 8.2                | 6.4     |
| 2013    | 8.8     | 4.1     | -5.5      | 6.6                | 7.8     |

المصدر: من إعداد الطالب بناء على تجميع معلومات من:

- Banque d'Algérie, **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Rapport 2005, P :176.
- Banque d'Algérie, **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Rapport 2009, P :203.
- Banque d'Algérie, **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Rapport 2013, P :159.

يلاحظ أن القطاع الفلاحي سجل نمو ب 13.2 % سنة 2001 وذلك راجع أساسا إلى ملائمة الظروف المناخية ثم شهد بعدها إنخفاضا ب 1.3 % سنة 2002، ونتيجة تحسن المناخ وصل معدل نمو القطاع الفلاحي إلى 19.7 % سنة 2003 هذه السنة التي بلغت فيها نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي 9.8%<sup>1</sup>. وبعدها إنخفض معدل نمو القطاع الفلاحي إلى 4.9 % سنة 2006. ليحقق معدل نمو إستثنائي قدر ب 21.1 % سنة 2009، هذه السنة التي بلغت فيها نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي 9.3 %<sup>2</sup>، ليعرف بعدها معدلات نمو متذبذبة بين الزيادة والنقصان إلى أن إستقر في حدود 8.8 % سنة 2013 حيث بلغت في هذه السنة نسبة مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي 9.3 %<sup>3</sup>. ويمكن القول أن هذا القطاع يتأثر بالدرجة الأولى بالعوامل المناخية.

<sup>1</sup> -Banque d'Algérie, **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Rapport 2003, P :158.

<sup>2</sup> -Banque d'Algérie, **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Rapport 2009, op.cit, P :202.

<sup>3</sup> -Banque d'Algérie, **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Rapport 2013, op.cit, P :158.

كما يلاحظ أن القطاع الصناعي يبقى معدل نموه ضعيف حيث لم يتعدى حاجز 3 % طوال الفترة 2001-2007، وفي سنة 2008 عرف تطورا ملحوظا أين وصل إلى 6.2%، ثم 8.5% سنة 2009 إلا أنه إنخفض بعدها إلى 5.1% ثم 4.1 % سنتي 2012 و 2013 تواليا. وتبقى مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة جدا (4.6 % سنة 2013، 5.7 % سنة 2009).

أما بالنسبة لقطاع البناء والأشغال العمومية فقد عرف تذبذبا بين الزيادة والنقصان خلال فترة الدراسة، حيث إرتفع معدل نموه من 2.8 % سنة 2001 ليصل إلى 11.6 % سنة 2006، ويعود ذلك إلى زيادة نفقات التجهيز والموجهة أساسا لتطوير البنية التحتية وبناء السكنات والتي ضخمت النمو في هذا القطاع. بعد ذلك شهد معدل نمو هذا القطاع إنخفاضا حيث بلغ 6.6 % سنة 2013، وهذا نتيجة لإنخفاض الإستثمارات العمومية ولإنتهاء الأشغال الكبرى للبنية التحتية ( الطريق السريع، الميتر، السكنات) بقيمة مضافة تقدر بـ 1620.2 مليار دج، تمثل 9.8 % من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي<sup>1</sup>.

هذا وشهد معدل نمو قطاع الخدمات تحسنا ملحوظا حيث سجل 6 % سنة 2001 لينخفض إلى 4.2 % سنة 2003، بعدها عرف معدل نمو هذا القطاع إرتقاعا متواصلا حتى وصل 8.6 % سنة 2008، بعد ذلك شهد قطاع الخدمات إنخفاضا نسبيا أين وصل إلى 7.8 % سنة 2013. وتبقى مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي معتبرة ( 19.9 % سنة 2012 و 23.1 % سنة 2013).

وفي الأخير يمكن القول أن النمو الإقتصادي في الجزائر وبالرغم من النتائج الإيجابية المحققة، إلا أنها تبقى محدودة مقارنة مع حجم الموارد الضخمة التي تم ضخها في الإقتصاد، كما أنها تبقى مرهونة بتغيرات أسعار النفط نظرا لإرتفاع قيمته المضافة في الناتج المحلي الإجمالي.

### ثانيا: تطور معدلات التضخم

يمكننا تحليل تطور معدل التضخم من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (10): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2001-2013

الوحدة: نسبة مئوية%

| السنوات     | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 |
|-------------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| معدل التضخم | 4.2  | 1.4  | 2.6  | 3.5  | 1.3  | 2.3  | 3.6  | 4.6  | 5.7  | 3.9  | 4.5  | 8.8  | 3.2  |

المصدر: من إعداد الطالب بناء على تجميع معلومات من:

- Banque d'Algérie, **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Rapport 2005, P :178.
- Banque d'Algérie, **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Rapport 2009, P :205.
- Banque d'Algérie, **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Rapport 2013, P :161.

<sup>1</sup> -Banque d'Algérie, **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Rapport 2013, op.cit, p: 28.

سجل معدل التضخم سنة 2001 إرتفاعا ملحوظا قدر بـ 4.2% مقارنة بالتضخم المستهدف للسياسة النقدية والمحدد بـ 3% ومرد ذلك هو نمو الكتلة النقدية بنسبة 22.30% والتي تزامنت مع إنطلاق برنامج الإنعاش الإقتصادي، لينخفض معدل التضخم إلى 1.4% سنة 2002 نتيجة إنخفاض نمو الكتلة النقدية إلى 17.3%. شهدت سنة 2004 إرتفاعا في معدل التضخم حيث سجل في هذه السنة 3.5%، ويرجع ذلك في جزء مهم منه لنمو فائض السيولة بمعدل 36.29%<sup>1</sup>.

ليعود إلى الإنخفاض مرة أخرى سنة 2005 أين سجل 1.3%، ويرجع هذا التحسن إلى الإنعكاس الإيجابي لإستقرار الإقتصاد الكلي على الوضع المالي والنقدي خلال سنوات تنفيذ برنامج الإنعاش الإقتصادي.

عاود معدل التضخم الإرتفاع ابتداء من سنة 2006 ليسجل معدل 2.3% بفعل التوسع في السياسة المالية وإنطلاق برنامج دعم النمو الإقتصادي، ليستمر في الإرتفاع أين وصل إلى 5.7% سنة 2009.

وفي سنة 2010 تراخى معدل التضخم السنوي إلى 3.9%، وشهدت سنة 2012 مستوى قياسي لمعدل التضخم بـ 8.8% مقابل 4.5% في سنة 2011 نتيجة الزيادات في أجور العاملين في القطاع الحكومي بأثر رجعي بدءا من جانفي 2008. وشهدت سنة 2013 تحكما في معدل التضخم حيث سجل 3.2% وهو أدنى تضخم منذ 7 سنوات.

هذا ويرجع بعض المحللين الإقتصاديين العوامل التي تتولد عنها الضغوط التضخمية في الجزائر إلى التوسع في الإنفاق الكلي، الزيادة في تكاليف الإنتاج والمتمثلة أساسا في زيادة كتلة الرواتب والأجور، زيادة الكتلة النقدية.

ولكن ما يمكن قوله عموما أن معدلات التضخم جاءت مستقرة بالنظر إلى حجم البرامج المالية المخصصة وحجم النفقات العامة خلال هذه الفترة وكذلك مقارنة بالفترة التي سبقتها أين بلغت سنة 1995 مستوى قياسي بـ 29.5%. وتعود هذه النتائج الإيجابية خلال فترة الدراسة إلى التحكم في السيولة النقدية المعتمدة من طرف الحكومة وبنك الجزائر من خلال السياسة الجبائية المعتمدة والسياسة النقدية المنتهجة، وكذلك يمكن تفسير هذه النتائج بإستجابة القطاع الإنتاجي أي مستويات العرض الكلي للسياسة التوسعية المعتمدة خلال هذه الفترة ولو أنها لم تكن في الإطار المنشود.

1- علي لزعر، "الفوائض النقدية ومحددات التضخم في الجزائر 1990-2009"، مخبر مالية، بنوك وإدارة أعمال، جامعة محمد خيضر، بسكرة -الجزائر -، 2012، ص: 194.

### ثالثا: تطور معدلات البطالة

كان من ضمن عمليات التحرير والإندماج في الإقتصاد العالمي هو ضرورة إشراك القطاع الخاص، فبدأت عملية إعادة هيكلة المؤسسات وخصوصتها والتي نتج عنها إرتفاع معدلات البطالة بسبب عدم القدرة على المنافسة وغياب سياسة تشغيل واضحة ولعلاج هذا المشكل، وابتداء من سنة 2001 تم إعتداد البرامج التنموية وزيادة الإنفاق الحكومي في جميع القطاعات إغتاما لفرصة إرتفاع أسعار المحروقات وتحسن مداخل الدولة والهدف منه تخفيض البطالة.

والجدول الموالي يبين لنا تطور معدلات البطالة في الجزائر.

الجدول رقم (11): تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2013

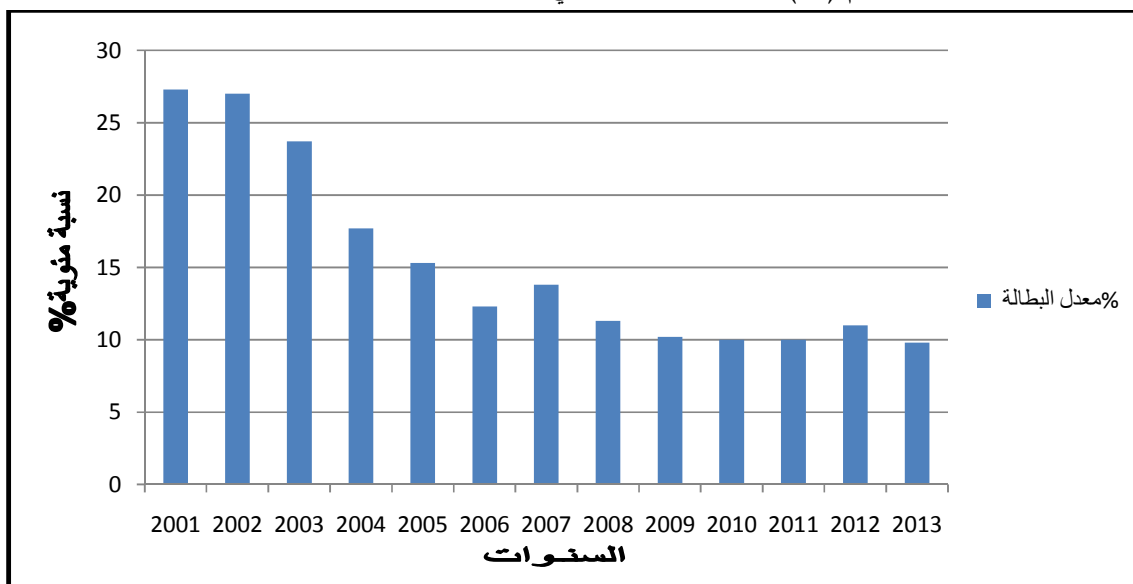
الوحدة: نسبة مئوية%

| السنوات      | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 |
|--------------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| معدل البطالة | 27.3 | 27   | 23.7 | 17.7 | 15.3 | 12.3 | 13.8 | 11.3 | 10.2 | 10   | 10   | 11   | 9.8  |

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على بيانات مستخرجة من الديوان الوطني للإحصاء ONS موقع إلكتروني، تاريخ الإطلاع: 2015/04/21، ساعة الإطلاع: 21:25 <http://www.ons.dz/-Emploi-et-chomage-.html>

ولتوضيح تطور هذه الأرقام نستعين بالشكل التالي:

الشكل رقم (13): تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2013



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول (11).

يتضح لنا جليا من خلال الجدول أن معدلات البطالة عرفت إنخفاضا محسوسا في فترة الدراسة. إذ إنخفضت نسبتها إلى أكثر من النصف في غضون خمس سنوات حيث إنتقلت من 27.3 % سنة 2001 إلى 12.3 % سنة 2006 لتقارب الثلث سنة 2013 حيث قدرت بـ 9.8 %. ونعتقد أن النتائج

الإيجابية المسجلة في مجال خلق مناصب الشغل وتقليص البطالة خلال السنوات الأخيرة تعود للأثر البالغ لارتفاع أسعار النفط على تحسن الوضع الإقتصادي في بلادنا، وكذلك تحسن الوضعية الأمنية للبلاد التي ساعدت على الإستقرار السياسي وتحسن المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية، وقد ساهمت فيها بقدر كبير المجهودات المعتبرة التي بذلتها الدولة عن طريق مجموعة من برامج التشغيل ووكالات دعم تشغيل الشباب، ومن بين هذه البرامج جهاز الإدماج المهني للشباب، عقود ما قبل التشغيل، الوكالة الوطنية لدعم الشباب عن طريق المؤسسة المصغرة، والصندوق الوطني للتأمين على البطالة للتكفل بالعمال الذين تم تسريحهم من مناصب شغلهم، هذا بالإضافة إلى الآليات الجبائية وشبه جبائية المحفزة للإستثمار والداعمة لإستحداث مناصب الشغل<sup>1</sup>.

علاوة على هذا فإن إنعاش الإستثمارات العمومية والخاصة عن طريق كل من البرنامج الوطني للتنمية الفلاحة والريفية الذي سجل منذ إنطلاقه سنة 2000 إلى سنة 2004 إنشاء 822157 منصب عمل، وبرنامج الإنعاش الإقتصادي الذي جرى تنفيذه في الفترة الممتدة من 2001 إلى 2004 والذي تمكن من خلق 751812 منصب شغل، وكذا الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار التي أنشأت 74173 منصب شغل خلال سنة 2004<sup>2</sup>.

واصلت الجزائر خلال برنامج دعم النمو 2005-2009 خفض معدلات البطالة، وعلى إثره واصلت معدلات البطالة إنخفاضها من 15.3 % سنة 2005 إلى 11.3 % سنة 2008 ثم 10.2 % سنة 2009، ففي الفترة الممتدة ما بين 2005-2007 تم إنشاء 1120000 منصب شغل بنسبة 61 % مما كان مسطرا له<sup>3</sup>.

وسجلت معدلات البطالة خلال السنوات 2011، 2012 و 2013 إنخفاضا محسوسا فيها وذلك بـ 10 % و 11 % و 9.8 % على التوالي.

ويمكن توضيح القطاعات التي ساهمت في خلق مناصب الشغل خلال فترة الدراسة من خلال الجدول التالي.

1- المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، "تقرير حول الظرف الإقتصادي والإجتماعي"، 2008، ص: 45.

2- المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، "تقرير حول الظرف الإقتصادي والإجتماعي"، 2004، ص: 113-114.

3- المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، "تقرير حول الظرف الإقتصادي والإجتماعي"، 2007، ص: 26.

الجدول رقم (12): عدد ونسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في خلق مناصب الشغل خلال الفترة 2001-2013  
الوحدة: بالآلاف

| السنوات | الزراعة  |       | الصناعة  |       | بناء وأشغال عمومية |       | الخدمات والتجارة |       | المجموع |
|---------|----------|-------|----------|-------|--------------------|-------|------------------|-------|---------|
|         | النسبة % | العدد | النسبة % | العدد | النسبة %           | العدد | النسبة %         | العدد |         |
| 2001    | 21.07    | 1312  | 13.82    | 861   | 10.44              | 650   | 54.67            | 3405  | 6228    |
| 2002    | 22.79    | 1438  | 7.99     | 504   | 13.63              | 860   | 55.59            | 3507  | 6309    |
| 2003    | 21.13    | 1412  | 12.03    | 804   | 11.96              | 799   | 54.88            | 3667  | 6682    |
| 2004    | 20.73    | 1617  | 13.60    | 1061  | 12.41              | 968   | 53.25            | 4153  | 7799    |
| 2005    | 17.17    | 1381  | 13.16    | 1059  | 15.07              | 1212  | 54.60            | 4393  | 8045    |
| 2006    | 18.15    | 1610  | 14.25    | 1264  | 14.18              | 1258  | 53.42            | 4738  | 8870    |
| 2007    | 13.62    | 1171  | 11.96    | 1028  | 17.73              | 1524  | 56.68            | 4872  | 8595    |
| 2008    | 13.69    | 1252  | 12.48    | 1141  | 17.22              | 1575  | 56.61            | 5178  | 9146    |
| 2009    | 13.11    | 1242  | 12.61    | 1194  | 18.14              | 1718  | 56.14            | 5318  | 9472    |
| 2010    | 11.67    | 1136  | 13.73    | 1337  | 19.37              | 1886  | 55.23            | 5377  | 9736    |
| 2011    | 10.77    | 1034  | 14.24    | 1367  | 16.62              | 1595  | 58.37            | 5603  | 9599    |
| 2012    | 8.97     | 912   | 13.13    | 1335  | 16.35              | 1663  | 61.55            | 6260  | 10170   |
| 2013    | 10.58    | 1141  | 13.04    | 1407  | 16.60              | 1791  | 59.78            | 6449  | 10788   |

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على بيانات مستخرجة من الديوان الوطني للإحصاء ONS، موقع إلكتروني، تاريخ الإطلاع: 2015/04/22، ساعة الإطلاع: 18:22. <http://www.ons.dz/-Emploi-et-chomage-.html>

يتضح لنا من الجدول أعلاه أن القطاعات الاقتصادية تساهم بدرجة متفاوتة في خلق مناصب الشغل وبالتالي التقليل من نسبة البطالة. حيث نلاحظ أن هناك تذبذب كبير في خلق مناصب الشغل في قطاع الزراعة، ويرجع ذلك إلى كون هذا القطاع يعاني من نسبة نمو غير مستقرة نظرا لتأثره بعوامل خارجية كموسم الأمطار والجفاف لذلك يبقى في حالة عدم استقرار.

أما قطاع الصناعة في شقه العمومي قد عرف تحسنا نسبيا في خلق مناصب الشغل خلال السنوات الأخيرة، إلا أن نسبته تبقى ضعيفة حيث قدرت بـ 13.04% سنة 2013 ويرجع ذلك إلى ضعف معدل الاستثمار في هذا القطاع إضافة إلى عوامل أخرى تسييرية وتنظيمية رغم الإرادة المعلنة من طرف السلطات العمومية لإعادة تنشيط هذا القطاع.

بينما قطاع البناء والأشغال العمومية الذي لم يساهم بشكل كبير في خلق مناصب الشغل، عرف تطورا كبيرا ابتداء من سنة 2005 حيث إنتقل معدل خلق مناصب الشغل من 10.44% سنة 2001 إلى 15.07% سنة 2005 ثم 19.37% سنة 2010 وهذا بفضل مشروع الإنعاش الإقتصادي ودعم النمو، ليشهد بعد ذلك إنخفاضا حيث قدر بـ 16.6% سنة 2013.

فيما نجد أن قطاع الخدمات إستحوذ على حصة الأسد في خلق مناصب الشغل، حيث فاقت نسبته

50 % طوال فترة الدراسة وسجل أعلى نسبة له سنة 2012 بـ 61.55 %.

ومنه يتضح لنا أن السلطات الحكومية قد أولت أهمية كبيرة لمكافحة البطالة من خلال برامج التشغيل ووكالات دعم تشغيل الشباب عن طريق زيادة الإنفاق الكلي والإعفاء من الضرائب.

### المطلب الثاني: مدى مساهمة السياسة المالية في تحقيق التوازن الخارجي

تعزيزت الوضعية المالية الخارجية للجزائر منذ بداية سنة 2000 بفضل إنتعاش ميزان المدفوعات الذي شكل قاعدة لهذه الوضعية، وقد سمح هذا التحسن في الوضعية المالية الخارجية بتحقيق فوائض في رصيد ميزان المدفوعات و تخفيض مؤشرات الدين الخارجي لا سيما من خلال الدفع المسبق للديون، وتسجيل نمو معتبر على مستوى إحتياطي الصرف.

#### أولاً: تطور وضعية ميزان المدفوعات خلال الفترة 2001-2013

لقد كان للتطورات الخارجية دور كبير ورئيسي في التأثير على التوازنات الخارجية للإقتصاد الجزائري، وذلك لإعتماد الكلي على أسعار البترول والذي تشكل صادراته أكثر من 97 % من إجمالي الصادرات، وهو ما إنعكس إيجاباً على وضع ميزان المدفوعات في الجزائر.

والجدول التالي يوضح لنا تطور أرصدة ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2001-2013

الجدول رقم (13): تطور أرصدة ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2001-2013

الوحدة: مليار دولار

| السنوات              | 2001  | 2002  | 2003  | 2004  | 2005  | 2006  | 2007  | 2008  | 2009  | 2010  | 2011  | 2012  | 2013  |
|----------------------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|
| رصيد الحساب الجاري   | 7.06  | 4.37  | 8.84  | 11.12 | 21.18 | 28.95 | 30.54 | 34.45 | 0.40  | 12.14 | 17.76 | 12.41 | 0.83  |
| الميزان التجاري      | 9.61  | 6.70  | 11.14 | 14.27 | 26.47 | 34.06 | 34.24 | 40.6  | 7.78  | 18.20 | 25.96 | 20.16 | 9.38  |
| الصادرات             | 19.09 | 18.71 | 24.47 | 32.22 | 46.33 | 54.74 | 60.59 | 78.59 | 45.18 | 57.09 | 72.88 | 71.73 | 64.37 |
| المحروقات            | 18.53 | 18.11 | 23.99 | 31.55 | 45.59 | 53.61 | 59.61 | 77.19 | 44.41 | 56.12 | 71.66 | 70.58 | 63.32 |
| أخرى                 | 0.56  | 0.61  | 0.47  | 0.67  | 0.74  | 1.13  | 0.98  | 1.40  | 0.77  | 0.96  | 1.22  | 1.15  | 1.05  |
| الواردات             | 9.48  | 12.01 | 13.32 | 17.95 | 19.86 | 20.68 | 26.35 | 37.99 | 37.40 | 38.88 | 46.92 | 51.56 | 54.99 |
| ميزان حساب رأس المال | -0.87 | -0.71 | -1.37 | -1.87 | -4.24 | -11.2 | -0.99 | 2.54  | 3.45  | 3.17  | 2.37  | -0.36 | -0.69 |
| رصيد ميزان المدفوعات | 6.19  | 3.66  | 7.47  | 9.25  | 16.94 | 17.73 | 29.55 | 36.99 | 3.86  | 15.32 | 20.14 | 12.05 | 0.13  |

المصدر: من إعداد الطالب بناء على تجميع معلومات من:

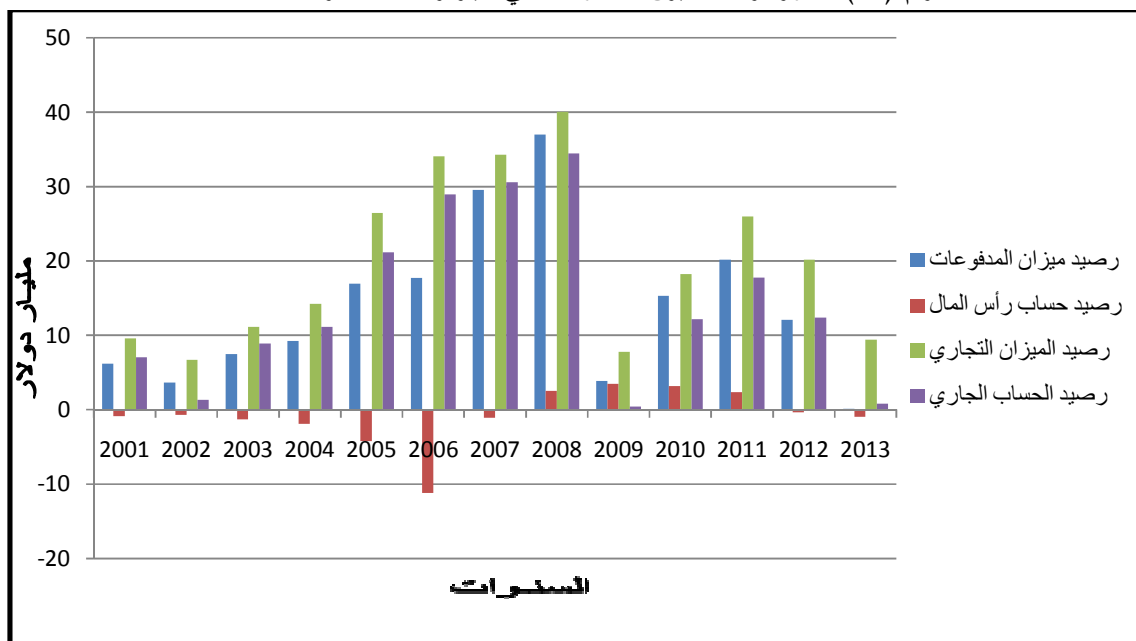
-Banque d'Algérie, **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Rapport 2005, P :189.

-Banque d'Algérie, **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Rapport 2009, P :217.

-Banque d'Algérie, **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Rapport 2013, P :172.

وللتوضيح أكثر إعتدنا الشكل التالي:

الشكل رقم (14): تطور أرصدة ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2001-2013



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول (13).

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن ميزان المدفوعات ككل حقق فوائض خلال الفترة 2001-2013 ولكن بقيم مختلفة، حيث بلغ الفائض 6.19 و 3.66 مليار دولار سنتي 2001 و 2002 على التوالي. وابتداء من سنة 2003 إلى غاية 2008 شهد رصيد ميزان المدفوعات إرتفاعا مستمرا، حيث إنتقل من فائض بقيمة 7.47 مليار دولار سنة 2003 ليصل إلى فائض بقيمة 16.94 مليار دولار سنة 2005 ثم 36.99 مليار دولار سنة 2008، وذلك نتيجة التحسن المستمر لأسعار النفط. هذه السنة التي وصلت فيها حصيلة الصادرات إلى 78.59 مليار دولار مقابل 37.99 مليار دولار للواردات، مما إنعكس بالإيجاب على الميزان التجاري الذي حقق فائض ب 40.6 مليار دولار.

أما حساب رأس المال فقد سجل عجزا خلال الفترة 2001-2007 حيث بلغ قيمة العجز فيه 0.87 و 0.71 مليار دولار سنتي 2001 و 2002 على التوالي. ثم بدأ العجز في التوسع مع مجيء سنة 2003 وما تلاها إلى غاية 2006، حيث سجل رصيد سالب ب 1.37 مليار دولار في 2003 ثم 1.87 مليار دولار سنة 2004، أما في سنة 2005 وصلت قيمة العجز إلى 4.24 مليار دولار بسبب السداد المبكر لجزء من الديون. ليرتفع العجز إلى 11.2 مليار دولار في سنة 2006 تحت تأثير المدفوعات المسبقة للديون الخارجية، ومع إنخفاض مدفوعات الدين الخارجي سجل ميزان حساب رأس المال ولأول مرة منذ 2001 فائض بقيمة 2.54 مليار دولار وذلك في سنة 2008.

وفي سنة 2009 إنخفضت قيمة الفائض في ميزان المدفوعات إلى 3.86 مليار دولار بسبب إنخفاض رصيد الميزان التجاري إلى 7.78 مليار دولار والناتج عن إنخفاض أسعار النفط، أما سنة

2010 ونتيجة التحسن النسبي لأسعار النفط، إرتفعت قيمة الفائض في ميزان المدفوعات لتصل إلى 15.32 مليار دولار ثم 20.14 مليار دولار سنة 2011.

وبالرغم من بقاء أسعار النفط في مستويات مرتفعة كما كان عليه الحال في 2011، إلا أن أداء ميزان المدفوعات كان أقل شئنا في سنة 2013 حيث سجل فائض طفيف قدر بـ 0.13 مليار دولار وهو الأضعف له منذ 2001، ويرجع هذا أساسا للإرتفاع الكبير للواردات المرفق بتقلص الصادرات من المحروقات إثر التراجع القوي للكميات المصدرة من المحروقات<sup>1</sup>.

أما حساب رأس المال فقد واصل تحقيق فوائض بـ 3.45 و 3.17 مليار دولار سنتي 2009 و 2010 على التوالي لينخفض إلى 2.37 مليار دولار سنة 2011، بينما سجل عجز بـ 0.36 و 0.96 مليار دولار سنتي 2012 و 2013 تواليا.

كما يتضح لنا أن هيكل الصادرات الجزائرية يعتمد كليا على المحروقات أما الصادرات خارج المحروقات فعلى الرغم من إتجاهها التدريجي نحو الإرتفاع إلا أنها تبقى ضعيفة جدا. وعموما يمكن القول أن ميزان المدفوعات في الجزائر يعتبر مؤشرا على تحسن الأوضاع الإقتصادية للدولة، لكن الشيء السلبي هو عدم قدرة الدولة التخلص من أحادية المورد والمتمثلة في المحروقات.

### ثانيا: تطور المديونية الخارجية

يمكننا تحليل تطور أرقام المديونية الخارجية في الجزائر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (14): تطور المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة 2001-2013

الوحدة: مليار دولار

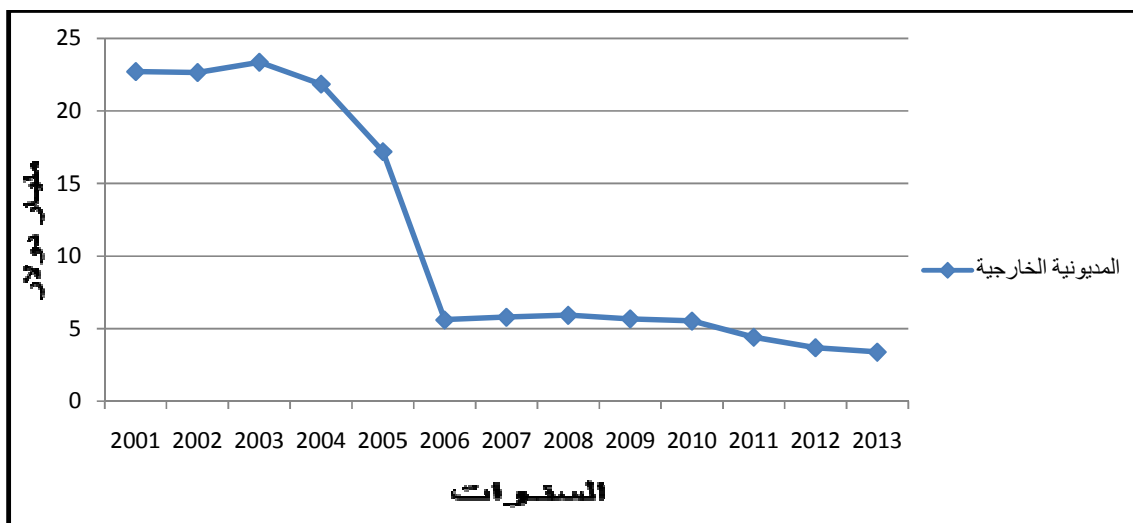
| السنوات            | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 |
|--------------------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| المديونية الخارجية | 22.4 | 22.5 | 23.2 | 21.4 | 17.1 | 5.6  | 5.6  | 5.5  | 5.6  | 5.5  | 4.4  | 3.6  | 3.3  |

المصدر: من إعداد الطالب بناء على تجميع معلومات من:

- Banque d'Algérie, **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Rapport 2005, P :192.
- Banque d'Algérie, **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Rapport 2009, P :221.
- Banque d'Algérie, **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Rapport 2013, P :176.

<sup>1</sup> -Banque d'Algérie, **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Rapport 2013, op.cit, p :59.

الشكل رقم (15): تطور المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة 2001-2013



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول (14).

بالنسبة لتطور حجم المديونية الخارجية خلال فترة الدراسة، فنجد أن تحسن الوضع المالي الخارجي للجزائر منذ سنة 2000، قد أدى إلى تخفيض مؤشرات الدين الخارجي للجزائر إلى مستويات مستدامة لا سيما منذ سنة 2004، الأمر الذي أبقى على التوازنات الخارجية للبلاد. وعلاوة على ذلك سمحت عملية التسديد المسبق للديون خلال سنة 2005 والتي تسارعت في سنة 2006 إلى تخفيض كبير في حجم الدين الخارجي، الذي وصل إلى 4.4 مليار دولار سنة 2011، ثم وصل إلى أدنى مستوياته حينما سجل 3.3 مليار دولار سنة 2013، في مقابل 5.6 مليار دولار سنة 2006 و 17.1 مليار دولار سنة 2005 و 22.4 مليار دولار سنة 2001. وتعكس هذه المؤشرات نجاح سياسة تخفيف عبء الديون الخارجية في الجزائر والوصول إلى مستوى الأمن المالي الخارجي.

### ثالثا: تطور احتياطي الصرف

أدت الفوائض على مستوى ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة إلى إرتفاع احتياطي الصرف. والجدول التالي يوضح تطور احتياطي الصرف للجزائر خلال الفترة 2001-2013

الجدول رقم (15): تطور احتياطي الصرف للجزائر خلال الفترة 2001-2013

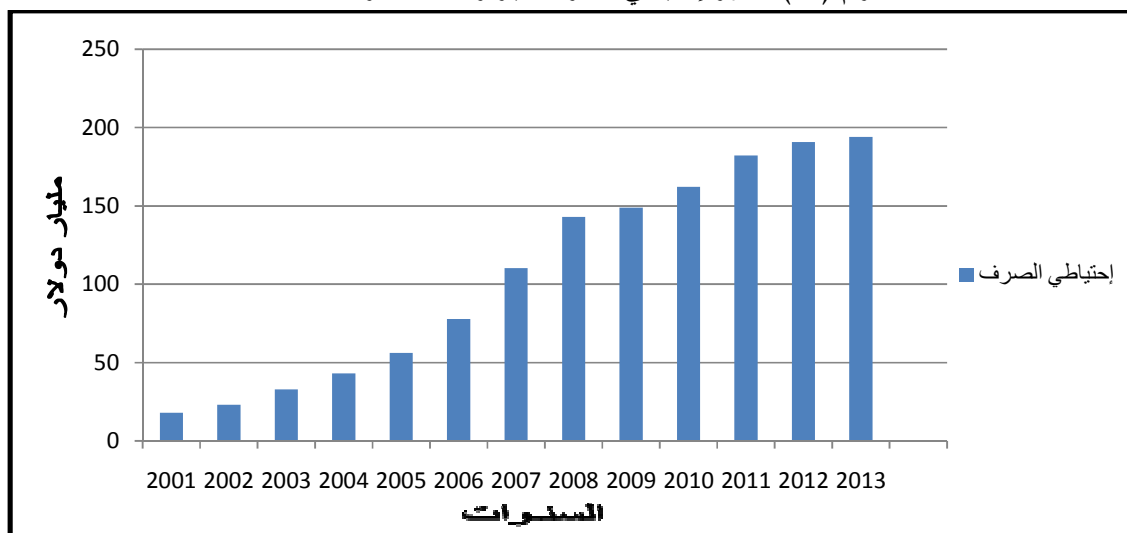
الوحدة: مليار دولار

| السنوات       | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007  | 2008  | 2009  | 2010  | 2011  | 2012  | 2013   |
|---------------|------|------|------|------|------|------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|--------|
| إحتياطي الصرف | 17.9 | 23.1 | 32.9 | 43.1 | 56.1 | 77.8 | 110.2 | 143.1 | 148.9 | 162.2 | 182.2 | 190.6 | 194.01 |

المصدر: من إعداد الطالب بناء على تجميع معلومات من:

- Banque d'Algérie, **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Rapport 2005, P :189.
- Banque d'Algérie, **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Rapport 2009, P :217.
- Banque d'Algérie, **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Rapport 2013, P :172.

الشكل رقم (16): تطور إحتياطي الصرف للجزائر خلال الفترة 2001-2013



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول (15).

من خلال الجدول نلاحظ أن إحتياطيات الصرف قد إرتفعت بشكل كبير خلال فترة الدراسة، إذ إنتقلت من 17.9 مليار دولار سنة 2001 إلى 23.1 مليار دولار في سنة 2002 ثم 32.9 مليار دولار سنة 2003 لتصل إلى 77.8 مليار دولار سنة 2006. أما في سنة 2007 فقد بلغت إحتياطيات الصرف 110.2 مليار دولار وذلك بإرتفاع نسبته 41.6 % عن سنة 2006، لتصل في سنة 2008 إلى 143.1 مليار دولار بزيادة قدرها 29.8 % عن سنة 2007. واستمرت في الإرتفاع إلى أن وصلت إلى 190.6 و 194.01 مليار دولار سنتي 2012 و 2013 على التوالي.

وفضلا عن أهمية هذه الإحتياطيات في مواجهة الصدمات الخارجية للإقتصاد فهي تضمن الإدارة المرنة لسعر صرف الدينار بما ينسجم مع أهداف القدرة التنافسية الخارجية ونمو الإقتصاد الوطني. وعليه إنخفض سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار من 77.26 دينار للدولار الواحد سنة 2001 إلى 79.68 دينار للدولار سنة 2002، ليرتفع بعدها إلى 72.06 دينار لدولار سنة 2004، ويصل سنة 2008 إلى 64.58 دينار للدولار ثم إنخفض إلى 72.64 دينار للدولار الواحد في سنة 2009 و 74.31 دينار للدولار الواحد في سنة 2010، ليعاود الإرتفاع إلى 77.55 و 79.38 دينار للدولار الواحد سنتي 2012 و 2013 على التوالي.

الجدول رقم (16): تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 2001-2013

| السنوات        | 2001  | 2002  | 2003  | 2004  | 2005  | 2006  | 2007  | 2008  | 2009  | 2010  | 2011  | 2012  | 2013  |
|----------------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|
| سعر صرف USD/DA | 77.26 | 79.68 | 77.36 | 72.06 | 73.36 | 72.64 | 69.36 | 64.58 | 72.64 | 74.31 | 72.85 | 77.55 | 79.38 |

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على بيانات مستخرجة من الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، موقع إلكتروني، تاريخ الإطلاع: 2015/05/03، ساعة الإطلاع: 20:59.

<http://www.andi.dz/index.php/ar/2013-01-02-16-40-57/raisons-pour-investir/136-commerce-exterieur/787-taux-de-change-moyen-da-principales-monnaies>

### خلاصة الفصل الثالث:

- تميزت السياسة الإنفاقية خلال فترة الدراسة 2001-2013 بزيادة حجم النفقات العامة، وما يلاحظ أن حجم نفقات التشغيل أخذت حصة الأسد من مجموع النفقات، كما أن نفقات التجهيز عرفت إرتفاعا كبيرا وذلك بسبب بعث برامج تنمية تغطي الفترة 2001-2013.
- شهدت الإيرادات العامة تحسنا كبيرا نتيجة إرتفاع أسعار المحروقات لكنها تبقى تعتمد اعتمادا كبيرا على الجباية البترولية والتي تبقى رهينة التغيرات الخارجية والمتمثلة بالخصوص في أسعار النفط.
- عرفت الموازنة العامة عجزا بدءا من سنة 2009، وهذا راجع للإزدیاد المضطرد للنفقات العامة، وعدم قدرة الإيرادات العامة بلوغ نفس مستويات النفقات.
- أما فيما يخص مؤشرات توازن الإقتصاد الوطني فنجد:
  - بالنسبة لمؤشرات التوازن الداخلي، عرف النمو إرتفاعا في فترات الدراسة لكنه يبقى ضعيف دون مستوى النفقات العامة التي شهدت إرتفاعا كبيرا، كما أنه يتحدد أساسا بمستوى أداء قطاع المحروقات بالنظر للمساهمة الكبيرة لهذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، أدت السياسة المالية التوسعية إلى تخفيض معدلات البطالة بفضل برنامج الإنعاش الإقتصادي وبرامج التشغيل التي أدت إلى خلق الملايين من مناصب الشغل، ورغم التوسع في الإنفاق الحكومي وحجم الكتلة النقدية فقد تم التحكم في معدلات التضخم طيلة فترات الدراسة.
  - بالنسبة لمؤشرات التوازن الخارجي، عرف ميزان المدفوعات فائض في مختلف مراحل الدراسة، وذلك بفضل عائدات المحروقات، حيث تبقى الصادرات خارج هذا القطاع جد ضعيفة، مما يفسر عدم إرتقاء الإقتصاد الوطني إلى المستوى الدولي. والملاحظ أيضا أن المديونية الخارجية قد تم دحرجتها بفضل التسديد المبكر للديون. كما أن إحتياطات الصرف قد عرفت إنتعاشا كبيرا طوال فترة الدراسة بفضل تحسن عائدات المحروقات.
  - ومنه نخلص للقول أن السياسة المالية حققت التوازن للإقتصاد الجزائري بشقيه الداخلي والخارجي، لكن يبقى القول أنه ليس بمستوى حجم الإنفاق المتبع، كما أن الأداء الإقتصادي الكلي يواصل تأثره بالتبعية القوية للصادرات النفطية وما تتميز به أسعار النفط من تقلبات مما يؤثر على توازنات الإقتصاد الجزائري.

الختامة

إنطلاقاً من معالجتنا لموضوع دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الإقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2001-2013، تم الخروج بجملة من النتائج التي على ضوئها يتم إختبار الفرضيات التي وضعت في مقدمة البحث، بالإضافة إلى وضع جملة من التوصيات نوردها في العناصر التالية:

#### أولاً: نتائج إختبار الفرضيات

**الفرضية الأولى:** يختلف الهدف الأساسي للسياسة المالية بين الدول المتقدمة والنامية، كون السياسة المالية في الدول المتقدمة تهدف إلى إشاعة الإستقرار الإقتصادي وتخليصه من البطالة والتضخم، أما في الدول النامية فإن الهدف من السياسة المالية هو تمويل برامج التنمية الإقتصادية بالدرجة الأولى بالإضافة إلى هدف تحقيق الإستقرار الذي يأتي في المرحلة الثانية، وهذا ما ينفي صحة الفرضية الأولى.

**الفرضية الثانية:** للسياسة المالية دور إيجابي عن طريق أدواتها والمتمثلة في السياسة الإنفاقية والسياسة الضريبية في التأثير على المتغيرات الإقتصادية الكلية، ففي حالة الكساد، فإن الحكومة تتبع سياسة مالية توسعية، أما في حالة التضخم فإنها تتبع سياسة مالية إنكماشية، ومن ثم تحقيق التوازن الإقتصادي الكلي. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

**الفرضية الثالثة:** فقد إنتهجت الجزائر خلال الفترة المدروسة سياسة مالية توسعية بحتة تم فيها إنفاق ملايين الدولارات على برامج الإنعاش الإقتصادي وذلك بفضل الوفرة المالية الناتجة عن إرتفاع أسعار المحروقات. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

**الفرضية الرابعة:** ما لمسناه من خلال تبعية كل من الموازنة العامة للدولة والميزان التجاري في الجزائر إزاء التغيرات الخارجية والمتمثلة أساساً في أسعار المحروقات، عند إرتفاع أسعارها ترتفع إيرادات الموازنة بالإضافة إلى اتجاه الميزان التجاري لتحقيق فائض والعكس صحيح، مما يبقي الإقتصاد الوطني تابع لمورد النفط، الشيء الذي يشكل عائقاً أمام تحقيق التوازنات الداخلية والخارجية للجزائر. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.

#### ثانياً: نتائج البحث

يمكن حصر النتائج المتوصل إليها من خلال هذا البحث في:

- إتضح لنا من خلال التطرق إلى مفهوم السياسة المالية وأدواتها وأهدافها وتطورها عبر مختلف المراحل والمدارس الإقتصادية أن للسياسة المالية مكانة هامة في السياسة الإقتصادية المعاصرة، وقد شهدت تطورات جوهرية وأصبحت أداة الدولة للتوجيه والإشراف على النشاط الإقتصادي والحيلولة دون تعرضه لمراحل الكساد والرواج التي تعصف به من حين لآخر.

- من خلال معالجتنا لأدوات السياسة المالية تبين لنا أن الإيرادات العامة والنفقات العامة بالإضافة إلى الموازنة العامة لها دور فعال في تعديل كل من الهيكل الإقتصادي والإجتماعي للمجتمع

فضلا عن قدرتها على ترشيد استخدام الأموال العامة وتحقيق أقصى إنتاجية منها بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه في التأثير على حجم العمالة والدخل ومستويات الأسعار.

- يستهدف التوازن الإقتصادي، رفع معدلات النمو الإقتصادي والحد من التقلبات الدورية في الإنتاج والأسعار والتخفيف من حدة البطالة والوصول لمستوى التشغيل الكامل ورفع الناتج الداخلي الخام، وتحقيق التوازن بين العرض والطلب الكليين، وبين الإنتاج والإستهلاك، وبين الإدخار والإستثمار وبين الدخل والنقود.

- تميزت النفقات العامة بنموها طيلة فترة الدراسة خاصة مع تبني الحكومة لبرنامج الإنعاش الإقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو والذي خصصت لهما مبالغ ضخمة، مما كان له الأثر الإيجابي على قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات هذا الأثر انعكس ايجابا على معدلات النمو الإقتصادي ولو أنه ليس بالقدر الكافي كما أن معدلات البطالة شهدت إنخفاضا محسوسا تبعا لذلك.

- تميزت الإيرادات العامة بارتفاعها خلال فترة الدراسة ولكن مع سيطرة الجباية البترولية على الجباية العادية .

- إن الزيادة الكبيرة في حجم النفقات العامة، جعل الإيرادات العامة عاجزة على ملاحقتها مما أدى إلى تسجيل عجز في الموازنة العامة وخصوصا خلال السنوات الأخيرة.

-العوامل الخارجية لها تأثير أكبر على السياسة الإقتصادية في الجزائر ومنها السياسة المالية، وبالتالي تحسن مؤشرات الإقتصاد الوطني يتوقف على تحسن أسعار المحروقات، فعند إرتفاعها تزداد مداخيل الدولة ويرتفع الإحتياطي الرسمي من العملة الصعبة وتسجل الموازنة العامة فوائض وينتعث النمو الإقتصاد، أما في حالة إنخفاض أسعار البترول فتتقلب الأمور إلى النقيض تماما وهذا يثبت أن تحسن الإقتصاد الجزائري يبقى حبيس أسعار المحروقات.

- وعموما يمكن القول أن السياسة المالية المنتهجة في الجزائر خلال فترة الدراسة هي سياسة ناجحة إلى حد ما بالنظر إلى النتائج المحققة على صعيد التوازنات الكلية أين شهدت هذه الفترة مقارنة بسابقتها بنمو إقتصادي بالرغم من تذبذبه إلا أنه مقبول وإنخفاض معدلات البطالة والتضخم، كما تميزت هذه الفترة بتحسن المؤشرات الخارجية والمتمثلة في إنتعاش ميزان المدفوعات وملائمة مؤشرات المديونية الخارجية مع استمرارية إستقرار أسعار الصرف، وبالرغم من كل هذه النتائج فإنه وكما قلنا يبقى الأداء الإقتصادي الكلي تأثره بالتبعية القوية للصادرات النفطية.

### ثالثا: الإقتراحات والتوصيات

من خلال النتائج المتوصل إليها نود تقديم جملة من التوصيات التي نراها ضرورية وذات صلة بالموضوع محل الدراسة من أجل تطوير الإقتصاد الوطني وخروجه من تبعية المحروقات نورها كما يلي:

- يجب إعادة توجيه الإنفاق العام وترشيده من خلال الإهتمام برفع القدرات الإنتاجية وتشجيع الإستثمار المنتج.
- فيما يتعلق بالإيرادات فيجب رد الاعتبار للجباية العادية ضمن مجموع الإيرادات، وهذا بتوسعة الأوعية الضريبية، والعمل بجدية نحو نشر الوعي الضريبي بين أفراد المجتمع وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة وإصلاح إدارة الجمارك.
- العمل على ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات وخفض معدلات الإستيراد وذلك بتشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر لما يملكه هذا الأخير من مؤهلات بشرية وتقنية وفنية قد لا تتوفر محليا.

### رابعا: آفاق البحث

- من خلال دراستنا لموضوع دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الإقتصادي وجدنا أن هناك العديد من المواضيع التي تحتاج إلى البحث والتأصيل، ولهذا نقترح المواضيع التالية كي تكون أبحاث علمية في المستقبل:
- قياس أثر السياسة المالية على التوازن الإقتصادي في الجزائر.
  - التكامل بين السياسة المالية والنقدية في تحقيق التوازن الإقتصادي.
  - مساهمة السياسة المالية في تحقيق التنمية الإقتصادية.

# قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

- الكتب:

- 1- أحمد الأشقر، الإقتصاد الكلي، ط11، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن-، 2014.
- 2- أحمد زهير شامية، خالد الخطيب، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان-الأردن-، 2013.
- 3- أحمد عبد السميع علام، المالية العامة-المفاهيم والتحليل الإقتصادي والتطبيق، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية-مصر-، 2012.
- 4- أحمد هني، إقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.
- 5- إسماعيل عبد الرحمن، حربي عريقات، مفاهيم ونظم إقتصادية-التحليل الإقتصادي الكلي والجزئي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن-، 2004.
- 6- بريش السعيد، الإقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة-الجزائر-، 2007.
- 7- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2008.
- 8- بن داود إبراهيم، الرقابة المالية على النفقات العامة، دار الكتاب الحديث، القاهرة-مصر-، 2009.
- 9- جهاد سعيد خصاونة، علم المالية العامة والتشريع الضريبي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن-، 2010.
- 10- حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية-مصر-، 2003.
- 11- حسام داود وآخرون، مبادئ الإقتصاد الكلي، ط3، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن-، 2005.
- 12- حسين محمد سمحان، إسماعيل يونس يامن، إقتصاديات النقود والمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن-، 2011.
- 13- حمدي عبد العظيم، السياسات المالية والنقدية-دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الاسلامي، الدار الجامعية، الإسكندرية-مصر-، 2007.
- 14- حياة ابن إسماعيل، تطوير إيرادات الموازنة العامة، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة-مصر-، 2009.
- 15- خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الإقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، ط11، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن-، 2014.
- 16- خليفي عيسى، هيكل الموازنة العامة للدولة في الإقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان-الأردن-، 2011.
- 17- دريد كامل آل شيب، المالية الدولية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان-الأردن-، 2013.

- 18- السريتي السيد محمد، نجا علي عبد الوهاب، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية- مصر-، 2008.
- 19- سعدون بوكبوس، الإقتصاد الجزائري محاولتان من أجل التنمية (1962-1989، 1990-2005)، دار الكتاب الحديث، القاهرة-مصر-، 2013.
- 20- سلام سميسم، التوازن الإقتصادي العام في النظام الإقتصادي الوضعي والنظام الإقتصادي الإسلامي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان-الأردن-، 2011.
- 21- سليمان مجدي عبد الفتاح، علاج التضخم والركود الإقتصادي في الإسلام، دار غريب، القاهرة-مصر-، 2002.
- 22- سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت-لبنان-، 2009.
- 23- السيد عطية عبد الواحد، الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة المالية والنقدية، دار النهضة العربية، القاهرة-مصر-، 2004.
- 24- عادل فليح العلي، مالية الدولة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان-الأردن-، 2012.
- 25- عامر يوسف العتوم، التوازن الكلي في الإقتصاد الإسلامي، عالم الكتب الحديثة، عمان-الأردن-، 2012.
- 26- عباس كاظم الدعيمي، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن-، 2010.
- 27- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية-دراسة تحليلية تقييمية، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- 28- علي خليل، سليمان اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان-الأردن-، 2013.
- 29- علي زغدود، المالية العامة، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.
- 30- علي عبد الفتاح أبو شرار، الإقتصاد الدولي-نظريات وسياسات، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن-، 2010.
- 31- عمر صخري، التحليل الإقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- 32- فليح حسن خلف، الإقتصاد الكلي، عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن-، 2008.
- 33- فليح حسن خلف، المالية العامة، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان-الأردن-، 2008.
- 34- فوزي عبد المنعم، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية، بيروت-لبنان-، دس.
- 35- محرز محمد عباس، إقتصاديات المالية العامة، ط5، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.
- 36- محمد العربي ساكر، محاضرات في الإقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة-مصر-، 2006.

- 37- محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيمها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
- 38- محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن-، 2014.
- 39- محمد طاقة وآخرون، أساسيات علم الاقتصاد الجزئي والكلي، ط2، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن-، 2009.
- 40- محمد طاقة، هدى العزاوي، إقتصاديات المالية العامة، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن-، 2010.
- 41- محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف، الإقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن-، 2009.
- 42- محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن-، 2007.
- 43- محمود مروان السمان وآخرون، مبادئ التحليل الإقتصادي-الجزئي والكلي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن-، 2009.
- 44- نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، السياسات الإقتصادية الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الإقتصاد الكلي، ط2، دار اليازوري للنشر والتوزيع ، عمان-الأردن-، 2015.
- 45- نصر حمود مزنان فهد، أثر السياسات الإقتصادية في أداء المصارف التجارية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن-، 2009.
- 46- هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الإجتماعية-دراسة مقارنة بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية-مصر-، 2006.
- 47- وليد عبد الحميد عايب، الآثار الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة حسين العصرية للنشر والتوزيع، بيروت-لبنان-، 2010.
- الرسائل والأطروحات الجامعية:
  - 1- بلوافي محمد، أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الإقتصادي - حالة الجزائر 1970-2011، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص علوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان-الجزائر - 2012-2013.
  - 2- درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي - حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص: علوم التسيير، جامعة الجزائر-الجزائر -، 2005-2006.

- 3- معيزي قويدر، فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الإقتصادي - حالة الجزائر 1990-2006، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص: التحليل الإقتصادي، جامعة الجزائر 3-الجزائر -، 2007-2008.
  - 4- أريا الله محمد، السياسة المالية ودورها في تفعيل الإستثمار - حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص: التحليل الإقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3-الجزائر -، 2010-2011.
  - 5- فريد بن طالبي، السياسات النقدية والمالية وعوامل نجاحهما في ظل التغيرات الدولية، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص: التحليل الإقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3-الجزائر -، 2001-2002.
  - 6- محمد ولد محمد الزين، دور السياسة النقدية والمالية في معالجة التضخم - حالة موريتانيا 2006-2009، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص: التحليل الإقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3-الجزائر -، 2011-2012.
  - 7- موساوي وردة، عجز الموازنة العامة وأثره على أداء ميزان المدفوعات - حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص: الإقتصاد والمالية الدولية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية-الجزائر -، 2012-2013.
  - 8- نجاة مسمش، فعالية السياسة النقدية والمالية في معالجة التضخم - حالة الجزائر 1986-2004، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص: نقود وتمويل، كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة-الجزائر -، 2004-2005.
- المجالات والدراسات:**
- 1- بوفليح نبيل، صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة لضبط وتعديل الموازنة العامة، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف -الجزائر -، 2004.
  - 2- حاكمي بوحفص، مسيرة الإقتصاد الجزائري وأثرها على النمو الإقتصادي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 07، جامعة محمد خيضر بسكرة-الجزائر -، 2007.
  - 3- علي لزعر، الفوائض النقدية ومحددات التضخم في الجزائر 1990-2009، مخبر مالية، بنوك وإدارة أعمال، جامعة محمد خيضر، بسكرة -الجزائر -، 2012.
  - 4- كربالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الإقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 08، جامعة محمد خيضر بسكرة-الجزائر -، 2005.
  - 5- محمد خالد المهاني، الموازنة العامة للدولة في سوريا واقع وآفاق، مجلة جامعة دمشق، المجلد 16، العدد 01، سوريا، 2000.

- 6- محمد خالد المهياني، دور الضريبة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع حالات تطبيقية في التشريع الضريبي المقارن، مجلة جامعة دمشق، المجلد 19، العدد 02، سوريا، 2003.
- 7- محمد مسعي، سياسة الإنعاش الإقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح ورقلة -الجزائر-، 2012.
- 8- ونادي رشيد، آلية تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي عبر سياستها المالية، مجلة أبحاث إدارية وإقتصادية، العدد 09، جامعة محمد خيضر، بسكرة-الجزائر-، 2011.

#### - المؤتمرات والملتقيات:

- 1- بوحضر رقية، أثر التمويل البنكي للإستثمار العام ضمن برنامج الإنعاش الإقتصادي على التوازنات النقدية في الجزائر خلال الفترة 2001-2011، أبحاث المؤتمر الدولي، تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة وإنعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1-الجزائر-، 11-12 مارس 2013.
- 2- صالح مفتاح، تطور الإقتصاد الجزائري وسماته منذ الإستقلال إلى إصلاحات التحول نحو إقتصاد السوق، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول: الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بشار-الجزائر-، 20-21 أفريل 2004.

#### - التقارير:

- 1- المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، تقرير حول الظرف الإقتصادي والإجتماعي، 2004.
- 2- المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، تقرير حول الظرف الإقتصادي والإجتماعي، 2007.
- 3- المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، تقرير حول الظرف الإقتصادي والإجتماعي، 2008.
- 4- بيان إجتماع مجلس الوزراء المنعقد في 24 ماي 2010.

#### - القوانين والمراسيم:

- 1- القانون رقم 84-17 المؤرخ في 07 جويلية 1984، المتعلق بقوانين المالية، المنشور في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، الصادرة بتاريخ 10 جويلية 1984، الجزائر.
- 2- القانون رقم 90-21 المؤرخ في 15 أوت 1990، المتضمن قانون المحاسبة العمومية، المنشور في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 35، الصادرة بتاريخ 15 أوت 1990، الجزائر.
- 3- القانون رقم 12-12 المؤرخ في 26 ديسمبر 2012، المتضمن قانون المالية لسنة 2013، المنشور في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 72، الصادرة بتاريخ 30 ديسمبر 2012، الجزائر.

- مواقع الإنترنت:

- الديوان الوطني للإحصاء ONS

<http://www.ons.dz/-Emploi-et-chomage-.html>

- الموقع الرسمي لبنك الجزائر

<http://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm>

- الموقع الرسمي لوزارة المالية

<http://www.mf.gov.dz>

- موقع الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار

<http://www.andi.dz>

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية

**-Ouvrages :**

1- Krugman et Obstfeld, " **Economie Internationale** ", 3<sup>eme</sup> Edition, Paris-France-, 2003.

2- Michel Biales, Remi Leurion, " **L'Essentiel Sur L'Economie** ", 4<sup>eme</sup> Edition, Algérie, 2007.

**-Rapports :**

1-Banque d'Algérie, **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Rapport 2003.

2-Banque d'Algérie, **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Rapport 2005.

3-Banque d'Algérie, **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Rapport 2009.

4-Banque d'Algérie, **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Rapport 2010.

5-Banque d'Algérie, **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Rapport 2011.

- 6-Banque d'Algérie, **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Rapport 2012
- 7-Banque d'Algérie, **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Rapport 2013.
- 8-Ministère des Finances, **La Conjonction Au Premier Semestre et de Second Semestre 2003**.
- 9-Ministère Des Finances, Direction Générale de la Prévision et des Politiques, **La Situation Economique et Financière à Fin 2004**.
- 10-Ministère des Finances, **Le Comprtoment des Principaux Indicateurs Macroéconomique et Financiers En 2007**.
- 11-Ministère des Finances, **Le Comprtoment Des Principaux Indicateurs Macroéconomique et Financiers En 2009**.

الملاحق

**TABLEAU 3 : RÉPARTITION SECTORIELLE  
DE LA CROISSANCE DU PIB RÉEL**

|                                                   | 2009              | 2010       | 2011       | 2012       | 2013       |
|---------------------------------------------------|-------------------|------------|------------|------------|------------|
|                                                   | ( En pourcentage) |            |            |            |            |
| Hydrocarbures                                     | -8,0              | -2,2       | -3,3       | -3,4       | -5,5       |
| Autres secteurs (hors hydrocarbures)              | 9,6               | 6,3        | 6,1        | 7,1        | 7,1        |
| Agriculture                                       | 21,1              | 4,9        | 11,6       | 7,2        | 8,8        |
| Industrie hors hydrocarbures                      | 8,5               | 3,4        | 3,9        | 5,1        | 4,1        |
| Mines et carrières                                | -18,0             | 15,0       | -5,7       | 0,9        | 1,8        |
| Énergie et eau                                    | 9,7               | 5,4        | 7,4        | 10,2       | 4,3        |
| Industries agro-alimentaires                      | 7,6               | 4,5        | 5,4        | 5,6        | 7,0        |
| Sidérurgie, construction mécanique et électr      | 23,0              | 2,4        | 4,2        | 7,4        | 5,5        |
| Chimie, plastiques, caoutchouc                    | 8,8               | 3,7        | 8,0        | 5,8        | 5,0        |
| Textiles, confection, bonneterie                  | 0,6               | -2,4       | -2,0       | 1,5        | 0,3        |
| Cuir et chaussures                                | -2,3              | 0,0        | -0,6       | 2,8        | -0,5       |
| Matériaux de construction                         | 5,6               | -0,8       | 2,0        | 1,3        | 0,6        |
| Bois, papiers et lièges                           | 1,1               | 3,3        | 0,8        | 2,3        | 3,6        |
| Industries diverses                               | 7,7               | 1,3        | -4,9       | -3,8       | -7,8       |
| Bâtiments et travaux publics + services pétrolier | 8,5               | 8,9        | 5,2        | 8,2        | 6,6        |
| Services hors administrations publiques           | 7,7               | 7,3        | 7,1        | 6,4        | 7,8        |
| Services des administrations publiques            | 7,4               | 5,7        | 5,4        | 4,2        | 4,0        |
| Droits et taxes à l'importation                   | 8,9               | 3,8        | 0,0        | 19,7       | 12,9       |
| <b>Produit Intérieur Brut</b>                     | <b>1,6</b>        | <b>3,6</b> | <b>2,8</b> | <b>3,3</b> | <b>2,8</b> |
| Absorption intérieure brute                       | 12,6              | 5,2        | 2,6        | 9,7        | 8,4        |
| Consommation                                      | 6,8               | 5,6        | 7,2        | 4,1        | 3,4        |
| Publique                                          | 8,5               | 5,8        | 9,8        | 2,8        | 0,8        |
| Privée                                            | 6,1               | 5,8        | 6,0        | 5,0        | 5,0        |
| Formation brute du capital fixe                   | 8,8               | 7,0        | 2,9        | 7,2        | 8,8        |
| Exportations de biens et services non facteurs    | -10,1             | 0,0        | -2,7       | -3,8       | -5,8       |
| Importations de biens et services non facteurs    | 12,8              | 4,5        | -4,6       | 13,9       | 9,8        |

Source : Office National des Statistiques ; Ministère des Finances

**TABLEAU 5 : INDICES DES PRIX A LA CONSOMMATION**

|                                              | (%)          | 2009          | 2010          | 2011          | 2012          | 2013          |
|----------------------------------------------|--------------|---------------|---------------|---------------|---------------|---------------|
| (2001 = 100)                                 |              |               |               |               |               |               |
| <b>Indices des prix à la consommation 1/</b> |              |               |               |               |               |               |
| Alimentation, boissons non alcoolisées       | 43,1         | 138,96        | 144,85        | 150,96        | 169,41        | 174,80        |
| Habillement - Chaussures                     | 7,5          | 104,60        | 107,46        | 111,41        | 117,84        | 126,98        |
| Logement - Charges                           | 9,3          | 129,31        | 131,71        | 133,52        | 139,56        | 141,79        |
| Meubles et articles d'ameublement            | 5,0          | 109,70        | 113,56        | 117,54        | 122,11        | 125,38        |
| Santé, Hygiène corporelle                    | 6,2          | 114,22        | 117,45        | 122,61        | 127,80        | 133,19        |
| Transports et communication                  | 15,9         | 141,81        | 145,34        | 149,68        | 156,43        | 165,19        |
| Éducation, Culture, Loisirs                  | 4,5          | 119,06        | 118,89        | 119,55        | 123,00        | 119,46        |
| Divers                                       | 8,6          | 127,75        | 141,78        | 162,96        | 184,83        | 186,22        |
| <b>Indice général</b>                        | <b>100,0</b> | <b>131,10</b> | <b>136,23</b> | <b>142,39</b> | <b>155,05</b> | <b>160,10</b> |
| (Variation annuelle en pourcentage) 2/       |              |               |               |               |               |               |
| <b>Indices des prix à la consommation 1/</b> |              |               |               |               |               |               |
| Alimentation, boissons non alcoolisées       |              | 8,2           | 4,2           | 4,2           | 12,2          | 3,2           |
| Habillement - Chaussures                     |              | 0,4           | 2,7           | 3,7           | 5,8           | 7,8           |
| Logement - Charges                           |              | 2,7           | 1,9           | 1,4           | 4,5           | 1,6           |
| Meubles et articles d'ameublement            |              | 1,8           | 3,5           | 3,5           | 3,9           | 2,7           |
| Santé, Hygiène corporelle                    |              | 3,4           | 2,8           | 4,4           | 4,3           | 4,1           |
| Transports et Communication                  |              | 3,6           | 2,5           | 3,0           | 4,5           | 5,6           |
| Éducation, Culture, Loisirs                  |              | 6,0           | -0,1          | 0,6           | 2,9           | -2,9          |
| Divers                                       |              | 7,9           | 11,0          | 14,9          | 13,4          | 0,8           |
| <b>Indice général</b>                        |              | <b>5,74</b>   | <b>3,91</b>   | <b>4,52</b>   | <b>8,89</b>   | <b>3,26</b>   |

1/ Cet indice comprend 261 articles et se rapporte aux ménages

2/ Moyenne d'une année par rapport à la moyenne de l'année précédente

Source : Office National des Statistiques

**TABLEAU 8 : RECETTES DE L'ADMINISTRATION CENTRALE**

|                                             | 2009           | 2010           | 2011           | 2012           | 2013           |
|---------------------------------------------|----------------|----------------|----------------|----------------|----------------|
| (En milliards de dinars)                    |                |                |                |                |                |
| <b>Total : Recettes budgétaires et dons</b> | <b>3 676,0</b> | <b>4 392,9</b> | <b>5 790,1</b> | <b>6 339,3</b> | <b>5 940,9</b> |
| Recettes des hydrocarbures                  | 2 412,7        | 2 905,0        | 3 979,7        | 4 184,3        | 3 678,1        |
| dont : Fonds de Régul. des Recettes (flux)  | 400,7          | 1 318,3        | 2 300,3        | 2 535,0        | -70,2          |
| Recettes hors hydrocarbures                 | 1 263,3        | 1 487,8        | 1 810,4        | 2 155,0        | 2 262,8        |
| Recettes fiscales                           | 1 146,6        | 1 298,0        | 1 527,1        | 1 908,6        | 2 018,5        |
| Impôts sur le revenu et les bénéfices       | 462,1          | 561,7          | 684,7          | 862,3          | 817,0          |
| Impôts sur les salaires                     | 183,6          | 244,8          | 382,6          | 552,5          | 489,1          |
| Autres                                      | 278,5          | 316,9          | 302,1          | 309,8          | 327,9          |
| Impôts sur les biens et services            | 478,5          | 514,7          | 572,8          | 652,0          | 737,5          |
| TVA et prélèvements sur importations        | 234,5          | 252,6          | 291,7          | 377,7          | 439,2          |
| TVA et prélèvements sur activité intérieure | 233,6          | 232,9          | 251,1          | 256,4          | 274,8          |
| TVA-TC-TSA sur transactions intérieure      | 199,7          | 199,7          | 211,5          | 215,2          | 233,1          |
| Tabacs (TIC)                                | 33,9           | 33,2           | 39,6           | 41,2           | 41,7           |
| TVA sur produits pétroliers                 | 0,2            | 0,2            | 0,2            | 0,0            | 0,0            |
| Prélèvement sur produits pétroliers         | 0,7            | 0,3            | 0,4            | 0,6            | 0,9            |
| Autres impôts                               | 1,5            | 8,4            | 11,2           | 18,6           | 15,4           |
| Autres recettes non réparties               | 6,7            | 18,8           | 16,4           | -3,3           | 3,7            |
| Autres contributions indirectes             | 1,3            | 1,4            | 1,6            | 2,0            | 3,5            |
| Droits de douane                            | 170,2          | 181,9          | 222,4          | 338,2          | 402,3          |
| Enregistrement et timbres                   | 35,8           | 39,7           | 47,4           | 56,1           | 61,7           |
| Recettes non fiscales                       | 116,7          | 189,8          | 283,3          | 246,4          | 244,3          |
| Produits des domaines et divers             | 67,6           | 64,3           | 78,9           | 77,9           | 79,7           |
| Dividendes de la Banque d'Algérie           | 48,2           | 121,1          | 137,2          | 115,3          | 112,1          |
| Autres                                      | 0,9            | 4,4            | 87,2           | 53,2           | 52,5           |
| Dons                                        | 0,0            | 0,1            | 0,0            | 0,0            | 0,0            |
| (En pourcentage du total des recettes)      |                |                |                |                |                |
| <b>Total : Recettes budgétaires et dons</b> | <b>100,0</b>   | <b>100,0</b>   | <b>100,0</b>   | <b>100,0</b>   | <b>100,0</b>   |
| Recettes des hydrocarbures                  | 65,6           | 66,1           | 68,7           | 66,0           | 61,9           |
| Recettes hors hydrocarbures                 | 34,4           | 33,9           | 31,3           | 34,0           | 38,1           |
| Recettes fiscales                           | 31,2           | 29,5           | 26,4           | 30,1           | 34,0           |
| Impôts sur le revenu et les bénéfices       | 12,6           | 12,8           | 11,8           | 13,6           | 13,8           |
| Impôts sur les biens et services            | 13,0           | 11,7           | 9,9            | 10,3           | 12,4           |
| Droits de douane                            | 4,6            | 4,1            | 3,8            | 5,3            | 6,8            |
| Enregistrement et timbres                   | 1,0            | 0,9            | 0,8            | 0,9            | 1,0            |
| Recettes non fiscales                       | 3,2            | 4,3            | 4,9            | 3,9            | 4,1            |
| Dons                                        | 0,0            | 0,0            | 0,0            | 0,0            | 0,0            |

Source : Direction Générale du Trésor

**TABLEAU 9 : DEPENSES DE L'ADMINISTRATION CENTRALE**

|                                            | 2009           | 2010           | 2011           | 2012           | 2013           |
|--------------------------------------------|----------------|----------------|----------------|----------------|----------------|
| (En milliards de dinars)                   |                |                |                |                |                |
| <b>Dépenses budgétaires</b>                | <b>4 246,3</b> | <b>4 466,9</b> | <b>5 853,6</b> | <b>7 058,1</b> | <b>6 092,1</b> |
| Dépenses courantes                         | 2 300,0        | 2 659,0        | 3 879,2        | 4 782,6        | 4 204,3        |
| Dépenses de personnel *                    | 910,9          | 1 212,6        | 1 774,7        | 1 988,4        | 1 850,0        |
| Traitements, salaires et allocations       | 746,6          | 1 005,3        | 1 488,7        | 1 638,6        | 1 499,8        |
| Cotisations sur salaires                   | 164,3          | 207,3          | 306,0          | 349,8          | 350,2          |
| Autres                                     | 0,0            | 0,0            | 0,0            | 0,0            | 0,0            |
| Pensions des Moudjahidine                  | 130,7          | 151,3          | 183,2          | 185,3          | 226,5          |
| Matériels et fournitures                   | 112,5          | 121,7          | 129,7          | 135,2          | 116,1          |
| Services de l'administration               | 412,5          | 513,2          | 788,1          | 786,7          | 699,1          |
| Hôpitaux                                   | 176,0          | 197,2          | 363,9          | 360,3          | 308,4          |
| Autres (Étab. publics à caract. Administ.) | 236,5          | 316,0          | 422,2          | 426,4          | 390,7          |
| Transferts courants hors services Administ | 696,0          | 627,0          | 887,8          | 1 645,0        | 1 268,4        |
| Actions éducatives et culturelles          | 24,5           | 30,0           | 24,2           | 25,9           | 30,5           |
| Fonds de calamité naturelle                | 1,0            | 0,6            | 0,1            | 0,0            | 0,0            |
| Subventions sur produits alimentaires      | 14,3           | 6,3            | 4,8            | 3,5            | 2,2            |
| Fonds spécial de solidarité nationale*     | 8,3            | 9,5            | 9,2            | 10,0           | 7,5            |
| Bonification d'intérêts                    | 2,6            | 6,2            | 5,1            | 28,6           | 46,5           |
| Fonds de Soutien : Emploi de jeunes        | 16,6           | 13,8           | 43,2           | 76,5           | 43,3           |
| Autres transferts                          | 628,7          | 560,6          | 901,2          | 1 499,5        | 1 138,4        |
| Intérêts sur la dette publique             | 37,4           | 33,2           | 37,7           | 42,0           | 44,2           |
| Dépenses en capital                        | 1 946,3        | 1 807,9        | 1 974,4        | 2 275,5        | 1 887,8        |
| Prêts nets du Trésor                       | 138,5          | 138,9          | 129,2          | 66,7           | 130,5          |
| Solde des comptes d'affectation            | 4,3            | -34,7          | -24,1          | -74,6          | -33,5          |
| Allocation au Fonds d'assainissement       | 0,0            | 0,0            | 0,0            | 0,0            | 0,0            |
| <b>Total de dépenses:</b>                  | <b>4 389,1</b> | <b>4 571,1</b> | <b>5 958,7</b> | <b>7 050,2</b> | <b>6 189,1</b> |
| (En pourcentage du total des dépenses)     |                |                |                |                |                |
| Dépenses budgétaires                       | 96,7           | 97,7           | 98,2           | 100,1          | 98,4           |
| Dépenses courantes                         | 52,4           | 58,2           | 65,1           | 67,8           | 67,9           |
| Dépenses de personnel                      | 20,8           | 26,5           | 29,8           | 28,2           | 29,9           |
| Traitements et salaires                    | 17,0           | 22,0           | 24,6           | 23,2           | 24,2           |
| Matériels et fournitures                   | 2,6            | 2,7            | 2,2            | 1,9            | 1,9            |
| Services de l'administration               | 9,4            | 11,2           | 13,2           | 11,2           | 11,3           |
| Intérêts sur la dette publique             | 0,9            | 0,7            | 0,6            | 0,6            | 0,7            |
| Dépenses en capital                        | 44,3           | 39,6           | 33,1           | 32,3           | 30,5           |
| Prêts nets du Trésor                       | 3,2            | 3,0            | 2,2            | 0,9            | 2,1            |
| Solde des comptes d'affectation            | 0,1            | -0,8           | -0,4           | -1,1           | -0,5           |
| Allocation au Fonds d'assainissement       | 0,0            | 0,0            | 0,0            | 0,0            | 0,0            |
| <b>Total de dépenses</b>                   | <b>100,0</b>   | <b>100,0</b>   | <b>100,0</b>   | <b>100,0</b>   | <b>100,0</b>   |

\* Solidarité nationale + Fonds de compensation

Source : Direction Générale du Trésor

**TABLEAU 16/1 : BALANCE DES PAIEMENTS  
EVALUEE EN U.S. DOLLARS**

|                                                                       | 2009          | 2010           | 2011           | 2012           | 2013 *        |
|-----------------------------------------------------------------------|---------------|----------------|----------------|----------------|---------------|
| (En milliards de dollars E.U. ; sauf indication contraire)            |               |                |                |                |               |
| <b>Solde extérieur courant</b>                                        | <b>0,402</b>  | <b>12,149</b>  | <b>17,766</b>  | <b>12,418</b>  | <b>0,831</b>  |
| Balance commerciale                                                   | 7,784         | 18,205         | 25,961         | 20,187         | 9,384         |
| Exportations ( f.o.b.)                                                | → 45,186      | 57,090         | 72,888         | 71,736         | 64,377        |
| Hydrocarbures                                                         | 44,415        | 56,121         | 71,861         | 70,583         | 63,327        |
| Autres (hors hydrocarbures)                                           | 0,771         | 0,969          | 1,227          | 1,153          | 1,050         |
| Importations (f.o.b.)                                                 | -37,402       | -38,885        | -46,927        | -51,569        | -54,993       |
| Services, hors revenus des facteurs, nets                             | -8,686        | -8,340         | -8,805         | -7,006         | -6,825        |
| Crédits                                                               | 2,986         | 3,567          | 3,745          | 3,822          | 3,914         |
| Débits                                                                | -11,682       | -11,907        | -12,550        | -10,828        | -10,739       |
| Revenus des facteurs nets                                             | -1,318        | -0,368         | -2,039         | -3,908         | -4,514        |
| Crédits                                                               | 4,746         | 4,598          | 4,453          | 3,733          | 3,548         |
| Débits                                                                | -6,064        | -4,964         | -6,492         | -7,639         | -8,062        |
| Paiements des intérêts                                                | -0,173        | -0,110         | -0,241         | -0,134         | -0,087        |
| Autres                                                                | -5,891        | -4,854         | -6,251         | -7,505         | -7,995        |
| dont: part des associés (hydrocarb.)                                  | -3,920        | -3,930         | -4,970         | -6,342         | -5,911        |
| Transferts nets                                                       | 2,632         | 2,850          | 2,649          | 3,183          | 2,786         |
| <b>Solde du compte de capital</b>                                     | <b>3,457</b>  | <b>3,177</b>   | <b>2,375</b>   | <b>-0,361</b>  | <b>-0,697</b> |
| Compte de capital                                                     |               |                |                | -0,009         |               |
| Investissements directs nets                                          | 2,546         | 3,478          | 2,045          | 1,541          | 1,961         |
| Capitaux officiels nets                                               | 1,515         | 0,136          | -1,081         | -0,587         | -0,384        |
| Tirages                                                               | 2,198         | 0,575          | 0,067          | 0,288          | 0,062         |
| Amortissements                                                        | -0,683        | -0,439         | -1,148         | -0,853         | -0,446        |
| Erreurs et omissions (en net)                                         | -0,604        | -0,437         | 1,411          | -1,306         | -2,274        |
| <b>Solde global</b>                                                   | <b>3,859</b>  | <b>15,326</b>  | <b>20,141</b>  | <b>12,057</b>  | <b>0,134</b>  |
| <b>Financement</b>                                                    | <b>-3,859</b> | <b>-15,326</b> | <b>-20,141</b> | <b>-12,057</b> | <b>-0,134</b> |
| Augmentation des réserves brutes (-)                                  | -2,278        | -14,998        | -20,035        | -12,218        | -0,239        |
| Rachats au FMI                                                        |               |                |                |                |               |
| Autres créances, produits de placement d'                             | 0,089         | -0,078         | 0,102          | 0,195          | 0,167         |
| Allocations de DTS                                                    | -1,670        |                |                |                |               |
| Position de réserves au FMI                                           | 0,000         | -0,252         | -0,208         | -0,036         | -0,062        |
| Pour mémoire :                                                        |               |                |                |                |               |
| Réserves brutes (or non compris)                                      | 148,910       | 162,221        | 162,224        | 190,681        | 194,012       |
| En mois d'importations des biens et services non facteurs             | 36,405        | 38,326         | 36,765         | 36,667         | 35,419        |
| Valeur unitaire des exportations du pétrole brut (dollars E.U./baril) | 62,250        | 80,150         | 112,943        | 111,045        | 109,550       |

\* Situation provisoire

Source : Banque d'Algérie ; Direction Générale des Douanes

**TABLEAU 3 : REPARTITION SECTORIELLE  
DE LA CROISSANCE DU PIB REEL**

|                                                   | 2 001             | 2 002      | 2 003      | 2 004      | 2 005      |
|---------------------------------------------------|-------------------|------------|------------|------------|------------|
|                                                   | ( En pourcentage) |            |            |            |            |
| Hydrocarbures                                     | -1,6              | 3,7        | 8,8        | 3,3        | 5,8        |
| Autres secteurs                                   |                   |            |            |            |            |
| Agriculture                                       | 13,2              | -1,3       | 19,7       | 3,1        | 1,9        |
| Mines                                             | -2,8              | 6,1        | 0,6        | -1,0       | 12,9       |
| Energie et eau                                    | 5,0               | 4,3        | 6,6        | 5,8        | 9,5        |
| Industries manufacturières                        | -1,0              | -1,0       | 3,5        | -1,3       | -4,5       |
| Industries alimentaires                           | -12,5             | -19,1      | -20,6      | -15,7      | -14,4      |
| Sidérurgie, construction mécanique et électricité | 10,9              | 7,1        | 8,9        | 2,0        | -4,1       |
| Industries chimiques                              | -3,0              | -5,8       | -10,6      | -2,2       | 3,9        |
| Textiles                                          | -14,5             | 3,7        | -2,4       | -14,4      | 0,6        |
| Cuirs et Peaux                                    | -0,6              | -19,3      | -7,7       | 15,4       | -18,4      |
| Matériaux de construction                         | 1,6               | 8,4        | -7,6       | 10,3       | 4,8        |
| Bois et papier                                    | -13,1             | 0,9        | -6,1       | -0,7       | -15,9      |
| Autres                                            | 2,0               | 1,2        | -11,9      | 5,2        | -25,1      |
| Industries du secteur privé                       | 3,0               | 6,6        | 2,9        | 2,5        | 1,7        |
| Bâtiments et travaux publics                      | 2,8               | 8,2        | 5,5        | 8,0        | 7,1        |
| Services hors administrations publiques           | 3,8               | 5,3        | 4,2        | 7,7        | 5,6        |
| Services des administrations publiques            | 2,0               | 3,0        | 4,5        | 4,0        | 3,7        |
| Droits et taxes à l'importation                   | 4,8               | 16,7       | 2,3        | 10,2       | 5,9        |
| <b>Produit Intérieur Brut</b>                     | <b>2,1</b>        | <b>4,7</b> | <b>6,9</b> | <b>5,2</b> | <b>5,1</b> |
| Absorption intérieure brute                       | 4,9               | 8,2        | 5,5        | 7,8        | 4,1        |
| Consommation                                      | 2,6               | 4,2        | 4,0        | 5,5        | 4,2        |
| Publique                                          | 2,5               | 5,5        | 4,2        | 4,5        | 2,4        |
| Privée                                            | 2,7               | 3,8        | 4,0        | 5,8        | 4,8        |
| Investissement brut                               | 2,5               | 7,6        | 5,1        | 8,1        | 7,9        |
| Exportations de biens et de services non facteurs | -2,7              | 5,5        | 7,2        | 4,1        | 7,3        |
| Importations de biens et de services non facteurs | 3,9               | 19,5       | 2,4        | 13,1       | 5,3        |

Source : Services de la Planification

**TABLEAU 19 : ENCOURS ET STRUCTURE  
DE LA DETTE EXTERIEURE**

|                                                        | 2009         | 2010         | 2011         | 2012         | 2013         |
|--------------------------------------------------------|--------------|--------------|--------------|--------------|--------------|
| (En milliards de dollars EU)                           |              |              |              |              |              |
| Crédits multilatéraux                                  | 0,010        | 0,009        | 0,008        | 0,007        | 0,002        |
| Émissions obligataires                                 | 0,100        | 0,100        | 0,100        | 0,100        | 0,100        |
| Crédits bilatéraux                                     | 3,169        | 2,830        | 2,442        | 1,780        | 1,498        |
| Crédits gouvernementaux directs                        | 2,167        | 2,017        | 1,800        | 1,288        | 1,189        |
| Crédits acheteurs & fourn. assurés                     | 1,012        | 0,813        | 0,642        | 0,492        | 0,309        |
| Crédits financiers                                     | 0,473        | 0,315        | 0,283        | 0,234        | 0,128        |
| Crédits financiers & Crédits-bails                     | 0,473        | 0,315        | 0,283        | 0,234        | 0,128        |
| Opérations de reprofilage                              | -            | -            | -            | -            | -            |
| Financement d'acomptes                                 | -            | -            | -            | -            | -            |
| Crédits commerciaux non assurés                        | 0,035        | 0,009        | 0,003        | 0,003        | 0,000        |
| Crédits fournisseurs                                   | 0,035        | 0,009        | 0,003        | 0,003        | 0,000        |
| Autres crédits                                         | -            | -            | -            | -            | -            |
| Crédits de rééchelonnement                             | 0,000        | 0,000        | 0,000        | 0,000        | 0,000        |
| Créanciers officiels                                   | -            | -            | -            | -            | -            |
| Autres créanciers                                      | -            | -            | -            | -            | -            |
| <b>Sous-Total :</b>                                    | <b>3,787</b> | <b>3,263</b> | <b>2,836</b> | <b>2,124</b> | <b>1,728</b> |
| Soutien de maisons mères à leurs filiales en Algérie * | 0,569        | 0,495        | 0,432        | 0,365        | 0,340        |
| <b>Total dette à moyen et long termes</b>              | <b>4,356</b> | <b>3,758</b> | <b>3,268</b> | <b>2,489</b> | <b>2,068</b> |
| Dettes à court terme **                                | 1,331        | 1,778        | 1,142        | 1,205        | 1,328        |
| <b>Total de la dette extérieure</b>                    | <b>5,687</b> | <b>5,536</b> | <b>4,410</b> | <b>3,694</b> | <b>3,396</b> |

\* A la balance des paiements, le soutien à terme des maisons mères à leurs filiales en Algérie est inclus dans la rubrique "Investissements directs étrangers"

\*\* D'une durée initiale d'une année et moins

Source : Banque d'Algérie

**TABLEAU 5 : INDICES DES PRIX A LA CONSOMMATION**

|                                              | 2 001        | 2 002        | 2003         | 2 004        | 2 005        |
|----------------------------------------------|--------------|--------------|--------------|--------------|--------------|
| (1989 = 100)                                 |              |              |              |              |              |
| <b>Indices des prix à la consommation 1/</b> |              |              |              |              |              |
| Alimentation, boissons non alcoolisées       | 604,3        | 606,0        | 629,6        | 652,9        | 648,0        |
| Habillement - Chaussures                     | 439,3        | 443,9        | 443,8        | 445,0        | 445,8        |
| Logement - Charges                           | 622,4        | 622,5        | 633,2        | 644,1        | 730,6        |
| Meubles et articles d'ameublement            | 373,2        | 374,8        | 373,2        | 372,4        | 371,4        |
| Santé, Hygiène Corporelle                    | 644,0        | 660,5        | 667,0        | 666,9        | 674,4        |
| Transports et communication                  | 499,9        | 514,4        | 543,3        | 601,1        | 660,1        |
| Éducation, Culture, Loisirs                  | 464,5        | 469,2        | 470,3        | 474,2        | 475,4        |
| Divers                                       | 668,3        | 707,0        | 709,5        | 735,2        | 734,8        |
| <b>Indice général</b>                        | <b>557,4</b> | <b>565,4</b> | <b>580,2</b> | <b>600,8</b> | <b>610,6</b> |
| (Variation annuelle en pourcentage) 2/       |              |              |              |              |              |
| <b>Indices des prix à la consommation 1/</b> |              |              |              |              |              |
| Alimentation, boissons non alcoolisées       | 5,5          | 0,3          | 3,9          | 3,7          | -0,7         |
| Habillement - Chaussures                     | 3,6          | 1,1          | 0,0          | 0,0          | 0,3          |
| Logement - Charges                           | 2,4          | 0,0          | 1,7          | 1,7          | 13,4         |
| Meubles et articles d'ameublement            | 2,0          | 0,4          | -0,4         | -0,4         | -0,2         |
| Santé, Hygiène Corporelle                    | 6,8          | 2,6          | 1,0          | 0,0          | 1,1          |
| Transports et Communication                  | 3,3          | 2,9          | 5,6          | 10,6         | 9,8          |
| Éducation, Culture, Loisirs                  | 0,6          | 1,0          | 0,2          | 0,8          | 0,3          |
| Divers                                       | 3,1          | 5,8          | 0,4          | 3,6          | 0,0          |
| <b>Indice général</b>                        | <b>4,2</b>   | <b>1,4</b>   | <b>2,6</b>   | <b>3,5</b>   | <b>1,6</b>   |

Source : Office National des Statistiques

1/ Cet indice comprend 256 articles et se rapporte aux ménages

2/ Moyenne d'une année par rapport à la moyenne de l'année précédente

**TABLEAU 9 : RECETTES DE L'ADMINISTRATION  
CENTRALE**

|                                                  | 2 001          | 2 002          | 2 003          | 2 004          | 2 005          |
|--------------------------------------------------|----------------|----------------|----------------|----------------|----------------|
| (En milliards de dinars)                         |                |                |                |                |                |
| <b>Total : Recettes budgétaires et dons</b>      | <b>1 505,5</b> | <b>1 603,3</b> | <b>1 974,4</b> | <b>2 229,7</b> | <b>3 081,7</b> |
| Recettes des hydrocarbures                       | 1 001,4        | 1 007,9        | 1 350,0        | 1 570,7        | 2 352,7        |
| dont : Fonds de Régulation des Recettes de l'anr | 123,9          | 26,5           | 448,9          | 623,5          | 1 368,8        |
| Recettes hors hydrocarbures                      | 488,5          | 595,2          | 624,3          | 652,5          | 723,4          |
| Recettes fiscales                                | 398,2          | 483,0          | 524,9          | 580,4          | 642,2          |
| Impôts sur le revenus et les bénéfices           | 98,5           | 112,2          | 127,9          | 148,0          | 166,8          |
| Impôts sur les salaires                          | 45,5           | 52,7           | 63,3           | 77,4           | 84,9           |
| Autres                                           | 53,0           | 59,5           | 64,6           | 70,6           | 81,9           |
| Impôts sur les biens et services                 | 179,2          | 223,5          | 233,9          | 274,0          | 312,1          |
| TVA et prélèvements sur importations             | 60,8           | 79,2           | 92,9           | 118,8          | 135,7          |
| TVA et prélèvements sur activité intérieure      | 80,1           | 101,1          | 102,5          | 115,1          | 128,5          |
| TVA-TC-TSA sur transactions intérieure           | 55,0           | 70,9           | 73,4           | 86,6           | 98,3           |
| Tabacs (TIC)                                     | 25,2           | 30,2           | 29,1           | 28,5           | 30,2           |
| TVA sur produits pétroliers                      | 10,5           | 9,9            | 5,6            | 5,7            | 5,8            |
| Prélèvement sur produits pétroliers              | 27,3           | 32,5           | 30,3           | 31,4           | 37,8           |
| Autres impôts                                    |                |                | 1,8            | 2,2            | 3,3            |
| Autres contributions indirects                   | 0,5            | 0,8            | 0,8            | 0,8            | 1,0            |
| Droits de douane                                 | 103,7          | 128,4          | 143,8          | 138,8          | 143,8          |
| Enregistrement et timbres                        | 16,8           | 18,9           | 19,3           | 19,6           | 19,5           |
| Recettes non-fiscales                            | 90,3           | 112,2          | 99,4           | 72,1           | 81,2           |
| Droits d'entrée                                  | 43,7           | 74,6           | 57,3           | 42,1           | 32,5           |
| Dividendes de la Banque d'Algérie                | 46,6           | 37,6           | 42,1           | 30,0           | 48,7           |
| Dons                                             | 15,6           | 0,2            | 0,1            | 6,5            | 5,6            |
| (En pourcentage du total)                        |                |                |                |                |                |
| <b>Total : Recettes budgétaires et dons</b>      | <b>100,0</b>   | <b>100,0</b>   | <b>100,0</b>   | <b>100,0</b>   | <b>100,0</b>   |
| Recettes des hydrocarbures                       | 66,5           | 62,9           | 68,4           | 70,4           | 76,3           |
| Recettes hors hydrocarbures                      | 32,4           | 37,1           | 31,6           | 29,3           | 23,5           |
| Recettes fiscales                                | 26,5           | 30,1           | 26,6           | 26,0           | 20,8           |
| Impôts sur le revenus et les bénéfices           | 6,5            | 7,0            | 6,5            | 6,6            | 5,4            |
| Impôts sur les biens et services                 | 11,9           | 13,9           | 11,8           | 12,3           | 10,1           |
| Droits de douane                                 | 6,9            | 8,0            | 7,3            | 6,2            | 4,7            |
| Enregistrement et timbres                        | 1,1            | 1,2            | 1,0            | 0,9            | 0,6            |
| Recettes non-fiscales                            | 6,0            | 7,0            | 5,0            | 3,2            | 2,6            |
| Dons                                             | 1,0            | 0,0            | 0,0            | 0,3            | 0,2            |

Source : Direction Générale du Trésor

**TABLEAU 10 : DEPENSES DE L'ADMINISTRATION  
CENTRALE**

|                                            | 2 001          | 2 002          | 2 003          | 2 004          | 2 005          |
|--------------------------------------------|----------------|----------------|----------------|----------------|----------------|
| (En milliards de dinars)                   |                |                |                |                |                |
| <b>Dépenses budgétaires</b>                | <b>1 321,0</b> | <b>1 550,6</b> | <b>1 690,2</b> | <b>1 891,8</b> | <b>1 985,9</b> |
| Dépenses courantes                         | 798,6          | 975,6          | 1 122,8        | 1 251,1        | 1 291,9        |
| Dépenses de personnel *                    | 288,8          | 301,1          | 329,9          | 391,4          | 394,4          |
| Traitements, salaires et allocations       | 280,5          | 294,8          | 324,5          | 386,9          | 392,4          |
| Autres                                     | 8,3            | 6,3            | 5,4            | 4,5            | 2,0            |
| Pensions des Moudjahidine                  | 56,1           | 74,0           | 63,2           | 69,2           | 82,6           |
| Matériels et fournitures                   | 59,1           | 69,8           | 58,8           | 71,7           | 65,7           |
| Services de l'administration               | 120,1          | 133,6          | 161,4          | 176,5          | 187,1          |
| Hôpitaux                                   | 41,4           | 49,2           | 59,3           | 63,2           | 61,7           |
| Autres (Etablis. publics à caract. admin.) | 78,7           | 84,4           | 102,1          | 113,3          | 125,4          |
| Transferts courants                        | 127,0          | 254,1          | 395,5          | 457,1          | 476,5          |
| Actions éducatives et culturelles          | 10,4           | 6,9            | 8,9            | 10,1           | 14,9           |
| Fonds de calamité naturelle                | 0,3            | 0,6            | 3,0            | 5,5            | 1,0            |
| Subventions sur produits alimentaires      | 0,2            | 0,5            | 0,3            | 1,0            | 0,7            |
| Fonds spécial de solidarité nationale      | 1,2            | 2,4            | 1,8            | 5,6            | 3,0            |
| Bonification d'intérêts                    | 1,8            | 1,0            | 1,7            | 1,0            | 0,8            |
| Fonds de Soutien : Emploi de jeunes        | 7,7            |                | 2,3            | 7,8            | 4,0            |
| Autres transferts                          | 105,4          | 242,7          | 377,5          | 426,1          | 452,1          |
| Intérêts sur la dette publique             | 147,5          | 143,0          | 114,0          | 85,2           | 85,6           |
| Dépenses en capital                        | 522,4          | 575,0          | 567,4          | 640,7          | 694,0          |
| Prêts nets du Trésor                       | 6,5            | 30,9           | 32,6           | 11,8           | 4,9            |
| Allocation au Fonds d'assainissement       | 0,0            | 0,0            | 0,0            | 0,0            | 0,0            |
| <b>Total:</b>                              | <b>1 327,5</b> | <b>1 581,5</b> | <b>1 722,8</b> | <b>1 903,6</b> | <b>1 990,8</b> |
| (En pourcentage du total des dépenses)     |                |                |                |                |                |
| <b>Dépenses budgétaires</b>                | <b>99,5</b>    | <b>98,0</b>    | <b>98,1</b>    | <b>99,4</b>    | <b>99,8</b>    |
| Dépenses courantes                         | 60,2           | 61,7           | 65,2           | 65,7           | 64,9           |
| Dépenses de personnel                      | 21,8           | 19,0           | 19,1           | 20,6           | 19,8           |
| Traitements et salaires                    | 21,1           | 18,6           | 18,8           | 20,3           | 19,7           |
| Matériels et fournitures                   | 4,5            | 4,4            | 3,4            | 3,8            | 3,3            |
| Services de l'administration               | 9,0            | 8,4            | 9,4            | 9,3            | 9,4            |
| Intérêts sur la dette publique             | 11,1           | 9,0            | 6,6            | 4,5            | 4,3            |
| Dépenses en capital                        | 39,4           | 36,4           | 32,9           | 33,7           | 34,9           |
| Prêts nets du Trésor                       | 0,5            | 2,0            | 1,9            | 0,6            | 0,2            |
| Allocation au Fonds d'assainissement       | 0,0            | 0,0            | 0,0            | 0,0            | 0,0            |

Source : Direction Générale du Trésor

\* Traitements et salaires + retraite et rente + versement forfaitaire

**TABLEAU 16 : BALANCE DES PAIEMENTS**

|                                                  | 2 001                                                      | 2 002        | 2 003        | 2004         | 2005          |
|--------------------------------------------------|------------------------------------------------------------|--------------|--------------|--------------|---------------|
|                                                  | (En milliards de dollars E.U. ; sauf indication contraire) |              |              |              |               |
| <b>Solde extérieur courant</b>                   | <b>7,06</b>                                                | <b>4,37</b>  | <b>8,84</b>  | <b>11,12</b> | <b>21,72</b>  |
| Balance commerciale                              | 9,61                                                       | 6,70         | 11,14        | 14,27        | 26,81         |
| Exportations, ( f.o.b.)                          | 19,09                                                      | 18,71        | 24,47        | 32,22        | 46,38         |
| Hydrocarbures                                    | 18,53                                                      | 18,11        | 23,99        | 31,55        | 45,59         |
| Autres                                           | 0,56                                                       | 0,61         | 0,47         | 0,67         | 0,79          |
| Importations, (f.o.b.)                           | -9,48                                                      | -12,01       | -13,32       | -17,95       | -19,57        |
| Services, hors revenus des facteurs, net         | -1,53                                                      | -1,18        | -1,35        | -2,01        | -2,16         |
| Crédits                                          | 0,91                                                       | 1,30         | 1,57         | 1,85         | 2,46          |
| Débits                                           | -2,44                                                      | -2,48        | -2,92        | -3,86        | -4,62         |
| Revenus des facteurs, net                        | -1,69                                                      | -2,23        | -2,70        | -3,60        | -4,92         |
| Crédits                                          | 0,85                                                       | 0,68         | 0,76         | 0,99         | 1,44          |
| Débits                                           | -2,54                                                      | -2,91        | -3,46        | -4,59        | -6,36         |
| Paievements des intérêts                         | -1,52                                                      | -1,31        | -1,18        | -1,29        | -1,01         |
| Autres                                           | -1,02                                                      | -1,60        | -2,28        | -3,30        | -5,35         |
| dont: part des associés de compagn. n:           | -1,02                                                      | -1,60        | -2,20        | -3,12        | -4,74         |
| Transferts, net                                  | 0,67                                                       | 1,07         | 1,75         | 2,46         | 1,99          |
| <b>Solde du compte de capital</b>                | <b>-0,87</b>                                               | <b>-0,71</b> | <b>-1,37</b> | <b>-1,87</b> | <b>-4,78</b>  |
| Investissements directs (net)                    | 1,18                                                       | 0,97         | 0,62         | 0,62         | 1,02          |
| Capitaux officiels (net)                         | <b>-1,99</b>                                               | <b>-1,32</b> | <b>-1,38</b> | <b>-2,23</b> | <b>-2,97</b>  |
| Tirages                                          | 0,91                                                       | 1,60         | 1,65         | 2,12         | 1,41          |
| Amortissements                                   | -2,90                                                      | -2,92        | -3,03        | -4,35        | -4,38         |
| Crédits à court terme et                         |                                                            |              |              |              |               |
| Erreurs et omissions (net)                       | -0,06                                                      | -0,36        | -0,61        | -0,26        | -2,83         |
| <b>Solde global</b>                              | <b>6,19</b>                                                | <b>3,66</b>  | <b>7,47</b>  | <b>9,25</b>  | <b>16,94</b>  |
| <b>Financement</b>                               | <b>-6,19</b>                                               | <b>-3,66</b> | <b>-7,47</b> | <b>-9,25</b> | <b>-16,94</b> |
| Augmentation des réserves brutes (-)             | -6,05                                                      | -3,40        | -7,03        | -8,88        | -16,31        |
| Rachats au FMI                                   | -0,14                                                      | -0,30        | -0,44        | -0,37        | -0,63         |
| Augmentation d'autres engagements                |                                                            |              |              |              |               |
| de la Banque d'Algérie (+)                       | 0,00                                                       | 0,00         | 0,00         | 0,00         | 0,00          |
| Financement exceptionnel                         | <b>0,00</b>                                                | <b>0,04</b>  | <b>0,00</b>  | <b>0,00</b>  | <b>0,00</b>   |
| Rééchelonnement                                  | 0,00                                                       | 0,00         | 0,00         | 0,00         | 0,00          |
| Aide multilatérale à la balance des paiem.       | 0,00                                                       | 0,04         | 0,00         | 0,00         | 0,00          |
| Achats au FMI                                    | 0,00                                                       | 0,00         | 0,00         | 0,00         | 0,00          |
| Pour mémoire :                                   |                                                            |              |              |              |               |
| Réserves brutes (or non compris)                 | 17,96                                                      | 23,11        | 32,92        | 43,11        | 56,18         |
| En mois d'importations des biens et              |                                                            |              |              |              |               |
| services non facteurs                            | <b>18,08</b>                                               | <b>19,14</b> | <b>24,32</b> | <b>23,72</b> | <b>27,87</b>  |
| Valeur unitaire des Exportations du pétrole brut |                                                            |              |              |              |               |
| (dollars E.U./baril)                             | 24,85                                                      | 25,24        | 29,03        | 38,66        | 54,64         |

**TABLEAU 19 : ENCOURS ET STRUCTURE  
DE LA DETTE EXTERIEURE**

|                                        | <b>2 001</b>                         | <b>2 002</b>  | <b>2 003</b>  | <b>2 004</b>  | <b>2 005</b>  |
|----------------------------------------|--------------------------------------|---------------|---------------|---------------|---------------|
|                                        | (En milliards de USD fin de période) |               |               |               |               |
| Crédits multilatéraux                  | 5,420                                | 5,010         | 5,029         | 4,227         | 2,588         |
| Emissions obligataires                 |                                      |               |               |               |               |
| Crédits bilatéraux                     | 4,752                                | 4,920         | 5,265         | 5,212         | 4,213         |
| Crédits gouver. directs                | 1,220                                | 1,500         | 1,414         | 1,833         | 2,192         |
| Créd. ach. & fourn. assurés            | 3,532                                | 3,420         | 3,851         | 3,379         | 2,021         |
| Crédits financiers                     | 0,000                                | 0,297         | 0,438         | 0,508         | 0,547         |
| Crédits finan. & crédits-bail          | 0,000                                | 0,297         | 0,266         | 0,402         | 0,127         |
| Opérations de reprofilage              | 0,000                                | 0,000         | 0,000         | 0,000         | 0,000         |
| Financement d'acomptes                 | 0,000                                | 0,000         | 0,172         | 0,106         | 0,420         |
| Crédits commer. non assurés            | 0,130                                | 0,125         | 0,227         | 0,094         | 0,025         |
| Crédits fournisseurs                   | 0,130                                | 0,125         | 0,227         | 0,094         | 0,025         |
| Autres crédits                         | -                                    | -             | -             | -             | -             |
| Crédits de rééchelonnement             | 12,139                               | 12,188        | 12,244        | 11,370        | 9,111         |
| Créanciers officiels                   | 9,968                                | 10,241        | 10,523        | 9,971         | 8,153         |
| Autres créanciers                      | 2,171                                | 1,947         | 1,721         | 1,399         | 0,958         |
| <b>Total dette à M. &amp; L. terme</b> | <b>22,441</b>                        | <b>22,540</b> | <b>23,203</b> | <b>21,411</b> | <b>16,485</b> |

\* D'une durée initiale d'une année et moins

**TABLEAU 3 : RÉPARTITION SECTORIELLE  
DE LA CROISSANCE DU PIB RÉEL**

|                                                   | 2005              | 2006       | 2007       | 2008       | 2009       |
|---------------------------------------------------|-------------------|------------|------------|------------|------------|
|                                                   | ( En pourcentage) |            |            |            |            |
| Hydrocarbures                                     | 5,8               | -2,5       | -0,9       | -2,3       | -6,0       |
| Autres secteurs (hors hydrocarbures)              | 4,7               | 5,6        | 6,3        | 6,1        | 9,3        |
| Agriculture                                       | 1,9               | 4,9        | 5,0        | -5,3       | 20,0       |
| Mines                                             | 12,9              | 15,1       | 8,0        | 9,8        | 3,4        |
| Énergie et eau                                    | 9,5               | 3,4        | 6,0        | 7,9        | 7,2        |
| Industries manufacturières publiques              | -4,5              | -2,2       | -3,9       | 1,9        | 0,7        |
| Industries alimentaires                           | -14,4             | -7,6       | -2,1       | 6,8        | -9,1       |
| Sidérurgie, construction mécanique et électric    | -4,1              | 1,3        | -8,9       | 3,9        | 6,4        |
| Industries chimiques                              | 3,9               | -3,1       | -4,4       | 2,5        | 2,0        |
| Textiles                                          | 0,6               | -14,0      | -15,0      | -1,1       | 1,2        |
| Cuir et Peaux                                     | -18,4             | -15,8      | -4,8       | -1,2       | -12,0      |
| Matériaux de construction                         | 4,8               | -3,8       | 2,7        | -1,6       | -1,0       |
| Bois et papier                                    | -15,9             | 2,9        | -6,8       | -11,9      | -21,4      |
| Autres                                            | -25,1             | -1,0       | -31,2      | -20,6      | 0,0        |
| Industries du secteur privé                       | 1,7               | 2,1        | 3,2        |            |            |
| Bâtiments et travaux publics                      | 7,1               | 11,6       | 9,8        | 9,8        | 8,7        |
| Services hors administrations publiques           | 6,0               | 6,5        | 6,8        | 7,8        | 8,8        |
| Services des administrations publiques            | 3,0               | 3,1        | 6,5        | 8,4        | 7,0        |
| Droits et taxes à l'importation                   | 5,9               | 2,7        | 5,5        | 7,7        | 6,8        |
| <b>Produit Intérieur Brut</b>                     | <b>5,1</b>        | <b>2,0</b> | <b>3,0</b> | <b>2,4</b> | <b>2,4</b> |
| Absorption intérieure brute                       | 5,9               | 3,6        | 7,9        | 10,4       | 12,7       |
| Consommation                                      | 4,2               | 3,4        | 3,7        | 5,5        | 5,9        |
| Publique                                          | 2,1               | 4,8        | 7,1        | 8,7        | 6,0        |
| Privée                                            | 4,8               | 2,9        | 2,5        | 4,9        | 5,8        |
| Investissement brut                               | 7,9               | 7,2        | 9,8        | 11,8       | 8,5        |
| Exportations de biens et de services non facteurs | 6,1               | -2,5       | -0,6       | -2,9       | -10,7      |
| Importations de biens et de services non facteurs | 9,5               | -1,8       | 11,1       | 17,7       | 9,1        |

Source : Office National des Statistiques ; Commissariat Général de la Planification et de la Prospective

# **TABLEAU 5 : INDICES DES PRIX A LA CONSOMMATION**

|                                              | (%)          | 2005         | 2006         | 2007         | 2008         | 2009         |
|----------------------------------------------|--------------|--------------|--------------|--------------|--------------|--------------|
| (2001= 100)                                  |              |              |              |              |              |              |
| <b>Indices des prix à la consommation 1/</b> |              |              |              |              |              |              |
| Alimentation, boissons non alcoolisées       | 43,1         | 107,8        | 112,3        | 119,4        | 128,4        | 139,0        |
| Habillement - Chaussures                     | 7,5          | 104,4        | 104,7        | 104,4        | 104,1        | 104,8        |
| Logement - Charges                           | 9,3          | 117,3        | 122,0        | 124,6        | 125,9        | 129,3        |
| Meubles et articles d'ameublement            | 5,0          | 106,1        | 106,2        | 106,6        | 107,7        | 109,7        |
| Santé, Hygiène Corporelle                    | 6,2          | 105,6        | 106,6        | 108,5        | 110,5        | 114,2        |
| Transports et communication                  | 15,9         | 128,9        | 128,8        | 131,7        | 136,9        | 141,8        |
| Éducation, Culture, Loisirs                  | 4,5          | 105,0        | 104,5        | 106,7        | 112,3        | 119,1        |
| Divers                                       | 8,6          | 108,6        | 110,1        | 112,6        | 118,4        | 127,8        |
| <b>Indice général</b>                        | <b>100,0</b> | <b>111,5</b> | <b>114,0</b> | <b>118,2</b> | <b>124,0</b> | <b>131,1</b> |
| (Variation annuelle en pourcentage) 2/       |              |              |              |              |              |              |
| <b>Indices des prix à la consommation 1/</b> |              |              |              |              |              |              |
| Alimentation, boissons non alcoolisées       |              | -1,1         | 4,2          | 6,4          | 7,5          | 8,2          |
| Habillement - Chaussures                     |              | 0,9          | 0,3          | -0,3         | -0,2         | 0,4          |
| Logement - Charges                           |              | 8,4          | 4,1          | 2,1          | 1,1          | 2,7          |
| Meubles et articles d'ameublement            |              | 0,2          | 0,1          | 0,4          | 1,1          | 1,8          |
| Santé, Hygiène Corporelle                    |              | 0,9          | 1,0          | 1,8          | 1,8          | 3,4          |
| Transports et Communication                  |              | 5,3          | -0,1         | 2,2          | 4,0          | 3,6          |
| Éducation, Culture, Loisirs                  |              | 1,0          | -0,5         | 2,1          | 5,2          | 6,0          |
| Divers                                       |              | -0,3         | 1,3          | 2,3          | 5,2          | 7,9          |
| <b>Indice général</b>                        |              | <b>1,38</b>  | <b>2,31</b>  | <b>3,68</b>  | <b>4,85</b>  | <b>5,74</b>  |

Source : Office National des Statistiques

1/ Cet indice comprend 258 articles et se rapporte aux ménages

2/ Moyenne d'une année par rapport à la moyenne de l'année précédente

**TABLEAU 9 : RECETTES DE L'ADMINISTRATION  
CENTRALE**

|                                                | 2005           | 2006           | 2007           | 2008           | 2009           |
|------------------------------------------------|----------------|----------------|----------------|----------------|----------------|
| (En milliards de dinars)                       |                |                |                |                |                |
| <b>Total : Recettes budgétaires et dons</b>    | <b>3 082,5</b> | <b>3 639,8</b> | <b>3 687,7</b> | <b>5 190,4</b> | <b>3 672,9</b> |
| Recettes des hydrocarbures                     | 2 352,7        | 2 799,0        | 2 796,8        | 4 088,8        | 2 412,7        |
| dont : Fonds de Régulation des Recettes de l'a | 1 368,8        | 1 798,0        | 1 738,8        | 2 288,2        | 400,7          |
| Recettes hors hydrocarbures                    | 724,1          | 840,5          | 883,0          | 1 101,5        | 1 259,4        |
| Recettes fiscales                              | 640,3          | 720,8          | 766,8          | 965,2          | 1 144,5        |
| Impôts sur le revenu et les bénéfices          | 168,1          | 241,2          | 258,1          | 331,5          | 460,8          |
| Impôts sur les salaires                        | 85,8           | 96,1           | 124,9          | 155,5          | 182,7          |
| Autres                                         | 82,5           | 145,1          | 133,2          | 178,0          | 278,1          |
| Impôts sur les biens et services               | 308,7          | 341,3          | 347,5          | 435,2          | 479,0          |
| TVA et prélèvements sur importations           | 135,7          | 140,9          | 171,9          | 223,3          | 232,3          |
| TVA et prélèvements sur activité intérieur     | 129,1          | 145,7          | 168,8          | 196,8          | 232,8          |
| TVA-TC-TSA sur transactions intérieur          | 98,9           | 114,2          | 136,6          | 165,3          | 199,0          |
| Tabacs (TIC)                                   | 30,2           | 31,5           | 32,2           | 31,5           | 33,8           |
| TVA sur produits pétroliers                    | 5,9            | 4,4            | 0,1            | 0,1            | 0,2            |
| Prélèvement sur produits pétroliers            | 37,9           | 40,6           | 4,1            | 0,2            | 0,7            |
| Autres impôts                                  | 3,3            | 3,7            | 2,8            | 6,4            | 5,3            |
| Autres recettes non réparties                  | -4,2           | 4,9            | -1,2           | 7,0            | 6,5            |
| Autres contributions indirects                 | 1,0            | 1,1            | 1,0            | 1,4            | 1,2            |
| Droits de douane                               | 143,8          | 114,8          | 133,1          | 164,9          | 169,1          |
| Enregistrement et timbres                      | 19,6           | 23,5           | 28,1           | 33,6           | 35,6           |
| Recettes non fiscales                          | 83,8           | 119,7          | 116,2          | 136,3          | 114,9          |
| Droits d'entrée                                | 35,1           | 44,4           | 75,2           | 113,8          | 66,7           |
| Dividendes de la Banque d'Algérie              | 48,7           | 75,3           | 41,0           | 22,5           | 48,2           |
| Dons                                           | 5,7            | 0,3            | 7,9            | 0,3            | 0,8            |
| (En pourcentage du total)                      |                |                |                |                |                |
| <b>Total : Recettes budgétaires et dons</b>    | <b>100,0</b>   | <b>100,0</b>   | <b>100,0</b>   | <b>100,0</b>   | <b>100,0</b>   |
| Recettes des hydrocarbures                     | 76,3           | 76,9           | 75,8           | 78,8           | 65,7           |
| Recettes hors hydrocarbures                    | 23,5           | 23,1           | 23,9           | 21,2           | 34,3           |
| Recettes fiscales                              | 20,8           | 19,8           | 20,8           | 18,6           | 31,2           |
| Impôts sur le revenu et les bénéfices          | 5,5            | 6,6            | 7,0            | 6,4            | 12,5           |
| Impôts sur les biens et services               | 10,0           | 9,4            | 9,4            | 8,4            | 13,0           |
| Droits de douane                               | 4,7            | 3,2            | 3,6            | 3,2            | 4,6            |
| Enregistrement et timbres                      | 0,6            | 0,6            | 0,8            | 0,6            | 1,0            |
| Recettes non fiscales                          | 2,7            | 3,3            | 3,2            | 2,6            | 3,1            |
| Dons                                           | 0,2            | 0,0            | 0,2            | 0,0            | 0,0            |

Source : Direction Générale du Trésor

**TABLEAU 10 : DEPENSES DE L'ADMINISTRATION  
CENTRALE**

|                                            | 2005           | 2006           | 2007           | 2008           | 2009           |
|--------------------------------------------|----------------|----------------|----------------|----------------|----------------|
| (En milliards de dinars)                   |                |                |                |                |                |
| <b>Dépenses budgétaires</b>                | <b>2 052,0</b> | <b>2 453,0</b> | <b>3 108,5</b> | <b>4 191,1</b> | <b>4 214,5</b> |
| Dépenses courantes                         | 1 245,1        | 1 437,9        | 1 873,9        | 2 217,8        | 2 293,8        |
| Dépenses de personnel *                    | 418,5          | 447,8          | 526,2          | 711,0          | 743,3          |
| Traitements, salaires et allocations       | 416,4          | 447,8          | 526,2          | 711,0          | 743,3          |
| Autres                                     | 2,1            | 0,0            | 0,0            | 0,0            | 0,0            |
| Pensions des Moudjahidine                  | 79,8           | 92,5           | 101,8          | 103,0          | 132,4          |
| Matériels et fournitures                   | 76,0           | 95,7           | 93,8           | 111,7          | 88,4           |
| Services de l'administration               | 187,5          | 215,6          | 273,1          | 360,9          | 405,2          |
| Hôpitaux                                   | 61,7           | 73,5           | 107,9          | 151,5          | 173,2          |
| Autres (Établis. publics à caract. Admin.) | 125,8          | 142,1          | 165,2          | 209,4          | 232,0          |
| Transferts courants hors services Admin..  | 410,1          | 517,7          | 598,7          | 869,8          | 886,9          |
| Actions éducatives et culturelles          | 13,2           | 15,6           | 19,3           | 24,3           | 21,8           |
| Fonds de calamité naturelle                | 1,3            | 0,8            | 1,1            | 0,9            | 0,6            |
| Subventions sur produits alimentaires      | 1,5            | 2,9            | 5,6            | 0,8            | 12,8           |
| Fonds spécial de solidarité nationale      | 4,6            | 5,2            | 8,6            | 6,5            | 6,5            |
| Bonification d'intérêts                    | 0,8            | 0,6            | 0,6            | 0,5            | 2,8            |
| Fonds de Soutien : Emploi de jeunes        | 4,0            | 5,5            | 5,5            | 5,5            | 14,8           |
| Autres transferts                          | 384,7          | 487,1          | 558,0          | 831,3          | 828,0          |
| Intérêts sur la dette publique             | 73,2           | 68,6           | 80,5           | 61,4           | 37,4           |
| Dépenses en capital                        | 806,9          | 1 015,1        | 1 434,6        | 1 973,3        | 1 920,9        |
| Prêts nets du Trésor                       | 5,2            | 32,1           | 141,3          | 123,8          | 134,6          |
| Allocation au Fonds d'assainissement       | 0,0            | 0,0            | 0,0            | 0,0            | 0,0            |
| <b>Total:</b>                              | <b>2 057,2</b> | <b>2 485,1</b> | <b>3 249,8</b> | <b>4 314,9</b> | <b>4 349,1</b> |
| (En pourcentage du total des dépenses)     |                |                |                |                |                |
| <b>Dépenses budgétaires</b>                | <b>99,7</b>    | <b>98,7</b>    | <b>95,7</b>    | <b>97,1</b>    | <b>96,9</b>    |
| Dépenses courantes                         | 60,5           | 57,9           | 51,5           | 51,4           | 52,7           |
| Dépenses de personnel                      | 20,3           | 18,0           | 16,2           | 16,5           | 17,1           |
| Traitements et salaires                    | 20,2           | 18,0           | 16,2           | 16,5           | 17,1           |
| Matériels et fournitures                   | 3,7            | 3,9            | 2,9            | 2,6            | 2,0            |
| Services de l'administration               | 9,1            | 8,7            | 8,4            | 8,4            | 9,3            |
| Intérêts sur la dette publique             | 3,6            | 2,8            | 2,5            | 1,4            | 0,9            |
| Dépenses en capital                        | 39,2           | 40,8           | 44,1           | 45,7           | 44,2           |
| Prêts nets du Trésor                       | 0,3            | 1,3            | 4,3            | 2,9            | 3,1            |
| Allocation au Fonds d'assainissement       | 0,0            | 0,0            | 0,0            | 0,0            | 0,0            |

Source : Direction Générale du Trésor

\* Traitements et salaires + retraite et rente + versement forfaitaire

## TABLEAU 16/1 : BALANCE DES PAIEMENTS

(En milliards de dollars E.U. ; sauf indication contraire)

|                                                                       | 2005          | 2006          | 2007          | 2008          | 2009         |
|-----------------------------------------------------------------------|---------------|---------------|---------------|---------------|--------------|
| <b>Solde extérieur courant</b>                                        | <b>21,18</b>  | <b>28,95</b>  | <b>30,54</b>  | <b>34,45</b>  | <b>0,41</b>  |
| Balance commerciale                                                   | 26,47         | 34,06         | 34,24         | 40,80         | 7,78         |
| Exportations, ( f.o.b.)                                               | 48,33         | 54,74         | 60,59         | 78,59         | 45,18        |
| Hydrocarbures                                                         | 45,59         | 53,61         | 59,61         | 77,19         | 44,41        |
| Autres                                                                | 0,74          | 1,13          | 0,98          | 1,40          | 0,77         |
| Importations, (f.o.b.)                                                | -19,86        | -20,68        | -26,35        | -37,99        | -37,40       |
| Services, hors revenus des facteurs, net                              | -2,27         | -2,20         | -4,09         | -7,59         | -8,69        |
| Crédits                                                               | 2,51          | 2,58          | 2,84          | 3,49          | 2,99         |
| Débits                                                                | -4,78         | -4,78         | -6,93         | -11,08        | -11,68       |
| Revenus des facteurs, net                                             | -5,08         | -4,52         | -1,83         | -1,34         | -1,31        |
| Crédits                                                               | 1,43          | 2,42          | 3,81          | 5,13          | 4,74         |
| Débits                                                                | -6,51         | -6,94         | -5,64         | -6,47         | -6,05        |
| Paiements des intérêts                                                | -1,03         | -0,76         | -0,23         | -0,19         | -0,17        |
| Autres                                                                | -5,48         | -6,18         | -5,41         | -6,28         | -5,88        |
| dont: part des associés de compagn. i                                 | -4,74         | -5,29         | -3,90         | -4,56         | -3,92        |
| Transferts, net                                                       | 2,06          | 1,61          | 2,22          | 2,78          | 2,63         |
| <b>Solde du compte de capital</b>                                     | <b>-4,24</b>  | <b>-11,22</b> | <b>-0,99</b>  | <b>2,54</b>   | <b>3,45</b>  |
| Compte de capital                                                     |               | -0,01         |               |               |              |
| Investissements directs (net)                                         | 1,06          | 1,76          | 1,37          | 2,33          | 2,54         |
| Capitaux officiels (net)                                              | -3,05         | -11,89        | -0,77         | -0,43         | 1,30         |
| Tirages                                                               | 1,41          | 0,98          | 0,51          | 0,84          | 2,19         |
| Amortissements                                                        | -4,46         | -12,87        | -1,28         | -1,27         | -0,89        |
| Erreurs et omissions (net)                                            | -2,25         | -1,08         | -1,59         | 0,64          | -0,39        |
| <b>Solde global</b>                                                   | <b>16,94</b>  | <b>17,73</b>  | <b>29,55</b>  | <b>36,99</b>  | <b>3,86</b>  |
| <b>Financement</b>                                                    | <b>-16,94</b> | <b>-17,73</b> | <b>-29,55</b> | <b>-36,99</b> | <b>-3,86</b> |
| Augmentation des réserves brutes (-)                                  | -16,31        | -17,73        | -28,27        | -36,53        | -2,28        |
| Rachats au FMI                                                        | -0,63         | 0,00          | 0,00          | 0,00          | 0,00         |
| Autres créances produits de placement à recevoir                      |               |               | -1,28         | -0,46         | 0,09         |
| Allocations de DTS                                                    |               |               |               |               | -1,67        |
| Pour mémoire :                                                        |               |               |               |               |              |
| Réserves brutes (or non compris)                                      | 58,18         | 77,78         | 110,18        | 143,10        | 148,91       |
| En mois d'importations des biens et services non facteurs             | <b>27,36</b>  | <b>36,66</b>  | <b>39,73</b>  | <b>34,99</b>  | <b>36,41</b> |
| Valeur unitaire des Exportations du pétrole brut (dollars E.U./baril) | 54,64         | 65,65         | 74,95         | 99,97         | 62,25        |

Source : Banque d'Algérie

**TABLEAU 19 : ENCOURS ET STRUCTURE  
DE LA DETTE EXTERIEURE**

|                                  | 2005          | 2006         | 2007         | 2008         | 2009         |
|----------------------------------|---------------|--------------|--------------|--------------|--------------|
| (En milliards de dollars EU)     |               |              |              |              |              |
| Crédits multilatéraux            | 2,588         | 0,402        | 0,226        | 0,010        | 0,010        |
| Émissions obligataires           | 0,000         | 0,100        | 0,100        | 0,100        | 0,100        |
| Crédits bilatéraux               | 4,116         | 3,894        | 3,851        | 3,287        | 3,057        |
| Crédits gouvernementaux directs  | 2,192         | 1,879        | 2,175        | 2,073        | 2,131        |
| Créd. Acheteurs & Fourn. assurés | 1,924         | 2,015        | 1,676        | 1,214        | 0,926        |
| Crédits financiers               | 0,573         | 0,636        | 0,696        | 0,879        | 0,733        |
| Crédits finan. & crédits-bails   | 0,152         | 0,101        | 0,276        | 0,405        | 0,409        |
| Opérations de reprofilage        | 0,000         | 0,000        | 0,000        | 0,000        | 0,000        |
| Financement d'acomptes           | 0,421         | 0,535        | 0,420        | 0,474        | 0,324        |
| Crédits commer. non assurés      | 0,097         | 0,030        | 0,016        | 0,006        | 0,021        |
| Crédits fournisseurs             | 0,097         | 0,030        | 0,016        | 0,006        | 0,021        |
| Autres crédits                   | -             | -            | -            | -            | -            |
| Crédits de rééchelonnement       | 9,111         | 0,000        | 0,000        | 0,000        | 0,000        |
| Créanciers officiels             | 8,153         | 0,000        | 0,000        | 0,000        | 0,000        |
| Autres créanciers                | 0,958         | 0,000        | 0,000        | 0,000        | 0,000        |
| Total dette à M. & L. terme      | <b>16,485</b> | <b>5,062</b> | <b>4,889</b> | <b>4,282</b> | <b>3,921</b> |
| Total dette à court terme *      | 0,707         | 0,550        | 0,717        | 1,304        | 1,492        |
| Total dette extérieure           | <b>17,192</b> | <b>5,612</b> | <b>5,606</b> | <b>5,586</b> | <b>5,413</b> |

\* D'une durée initiale d'une année et moins

Source : Banque d'Algérie

## الملخص:

من المشاكل الاقتصادية التي تواجه الكثير من الدول وخاصة النامية منها كيفية تحقيق التوازن الاقتصادي الذي يتطلب مجموعة من الإجراءات التي تؤدي إلى إحداث تغييرات على كثير من المتغيرات الاقتصادية، والتي من شأنها التأثير على التوازن في الإتجاه الذي ترغب فيه الدولة، ويتم إحداث ذلك في إطار برنامج شامل يتضمن مجموعة من أدوات السياسة الاقتصادية: كالسياسة المالية، السياسة النقدية...إلخ.

وتحتل السياسة المالية مكانة هامة من بين باقي السياسات لإستطاعتها القيام بالدور الأكبر في تحقيق الأهداف التي ينشدها الإقتصاد الوطني، وذلك بفضل أدواتها المتعددة التي تستعمل للسيطرة على الإختلالات الداخلية والخارجية، وبالتالي تحقيق التوازن الاقتصادي.

ومن خلال الدراسة التطبيقية للجزائر كانت محاولة إبراز هذه الأهمية خاصة وأن الجزائر من الدول النامية التي تعمل إلى الوصول إلى مصاف الدول المتقدمة عبر تحسين مستوى مختلف مؤشراتها الاقتصادية. وهذا من أجل تحقيق إنطلاقة إقتصادية قائمة على زيادة المداخل خارج المحروقات.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، النفقات العامة، الإيرادات العامة، الموازنة العامة، التوازن الاقتصادي.

## Résumé :

Les problèmes économiques auxquels sont confrontés de nombreux pays, en particulier ceux en développement, la manière d'atteindre l'équilibre économique qui exige un ensemble d'actions qui mèneraient à des changements sur plusieurs variables économiques, ce qui pourrait affecter l'équilibre dans la direction voulue par l'état, et cela se fait dans le cadre d'un programme complet contient un ensemble d'outils importants de politique économique, telles que, La politique financière, la politique monétaire..etc

La politique financière occupe une place importante parmi les autres politiques, car elle peut jouer un rôle très important dans la réalisation des objectifs de l'économie nationale. Cela grâce à ses outils multiples qui sont utilisés pour contrôler les déséquilibres internes et externes, et donc atteindre un équilibre économique.

A travers l'étude appliquée à l'Algérie on a tenté de mettre en évidence cette importance, surtout que l'Algérie est l'un des pays en développement, qui œuvre à atteindre le rang des pays émergents, en améliorant le niveau des différents indicateurs économiques . Ceci, dans le but de réussir un décollage économique basé sur un excédent des recettes hors hydrocarbures.

Les mots clés: Politique financière, Les Dépenses Publiques, Les Recettes Publiques, Le Budget Public, L'Équilibre Économique.